دفتر شروط نموذجي
لشراء اللوازم
بموجب مناقصة عمومية

مسودة

إسم المشروع:_____

الفهرس

دليل المستخدم 6

1. النطاق **6**
2. تعليمات للاستخدام **6**
3. الدعوة للمناقصة **7**

القسم الأول: تعليمات للعارضين 10

أ- عام 10

1. نطاق عملية الشراء 10
2. الممارسات المحظورة 10
3. العارضون المؤهلون 10
4. تكلفة العروض 12
5. لغة العرض 12

ب- محتويات دفتر الشروط 13

6. أقسام دفتر الشروط 13
7. إيضاح دفتر الشروط، زيارة الموقع، الاجتماع السابق للمناقصة 13
8. تعديل دفتر الشروط 14

ج- إعداد العروض 14

9. المستندات المكونة للعرض 14
10. كتاب العرض 15
11. العروض البديلة 15
12. أسعار العروض والحسومات 15
13. العملة 15
14. وثائق تثبت مؤهلات العارض 15
15. مدة سريان العرض 15
16. ضمان العرض 16
17. شكل وتوقيع العرض 16

د- تقديم وفتح العروض 17

18. تقديم العروض 17
19. سحب وتعديل العروض 17
20. الموعد النهائي لتقديم العروض 17
21. العروض المتأخرة 18

إسم المشروع:_____

22. فتح العروض 18
ه- فحص وتقييم العروض 18
23. السرية 18
24. توضيح العروض 19
25. تحديد الاستجابة 19
26. تقييم العروض 19
27. المخالفات غير الجوهرية 20
28. منهجية التقييم 20
29. تصحيح الأخطاء الحسابية 20
30. التحويل إلى العملة الموحدة 20
31. تعديلات العروض 20
32. تأهيل العارض 20
33. حق الجهة الشارية في قبول أي عرض ورفض أي أو كل العروض 21
و- إرساء العقد 22
34. المعايير 22
35. الإخطار 22
36. توقيع العقد 22
ز- الإعتراض 23
37. إجراءات الإعتراض 23
القسم الثاني: جدول البيانات 24
أ- عام 25
1. عملية الشراء 25
2. الممارسات المحظورة 25
3. مؤهلات العارضين 26
5. لغة العرض 26
ب- محتويات دفتر الشروط 26
ج- إعداد العروض 27
9. المستندات المكونة للعرض 27
11. العروض البديلة 29
12. أسعار العروض والحسومات 29
13. عملة العرض 30
15. فترة سريان العرض 30
16. ضمان العرض 30

إسم المشروع:_____

17. شكل العرض 30
د- تقديم العروض 31
18. تقديم العروض 31
19. سحب العرض وتعديله 32
20. آخر موعد لتقديم العروض 32
22. فض العروض 32
36. توقيع العقد من الملتزم المؤقت 33
القسم الثالث: منهجية التقييم 34
أ- منهجية تقييم العرض 34
1. الفحص الأولي 34
2. الفحص الدقيق 34
3. تصحيح الأخطاء الحسابية 35
4. الحسومات 35
5. التحويل إلى عملة واحدة 35
6. التقييم والتعديل التجاري والفني 35
7. أداء وإنتاجية المعدات 36
8. تكاليف التشغيل والصيانة 36
9. تحديد سعر العرض المقدر 36
10. التحقق من التأهل 37
11. إرساء العقد 37
ب- شروط التأهيل 37
12. الوضع المالي 37
13. الخبرة 38
14. المعايير البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة (ESHS) 38
15. عدم أداء العقد التاريخي 38
16. متطلبات محدّدة فيما يتعلق بتحالف الشركات 38
17. قدرات الموظفين 39
القسم الرابع: معايير الأهلية والتأهيل 40
الجدول رقم 1: الأهلية 40
الجدول رقم 2: الوضع المالي 41
الجدول رقم 3: الخبرة 42
الجدول رقم 4: العقود السابقة غير المنجزة والدعاوى المعلقة 43
الجدول رقم 5: مطابقة معايير البيئة والصحة والسلامة (ESHS) 44

إسم المشروع:_____

الجدول رقم 6: نموذج قدرة الشركة المصنعة 44
الجدول رقم 7: الموظفون 45
القسم الخامس: النماذج 46
نماذج الأهلية والمؤهلات الخاصة بالمشاركين 63
القسم السادس: المتطلبات 82
1. نطاق الشراء 82
2. متطلبات التسليم والإنجاز 83
3. المواصفات الفنية 84
4. الرسومات 85
القسم السابع: شروط وأحكام العقد 86
أ- الشروط العامة للعقد 87
ب- الشروط الخاصة للعقد 106
ج- نماذج العقود 113
1. كتاب القبول 113
2. اتفاقية العقد 114
3. ضمان الأداء 116
4. ضمان الدفع المسبق 117

إسم المشروع:_____

دليل المستخدم

1. النطاق

يتم تنفيذ عمليات الشراء العام وفقاً للقواعد المدرجة في قانون الشراء العام رقم 244 /2021. وقد أعدّت هيئة الشراء العام دفتر الشروط النموذجي هذا ليتم استخدامه إلزمياً من قبل جميع الجهات الشارية سنداً للفقرة 16 من المادة 76 من القانون، وهو يستعمل في عمليات شراء اللوازم عن طريق المناقصة العمومية، ويعتبر الدفتر العام النموذجي الذي يقتضي تطبيقه ما لم يوضع دفتر شروط ووثائق نموذجية أحرى خاصة بعمليات شراء محدّدة.

2. تعليمات للاستخدام

المحتوى: يشمل دفتر الشروط النموذجي هذا على ما يلي:

- دعوة إلى العرض
- القسم الأول: تعليمات للعارضين: يتضمن هذا القسم معلومات تساعد العارضين على إعداد عروضهم، ويوضح نطاق العرض والممارسات المحظورة وطريقة تقديم العروض وفتحها وفحصها وتقييمها وتأهيل العارض، وإرساء العقود، والشكاوى، بالإضافة إلى المعايير المستخدمة في تحديد العرض الأدنى سعراً، أو العرض الأفضل (وفقاً لعناصر المفاضلة المحدّدة في دفتر الشروط الخاص)، والمتطلبات التي يجب توافرها في العارض.
تبقى مواد تعليمات العارضين ثابتة من دون تغيير وتُدخل التعديلات والتفاصيل الخاصة بالصفقة في القسم الثاني (جدول البيانات).
- القسم الثاني: جدول البيانات: يتضمن هذا القسم البيانات التفصيلية والخاصة بالصفقة والتي تستكمل تعليمات العارضين، إن أي إضافة أو إيضاح أو تعديل على تعليمات العارضين تدرج في جدول البيانات.
- القسم الثالث: منهجية التقييم: يوضح هذا القسم طريقة تقييم العروض والفحص الأولي والدقيق واحتساب التكاليف وشروط التأهيل، وهو يضع طريقة التحقق من توفر معايير التأهيل والتثبت من المؤهلات التي يجب أن تتوفر في العارض للتمكن من تنفيذ العقد.
- القسم الرابع: معايير الأهلية والتأهيل: يوضح هذا القسم معايير الأهلية الإدارية والقانونية والفنية والتقنية والبيئية والمالية المطلوبة والتي على أساسها تتم عملية التدقيق والتقييم وفق المنهجية المحدّدة في القسم الثالث.
- القسم الخامس: النماذج: يضع هذا القسم النماذج الواجب استخدامها وتقديمها من قبل العارض، ومنها كتاب العرض وميثاق النزاهة وجداول الأسعار وضمانات العرض والعرض الفني وبيان الإمتثال وجدول التنفيذ والتسليم والمعلومات التكميلية والخبرات والمؤهلات المالية والأذونات والشهادات والوثائق وموظفي الملتزممملتزم والموافقات على طلب المعلومات.
- القسم السادس: المتطلبات: يحتوي هذا القسم على نطاق الشراء وقائمة المواد المطلوبة وهو يوضح متطلبات التنفيذ والمواصفات الفنية ويضع الجداول التي يقتضي تعبئتها من قبل العارض
- القسم السابع: شروط وأحكام العقد: يضع هذا القسم شروط العقد العامة التي تنطبق على كل العقود دون إمكانية تعديلها، وشروط العقد الخاصة التي تدرج فيها التعديلات الممكن إدخالها على شروط العقد الخاصة.

الإرشادات: عند إعداد دفتر الشروط يجب التأكد من أن إجراءات المناقصة ومنهجية التقييم ومعايير التأهيل واضحة وصريحة، وأن شروط العقد عادلة ومتوازنة وأنها تعكس احتياجات وخصائص العقد (العقود) المحدّدة التي يجب تقديمها.

إسم المشروع:_____

يجب مراعاة التوجيهات التالية عند استخدام دفتر الشروط النموذجي هذا:

- يجب استخدام التعليمات الموجهة إلى العارضين دون تغيير.
- يجب أن يتبع جدول البيانات الشكل العام لدفتر الشروط النموذجي هذا إلا أنه يقتضي إعداد البيانات والمعايير الخاصة بالمناقصة المقترحة.
- يقتضي إعداد النماذج بشكل يتلاءم مع متطلبات مناقصة معينة.
- الملاحظات ***المائلة*** **في المربعات والواردة بين قوسين [ ] دون تظليل** في جدول البيانات وأجزاء أخرى من المستندات ليست جزءاً من النص، إنما تحتوي على إرشادات وتعليمات لصياغة أحكام دفتر الشروط المحدّدة. ولا ينبغي بالتالي إدراجها في دفتر الشروط.
- الملاحظات ***المائلة*** **في المربعات** في النماذج هي جزء من النص. وهي تحتوي على إرشادات وتعليمات لمقدمي العروض، ويجب تركها في دفتر الشروط، ولكن يجب إبلاغ العارضين بوجوب عدم إدراجها في عروضهم.
- [العبارات المكتوبة *بأحرف مائلة* مُظللة باللون الرمادي ومحاطة بقوسين كما هو مبين في هذه الفقرة: تحتاج إلى تحديد بالكامل مثال إسم المشروع أو مرجعه أو موضوعه....]
- في حال عرض فقرات أو نصوص بديلة، يجب على محرر الصياغة اختيار تلك التي تناسب الحالة المعينة على أفضل وجه، وينبغي أن يتجاهل النص البديل الذي لم يتم استخدامه أو يصوغ نصاً جديداً ويتجاهل جميع البدائل.

3. الدعوة للمناقصة

توفّر الدعوة للمناقصات المعلومات التي تمكّن العارضين المحتملين من إتخاذ القرار المناسب لجهة المشاركة أم عدم المشاركة في المناقصة العمومية.

يجب نشر الدعوة للمناقصة على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وموقع الجهة الشارية الالكتروني إن وجد.

المنشورات أعلاه غير مطلوبة في حالة اتباع العرض لإجراءات التأهيل المسبق. في مثل هذه الحالة يتم إرسال الدعوة إلى العارضين المؤهلين فقط.

يجب أن تكون المعلومات الواردة في الدعوة للمناقصة متوافقة مع المعلومات المدرجة في دفتر الشروط. بصرف النظر عن العناصر الأساسية المدرجة في دفتر الشروط النموذجي، يجب أن تشير الدعوة للمناقصات أيضاً إلى أي متطلبات مهمة.

إسم المشروع:_____

[أدخل إسم الجهة الشارية**]**

[أدخل إسم المشروع**]**

الدعوة للمناقصة العمومية

[***أدخل عنوان العقد*** **]**

تتعلق هذه الدعوة بالمناقصة المرتبطة بالمشروع أعلاه والذي تم نشره على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام، في **[*حدّد تاريخ نشر*].**

تدعو الجهة الشارية العارضين الراغبين بالمشاركة لتقديم عروضهم الخاصة بالعقد (العقود) التالية، والمشار إليها فيما بعد بإسم" العقد"، والتي سيتم تمويلها من الإعتمادات المرصدة لها وفق ما هو محدّد في جدول البيانات**:**

[تقديم وصف موجز للوازم التي سيتم شراؤها بموجب كل عقد، حسب مقتضى الحال. تحديد وقت التسليم المقدر، والإعلام ما إذا كان سيتم تنفيذ أي عقود بشكل متزامن أو بشكل منفصل] .

احذف ما سبق إذا كانت عملية المناقصة لا تتضمن أكثر من عقد واحد.

لا يدعَى إلى المناقصة إلا العارضون الذين تم تأهيلهم مسبقاً للعقد (العقود) المقترحة.

في حالة إجراء عملية التأهيل المسبق قبل العرض، يجب أن تكون المناقصة مفتوحة فقط للعارضين المؤهلين مسبقاً. احذف ما ورد أعلاه في حالة عدم إجراء عملية التأهيل المسبق.

إن مناقصة العقود مفتوحة للشركات والأفراد من أي بلد.

ليكون مؤهلاً لمنح العقد، يجب على العارضين تلبية المعايير المنصوص عليها في دفتر الشروط.

سيتم إرسال مستند العرض، عند الطلب، إلكترونياً مجاناً أو يمكن تنزيله من الإنترنت باستخدام الرابط التالي: **[*أدخل الرابط*].**

يجب أن تكون العروض مكتملة حسب الأصول وتقدم للجهة الشارية قبل **[*حدّد وقت وتاريخ الموعد النهائي لتقديم العرض*].**

[يجب ألا تقل المدة الواقعة بين تاريخ الإعلان لغاية تاريخ جلسة التلزيم، والتي يمكن خلالها تقديم العروض عن 21 يوماً بعد تاريخ نشر الدعوة للمناقصة، ويراعى في تحديد المدّة اختيار فترة أطول بالنسبة للعقود المعقّدة أو الكبيرة وللعقود التي تتطلب اجتماعاً توضيحياً أو زيارة ميدانية، أو عندما يتم تقديم العروض بعدة لغات].

يمكن للشركات أو الأفراد المهتمّين الحصول على مزيد من المعلومات من:

[أدخل إسم جهة الاتصال]

[أدخل إسم الجهة الشارية]

[أدخل عنوان الجهة الشارية]

[أدخل رقم الهاتف]

[أدخل عنوان البريد الإلكتروني]

إسم المشروع:_____

دفتر شروط نموذجي
لشراء اللوازم
بموجب مناقصة عمومية

الصادر في:	أدخل تاريخ التسجيل
رقم التسجيل:	أدخل رقم التسجيل
الجهة الشارية:	أدخل إسم الجهة الشارية
المشروع:	أدخل إسم المشروع

إسم المشروع:_____

هذه النماذج يستعين بها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وقد طوّرها بناءً على أفضل الممارسات الدولية وهي قيد المراجعة دورياً.
These templates are used by the Institut des Finances Basil Fuleihan. They were developed based on international best practices and are subject to periodic review.

القسم الأول: تعليمات للعارضين

أ- عام

1. نطاق عملية الشراء

1-1 تحديد الصفقة وأساسها: تدعو الجهة الشارية المحدّدة في جدول البيانات، الأشخاص والجهات والشركات المؤهلة لتقديم عروضها لتأمين المشروع المحدّد في جدول البيانات وفي متطلبات التوريد وفقاً للشروط المبيّنة في هذا الدفتر وفي الملحق الفني المرفق وفي شروط العقد العامة والخاصة.

2-1 مصدر التمويل: تغطى قيمة هذه الصفقة من الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع من ضمن مصدر التمويل المحدّد في جدول البيانات. يطبق على دفتر الشروط قانون الشراء العام رقم 244 /2021 والأنظمة الأخرى المرعية الإجراء وكل خلاف ينشأ عن تنفيذه أو تفسيره تفصل فيه هيئة الاعتراضات والمراجع الإدارية أو القضائية المختصة.

3-1 زمان ومكان إجراء الصفقة: يمكن للراغبين في تقديم العروض الإطلاع على دفتر الشروط الخاص والإستحصال على نسخة منه على العنوان المحدّد في جدول البيانات الذي يحدّد أيضاً مهلة وعنوان تقديم العروض وموعد ومكان عملية فضها وتقييمها.

4-1 مكان الصفقة ومدة تنفيذها: تُسلم اللوازم المحدّدة في جدول متطلبات التوريد (القسم السادس من دفتر الشروط) وبحسب ما هو مطلوب، وخلال الفترة وفي الموقع المحدّدين في جدول البيانات وذلك على أساس شروط التسليم المنصوص عنها في القسمين الثاني والسابع من دفتر الشروط.

2. الممارسات المحظورة

1-2 يجب على كل من موظفي الجهة الشارية، العارضين، الملتزملتزمين وعلى مسؤوليهم، وعلى مديريهم أو الموظفين المعتمدين أو الشركات التابعة أو الوكلاء أو الممثلين التابعين لهم، أن يلتزموا بأعلى مستوى من الشفافية والنزاهة أثناء عملية تلزيم وتنفيذ هذه العقود.

2-2 لا يجوز لكل من موظفي الجهة الشارية، والعارضين، الملتزملتزمين، ولا يجوز لأي من مسؤوليهم أو مديريهم أو الموظفين المعتمدين لديهم أو الشركات التابعة لهم أو الوكلاء أو الممثلين عنهم الانخراط في الممارسات المحظورة فيما يتعلق بشراء أو منح أو تنفيذ العقد.

3-2 يجب على العارضين، والملتزمين وأصحاب الامتياز، والاستشاريين والاستشاريين الثانويين الاحتفاظ بجميع الدفاتر والوثائق والسجلات المتعلقة بالعقد وفقاً للقانون المعمول به.

4-2 اذا لم يتم تعريف الممارسات المحظورة والمصطلحات الأخرى الواردة في هذا البند، هنا أو في القسم السابع، شروط وأحكام العقد، يكون لها المعنى المحدّد في سياسة وإجراءات الشراء الصادرة عن هيئة الشراء العام، وفي المراسيم التطبيقية.

3. العارضون المؤهلون

1-3 يجوز أن يكون العارض شخصا طبيعيا، أو معنوياً (كياناً خاصاً، كياناً مملوكاً من الحكومة أو أي مزيج من هذه الكيانات على شكل مشروع مشترك، اتحاد أو جمعية مشروع مشترك، أو تحالف شركات).

إسم المشروع:_____

2-3 في حالة تحالف الشركات

1-2-3 يعتبر شركاء تحالف الشركات مسؤولين بالتكافل و التضامن فيما بينهم عن تقديم وتنفيذ العرض الخاص بهم؛

2-2-3 يجب على تحالف الشركات تعيين ممثل رئيسي عنهم (الشريك الريادي أو الرئيسي) يكون لديه سلطة إجراء جميع الأعمال نيابة عن أي وجميع شركاء تحالف الشركات أثناء عملية الشراء؛ و

3-2-3 لا يجوز لـ تحالف الشركات تغيير تكوينه ووضعه القانوني بعد تقديم العرض.

3-3 ما لم ينص على خلاف ذلك في جدول البيانات، مع مراعاة الشروط المحدّدة في تعليمات العارضين أدناه، يجوز للمشارك من أي بلد تقديم العروض بإستثناء الكيانات والدول التي يكون لبنان في حالة حرب معها أو مقاطعاً لها، وفق السياسات العامة المحدّدة من قبل السلطات اللبنانية المختصة والدول التي يكون لبنان في حالة حرب معها أو مقاطعاً لها، وفق السياسات العامة المحدّدة من قبل السلطات اللبنانية المختصة. ويعتبر العارض حاصلاً على جنسية أي دولة إذا كان مواطناً أو تم تكوينه أو تأسيسه أو تسجيله ويعمل وفقاً لأحكام قوانين تلك الدولة.

4-3 يجب ألا يكون لدى العارض تضارب في المصالح مع أي من المشاركين الآخرين، مع العلم بأنه سيجري استبعاد جميع العارضين الذين يتبين أن لديهم تضارباً في المصالح. ويمكن اعتبار أن العارض لديه تضارب في المصالح مع طرف واحد أو أكثر في عملية الشراء هذه، إذا:

1-4-3 كان لديهم شركاء مشتركون؛ أو

2-4-3 تلقوا أو يتلقون أي دعم مباشر أو غير مباشر من أي منهم؛ أو

3-4-3 كان لديهم نفس الممثل القانوني لأغراض هذه العرض؛ أو

4-4-3 كان لديهم علاقة مع بعضهم البعض، بشكل مباشر أو من خلال أطراف ثالثة مشتركة، مما يضعهم في وضع يسمح لهم بالوصول إلى معلومات حول عرض مشارك آخر أو التأثير عليه، أو التأثير على قرارات الجهة الشارية بشأن عملية المناقصة هذه؛ أو

5-4-3 شارك أحد العارضين أو الشركات التابعة له أو المنظمة الأم في مراحل التخطيط، دراسة الجدوى أو التحضير الخاصة بالمشروع. في هذه الحالة، لن يكون هذا العارض أو الشركات التابعة له أو المنظمة الأم مؤهلاً للمشاركة في عملية الشراء العائدة للعقود التي تتضمن توريد السلع أو الأعمال أو الخدمات، بما في ذلك الخدمات الملحقة التابعة للتوريد ، ما لم يكن من الممكن إثبات أن هذه المناقصة لن تشكل تضارباً في المصالح ويجب أن يتم هذا التحديد قبل تقديم العرض؛ أو

6-4-3 شارك أحد العارضين أو الشركات التابعة له أو المنظمة الأم كمستشار في إعداد القسم السادس، المتطلبات الذي يشكّل موضوع العرض؛ أو

7-4-3 تم تعيين العارض أو الشركات التابعة له أو المنظمة الأم، أو يُقترح تعيينها، من قبل الجهة الشارية أو المقترض - متلقي المنحة للإشراف على العقد.

5-3 وعلى الرغم من أحكام البند 3-4 أعلاه، لا يجوز لشركة أو عضو في تحالف الشركات أن يشارك إلا في عرض واحد للمناقصة، إما فرديا أو كشريك في تحالف الشركات. وسيؤدي تقديم أو مشاركة العارض في أكثر من عرض واحد إلى اعتبار جميع العروض المقدمة منه غير مقبولة.

6-3 يستبعد العارض إذا كان غير مؤهلٍ نتيجة إعلان عدم الأهلية من قبل الجهات المختصة وفق الأصول قبل الموعد النهائي لتقديم العروض، وكذلك الذي تسقط اهليته بعد ذلك.

7-3 يقدم المشاركون المستندات والأدلة الكافية ليثبتوا أهليتهم للجهة الشارية.

8-3 تُستبعد الشركات أو الأفراد من المناقصة في عملية الشراء أو إرساء العقود الناتجة عنها، إذا:

إسم المشروع:_____

1-8-3 تمت إدانته بجريمة متعمدة، أو أدين أحد المنتسبين إلى الشركة بجريمة متعمدة، وأي إدانة جنائية من هذا القبيل تكون نهائية وفقاً للقانون اللبناني، مع مراعاة إعادة الإعتبار الحاصل قبل تاريخ التقييم المؤهل.

2-8-3 حظر عليه بموجب القانون اللبناني الدخول في علاقات تجارية مع الجهة الشارية، شريطة أن يتعلق الحظر بالممارسة المحظورة التي تم تحديدها من خلال إجراءات قضائية أو إدارية مع مراعاة الإجراءات القانونية المناسبة التي تطبقها هيئة الشراء العام؛

9-3 في حالة إجراء التأهيل المسبق للعارضين المحتملين، سيتم النظر فقط في العروض المقدمة من العارضين المؤهلين لمنح العقد. يجب على العارض المؤهل مسبقاً أن يقدم مع عرضه أي معلومات تُحدِّث طلب التأهيل المسبق الأساسي، وأن يؤكد في عرضه أن المعلومات المقدمة تبقى صحيحة بشكل أساسي بتاريخ تقديم العرض.

10-3 يجب أن يخضع تشكيل تحالف مشترك بعد التأهيل المسبق وكذلك كل تغيير في تحالف مشترك مؤهل مسبقاً لموافقة خطية من قبل الجهة الشارية قبل الموعد النهائي لتقديم العروض. قد يتم إلغاء هذه الموافقة إذا:

1-10-3 انسحب الشركاء من التحالف ولم يستوف الشركاء الباقون متطلبات التأهيل؛

2-10-3 تغيّر مستوى مشاركة الشركاء أو تغيّر هيكل التحالف بشكل جوهري؛

3-10-3 كان التحالف الجديد غير مؤهل؛

4-10-3 رأت الجهة الشارية أنه قد ينتج عن ذلك انخفاض كبير في المنافسة؛

5-10-3 استلمت الجهة الشارية طلب تغيير حالة العارض المؤهل مسبقاً بعد التاريخ المذكور في جدول البيانات.

11-3 على الجهة الشارية الإعلان عن أي تغييرات في قائمة العارضين المؤهلين في أقرب وقت ممكن قبل جلسة فتح العرض.

4. تكلفة العروض

يتحمل العارض جميع التكاليف المرتبطة بإعداد وتقديم العروض الخاصة به، ولا تتحمل الجهة الشارية أية مسؤولية عن هذه التكاليف، بصرف النظر عن مسار أو نتائج عملية الشراء.

5. لغة العرض

1-5 يجب كتابة العروض، وكذلك جميع المراسلات والوثائق المتعلقة بها والمتبادلة بين المشترك والجهة الشارية، باللغة العربية، ويمكن تقديمها أيضاً باللغة المحدّدة في جدول البيانات، وعند التعارض بين اللغتين يؤخذ بالنص الوارد باللغة العربية.

2-5 يمكن تقديم المستندات الداعمة والمطبوعات التي تشكل جزءاً من العرض بلغة أخرى غير العربية شرط أن تكون مصحوبة بترجمة دقيقة إلى العربية للمقاطع الواردة بلغة أجنبية إذ إقتضى الأمر على أن يُذكر ذلك في جدول البيانات، وفي هذه الحالة، ولأغراض تفسير العرض، يجب أن تكون هذه الترجمة هي الحاكمة.

إسم المشروع:_____

ب- محتويات دفتر الشروط

6. أقسام دفتر الشروط

1-6 يتكون دفتر الشروط من الأقسام التي تحدّد إجراءات الشراء الموضحة أدناه، ويجب قراءتها بالاقتران مع أية تعديلات أو إضافات صادرة وفقاً لـتعليمات للعارضين.

- **القسم الأول: تعليمات للعارضين**
- **القسم الثاني: جدول البيانات**
- **القسم الثالث: منهجية التقييم**
- **القسم الرابع: معايير الأهلية والتأهيل**
- **القسم الخامس: النماذج**
- **القسم السادس: المتطلبات**
- **القسم السابع: شروط وأحكام العقد**

2-6 إن الدعوة للمناقصة الصادرة عن الجهة الشارية ليست جزءاً من دفتر الشروط.

3-6 يجب على العارض الحصول على دفتر الشروط من خلال الاعلان المنشور على المنصة الإلكترونيّة المركزيّة لدى هيئة الشراء العام وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالجهة الشارية إن وجد.

4-6 يجب أن يقوم العارض بالإطلاع على جميع التعليمات والنماذج والشروط والأحكام الخاصة بالعقد والمتطلبات والمعلومات الأخرى الواردة في دفتر الشروط، وقد يؤدي عدم تقديم جميع المعلومات أو الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط إلى رفض العرض.

7. إيضاح دفتر الشروط، زيارة الموقع، الاجتماع السابق للمناقصة

1-7 يحقّ للعارض تقديم طلب استيضاح خطّي حول ملفات التلزيم أو ملفات التأهيل المسبق خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض أو طلبات التأهيل المسبق. على الجهة الشارية الإجابة خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض أو طلبات التأهل المسبق. و يرسل الإيضاح خطياً، في الوقت عينه، من دون تحديد هويّة مصدر الطلب، إلى جميع العارضين الذين زوّدتهم الجهة الشارية بملفات التلزيم.

2-7 يمكن للجهة الشارية، عند الاقتضاء، تحديد موعد معين للعارضين المحتملين لمعاينة الموقع.

3-7 يحق للمشارك، حيثما ينطبق ذلك، زيارة الموقع وفحصه والحصول بنفسه، وعلى مسؤوليته الخاصة، على جميع المعلومات التي قد تكون ضرورية لإعداد العرض والدخول في المناقصة، وتكون تكاليف هذه الزيارة على نفقته.

4-7 عندما يتم منح العارض وأي من موظفيه أو وكلائه الإذن من قبل الجهة الشارية للدخول إلى مكاتبها أو إلى مواقع العمل لغرض هذه الزيارة، يقوم العارض وموظفوه ووكلاؤه بتعويض الجهة الشارية وموظفيها ووكلائها من وضد جميع المسؤوليات المتعلقة بذلك، وسيكون العارض مسؤولاً عن الوفاة أو الإصابة الشخصية، وفقدان أو تلف الممتلكات، وأي خسائر أخرى وأضرار وتكاليف ومصاريف متكبدة نتيجة لهذه الزيارة.

5-7 يمكن للجهة الشارية، في أيّ وقت قبل الموعد النهائي لتقديم العروض أو طلبات التأهل المسبق، ولأيّ سبب كان، سواء بمبادرة منها أم نتيجةً لطلب استيضاح مقدم من أحد العارضين، أن تعدّل ملفات التلزيم أو ملفات التأهيل المسبق بإصدار إضافة إليها. و يرسل التعديل فوراً إلى جميع العارضين الذين زوّدتهم الجهة الشارية بملفات التلزيم أو ملفات التأهيل المسبق، ويكون ذلك التعديل ملزماً لهؤلاء العارضين وينشر على المنصة الإلكترونيّة المركزيّة لدى هيئة الشراء العام وعلى موقع الجهة الشارية إن وجد.

إسم المشروع:_____

7-6 إذا أصبحت المعلومات المنشورة في ملفات التلزيم أو ملفات التأهيل المسبق مختلفة جوهرياً، نتيجةً لإيضاح أو تعديل صدر وفقاً لهذه المادة، فعلى الجهة الشارية أن تؤمّن نشر المعلومات المعدلة بالطريقة نفسها التي نشرت بها المعلومات الأصلية وفي المكان نفسه، وأن تمدّد الموعد النهائي لتقديم العروض أو طلبات التأهل المسبق على النحو المنصوص عليه في الفقرة 4 أولاً من المادة 21 من قانون الشراء العام.

7-7 إذا عقدت الجهة الشارية اجتماعاً للعارضين، فعليها أن تضع محضراً لذلك الاجتماع يتضمن ما يقدم فيه من طلبات استيضاح حول ملفات التلزيم، وما تقدّمه هي من ردود على تلك الطلبات، من دون تحديد هوية مصادر الطلبات. يبلغ المحضر لجميع العارضين الذين زودتهم الجهة الشارية بملفات التلزيم أو ملفات التأهيل المسبق، وذلك لتمكينهم من إعداد طلباتهم للتأهيل أو عروضهم على ضوء المعلومات المقدمة.

8-7 لا يشكل عدم حضور العارض اجتماع التوضيح سبباً لاستبعاده من المناقصة.

8. تعديل دفتر الشروط

1-8 يمكن للجهة الشارية، في أي وقت قبل الموعد النهائي لتقديم العروض ولأي سب كان، سواء بمبادرة منها أم نتيجة لطلب استيضاح مقدم من أحد العارضين، أن تعدل ملف التلزيم بإصدار إضافة إليه ويرسل التعديل فوراً إلى جميع العارضين الذين زودتهم الجهة الشارية بملفات التلزيم، و يكون ذلك التعديل ملزماً لهؤلاء العارضين وينشر على المنصة الإكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وعلى موقع الجهة الشارية الالكتروني (إن وجد).

2-8 إذا أصبحت المعلومات المنشورة في ملفات التلزيم مختلفة جوهرياً نتيجة التعديل الحاصل وفقاً للفقرة 8-1 أعلاه، فعلى الجهة الشارية أن تؤمن نشر الإيضاح أو التعديل وجميع المعلومات المعدلة بالطريقة نفسها التي نشرت بها المعلومات ألأصلية وفي المكان نفسه، وأن تمدد الموعد النهائي لتقديم العروض بغية إتاحة وقت كاف للعارضين لأخذ الإيضاح أو التعديل بالاعتبار في طلباتهم أو عروضهم المقدمة.

ج- إعداد العروض

9. المستندات المكونة للعرض

1-9 يتألف العرض من:

1. ضمان العرض.
2. العرض الفني وأية مستندات إضافية مطلوب تقديمها ممهورة وموقعة من العارض.
3. العرض المالي كما هو مطلوب في جدول البيانات، مؤرخاً وممهوراً وموقعاً من العارض.
4. إذا حدّد ذلك جدول البيانات: مستندات دفتر الشروط الأصلية موقعة وممهورة من العارض.
5. كتاب العرض مع ميثاق النزاهة المرفق به،
6. ملحق العرض، إذا كان ذلك مناسباً؛
7. تفويض رسمي حسب الأصول، يثبت صفة الشخص (الأشخاص) الذين يوقعون على العرض وسلطة التوقيع عليه؛
8. عقد الشراكة ووثائق التسجيل (التأسيس)؛
9. النماذج المكتملة، المقدمة وفقاً للقسم الخامس، النماذج؛
10. النماذج والأدلة الوثائقية المكتملة التي تثبت أهلية العارض ومؤهلاته، المقدمة وفقاً للقسم الرابع، معايير الأهلية والمؤهلات؛
11. في حالة تقديم العرض من قبل تحالف الشركات، اتفاقية تحالف الشركات؛
12. جداول الأسعار؛ توقع التدفق النقدي التعاقدي، وفقاً لما يحدّده جدول البيانات.

إسم المشروع:_____

10. كتاب العرض

يجب على العارض تقديم كتاب العرض، الذي يتوافق مع متطلبات دفتر الشروط هذا، باستخدام النماذج المبيّنة في القسم الخامس. ويجب إكمال هذه النماذج دون أية تعديلات على شكلها، ولن يتم قبول أية بدائل. يجب ملء جميع الفراغات بالمعلومات المطلوبة.

11. العروض البديلة

1-11 ما لم يُذكر خلاف ذلك في جدول البيانات، لن يتم النظر في العروض البديلة أو الأوقات البديلة للإنجاز.

2-11 إذا تم السماح بعروض بديلة أو أوقات بديلة للإنجاز، يجب أن تقيّم وفق منهجية التقييم المنصوص عليها في القسم الثالث.

3-11 في حال السماح بتقديم بدائل لخصائص موضوع الشراء أو للأحكام والشروط أو المتطلبات الأخرى المبيّنة في ملفات التلزيم، يقتضي توضيح هذا الخيار ووضع بيانابه ووصف دقيق للطريقة التي يجري فيها تقييم العروض البديلة؛

12. أسعار العروض والحسومات

1-12 يجب أن تكون أسعار العرض التي يقدمها العارض في عرضه متوافقة مع المتطلبات المحدّدة في جدول البيانات.

2-12 على العارض ملء معادلات وأسعار جميع بنود جداول الأسعار. ولا تدفع الجهة الشارية ثمن اللوازم أو الأصناف او المواد التي لا يقيد العارض أي معدل أو سعر تجاهها أو مقابلها، وتعتبر هذه اللوازم أو الأصناف أو المواد مشمولة بمعدلات أو أسعار اللوازم أو الأصناف أو المواد الأخرى الواردة في جداول الأسعار.

3-12 يجب على العارض أن يذكر في كتاب العرض أية حسومات،في حال وجودها، ومنهجية تطبيقها، وإيضاح نتيجتها.

13. العملة

يحدّد جدول البيانات (القسم الثاني) عملة العقد وكيفية المحاسبة في العقود بالعملات الأجنبية.

14. وثائق تثبت مؤهلات العارض

لتحديد مؤهلات العارض لتنفيذ العقد وفقاً للقسم الثالث (منهجية التقييم)، والقسم الرابع معايير الأهلية والتأهيل، يقدم العارض المعلومات المطلوبة وفق النماذج المحدّدة في القسم الخامس.

15. مدة سريان العرض

1-15 يجب أن يكون العرض صالحاً للفترة المحدّدة في جدول البيانات، على أن لا تقل عن ثلاثين يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.

2-15 يجوز للإدارة، في حالات استثنائية، أن تطلب من العارضين تمديد فترة صلاحية عروضهم لمدة إضافية ويجب أن يكون هذا الطلب وكذلك جواب العارضين خطياً. ويجوز للعارض أن يرفض هذا الطلب وأن يطلب إسترجاع ضمان عرضه. وفي حال قبول العارض لهذا الطلب فعليه أن يمدد فترة صلاحية ضمان عرضه وأنيُقدم ضمان عرض جديد يُغطي فترة تمديد صلاحية العرض الممدد. يعتبر العارض الذي لم يمدّد ضمان عرضه، أو الذي لم يقدّم ضمان عرض جديد، أنه رافضٌ تمديد فترة صلاحية عرضه.

إسم المشروع:_____

16. ضمان العرض

1-16 يُحدّد ضمان العرض وفقاً لما يلي:

1. مقدار يضمن جدّية العارض و يأخذ بالاعتبار قيمة مشروع الشراء وأهميته دون أن يحدّ من المنافسة، على أن يكون مقطوعاً وألّا يتعدّى الثلاثة بالمئة من القيمة التقديرية لمشروع الشراء.
2. تحدّد صلاحية ضمان العرض بإضافة -- 28 -- ثمانية وعشرين يوماً على صلاحية العرض.
3. يعاد ضمان العرض إلى الملتزم عند تقديمه ضمان حسن التنفيذ، وإلى العارضين الذين لم يرس عليهم التلزيم في مهلة أقصاها بدء نفاذ العقد.

2-16 يجب على العارض تقديم ضمان العرض بقيمة يحدّدها جدول البيانات، وذلك بالعملة اللبنانية أو ما يوازيها بالعملة الأجنبية التي قدم عرضه بها، وذلك كضمان لتقيّد العارض بعرضه لحين إبلاغه المصادقة على الالتزام. يقدم ضمان العرض بموجب كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبين أنه قابل للدفع عند الطلب، أو نقداً يُدفع إلى صندوق الخزينة أو إلى صندوق سلطة التعاقد، وفق ما هو محدّد في جدول البيانات، وذلك لقاء إيصال يُرفَق بمستندات العرض. يحرر ضمان العرض بإسم المشروع موضوع العقد لصالح الجهة الشارية.

3-16 في حال التلزيم على أساس مجموعات يحدّد جدول البيانات قيمة كتاب الضمان المقابل لكل مجموعة على حدة.

4-16 أي عرض غير مصحوب بضمان عرض مقبول (في حال أوجبه دفتر الشروط) سيتم رفضه.

5-16 يصادَر ضمان العرض في إحدى الحالات الآتية:

1. إذا تراجع العارض عن عرضه (إمتنع عن الإلتزام به) بعد ترسية التلزيم عليه.
2. إذا لم يقبل العارض تصحيح قيمة عرضه نتيجة خطأ حسابي.
3. إذا أخفق العارض الفائز (الملتزم المؤقت) خلال المهل المحدّدة في جدول البيانات في التوقيع على العقد و-أو توفير ضمان حسن التنفيذ.

6-16 يجب أن يكون ضمان العرض الخاص بـ تحالف الشركات بإسم تحالف الشركات الذي يقدم العرض.

7-16 يمكن أن يكون ضمان العرض الخاص بـ تحالف الشركات بإسم شريك تحالف الشركات بشرط أن يحدّد ضمان العرض بوضوح أسماء جميع شركاء تحالف الشركات وينص على تقديم الضمان لصالح وبالنيابة عن تحالف الشركات.

17. شكل وتوقيع العرض

1-17 يقدم العارض مجموعة المستندات المكونة للعرض، ويكتب عليها بوضوح كلمة "أصل" أو "نسخة طبق الأصل" موقعة من الجهات التي أصدرتها. بالإضافة إلى ذلك على العارض تقديم نسخ عن عرضه، عندما يكون هناك حاجة لذلك، يُكتب على كل منها بوضوح كلمة "نسخة" ورقم النسخة. وفي حال وجود أي اختلاف بين الأصل والنسخة يؤخذ بالأصل. يحدّد جدول البيانات عدد النسخ المطلوبة.

2-17 يتم طباعة العرض الأصلي بالحبر الأسود أو كتابته بالحبر الأزرق الذي لا يزول ويتم توقيعه من شخص أو أشخاص مخولين بالتوقيع لصالح العارض.

3-17 يجب ألا يحتوي العرض على أية تغييرات أو إضافات عدا تلك التي تطابق تعليمات الإدارة أو الضرورية لتصحيح الأخطاء التي وقع فيها العارض. في هذه الحالة توقع هذه التصحيحات بالأحرف الأولى من قبل الشخص أو الأشخاص المخولين بالتوقيع على العرض.

4-17 على المفوض بالتوقيع على العرض توقيع جميع صفحات وثائق العرض المقدم.

إسم المشروع:_____

5-17 يجب أن يتوافق العرض المقدم من هيئة تحالف الشركات مع المتطلبات:

1. يتم التوقيع عليه بحيث يكون ملزماً قانوناً لجميع الشركاء؛ و
2. يتضمن تفويض الممثل الذي يتألف من توكيل موقع من قبل المفوضين قانوناً بالتوقيع نيابة عن تحالف الشركات.

د- تقديم وفتح العروض

18. تقديم العروض

1-18 يتم تقديم العروض وفقاً لما يلي:

1. تقدم العروض وفق ما ينص عليه جدول البيانات في دفتر الشروط هذا لجهة كيفية تقديم العرض ومكانه وموعده النهائي.
2. يقدم العرض خطياً وموقعاً عليه في غلاف مختوم. يجوز تقديم العروض بحسب نظام الغلافين أوالغلاف الواحد وفقاً لما يحدّده جدول البيانات في هذا الدفتر.
3. تزود الجهة الشارية العارض بإيصال يبيّن فيه رقمٌ تسلسليٌّ بالإضافة إلى تاريخ تسلم العرض بالساعة واليوم والشهر والسنة.
4. تحافظ الجهة الشارية على ضمان العرض وسلامته وسريته، وتكفل عدم الاطلاع على محتواه إلا بعد فتحه وفقاً للأصول.
5. لا يفتح أي عرض تتسلّمه الجهة الشارية بعد الموعد النهائي لتقديم العروض، بل يعاد مختوماً إلى العارض الذي قدّمه.
6. عند اعتماد الشراء الإلكتروني يمكن تقديم العروض إلكترونيا وإستلامها وحفظها وفق ما هو موضح في جدول البيانات.

19. سحب وتعديل العروض

يمكن للعارض أن يعدّل عرضه أو أن يسحبه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادرة ضمان عرضه. ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول إذا تسلمته الجهة الشارية قبل الموعد النهائي لتقديم العروض.

20. الموعد النهائي لتقديم العروض

1-20 يجب أن تصل العروض إلى العنوان المحدّد قبل الساعة والتاريخ المحدّدان في جدول البيانات.

2-20 تحدّد مدة الإعلان وفقاً لأهمية مشروع الشراء وتعقيداته على أن لا تقل في جميع الأحوال عن واحد وعشرين يوماً من الموعد الأقصى لتقديم العروض.

3-20 يمكن تخفيض مدة الإعلان إلى خمسة عشر يوماً عندما يتعذّر عملياً اعتماد القاعدة العامة، وذلك في ظروف استثنائية، وبعد أن تصدر الجهة الشارية قراراً معلّلاً بذلك.

4-20 لا يدخل يوم نشر الإعلان في احتساب المهلة.

5-20 إذا وقع آخر يوم لتقديم العروض يوم عطلة رسمية أو تعطيل قسري، تمدد المهلة حكماً إلى أول يوم عمل يلي التعطيل دون الحاجة إلى الإعلان مسبقاً عن ذلك.

إسم المشروع:_____

21. العروض المتأخرة

يجب أن يرسل أي عرض إلى الجهة الشارية بالبريد المضمون المغفل أو باليد مباشرة على العنوان المحدّد في جدول البيانات. لا يفتح أي عرض تتسلّمه الجهة الشارية بعد الموعد النهائي لتقديم العروض، بل يسجل مع تاريخ وساعة وروروده، ثم يعاد مختوماً بعد جلسة التلزيم إلى العارض الذي قدّمه، وعند تعذر معرفة هوية العارض يفض الغلاف الخارجي وتتم قراءة إسم العارض دون فتح محتويات الغلافات الداخلية ويعاد عندها العرض لمن قدّمه.

22. فتح العروض

22-1 تفتح العروض باتباع الإجراءات التالية:

1. تفتح العروض لجنة التلزيم المختصة في جلسة علنية بحضور الأشخاص المأذون لهم في جدول البيانات، في الوقت والمكان ووفقاً للطريقة المحدّدة في هذا الجدول، على أن تعقد هذه الجلسة فور انتهاء مهلة تقديم العروض.
2. يحقّ لجميع العارضين المشاركين في عملية الشراء أو لممثّليهم المفوّضين وفقاً للأصول، كما يحقّ للمراقب المندوب من قبل هيئة الشراء العام حضور جلسة فتح العروض. كما يمكن للجهة الشارية دعوة وسائل الإعلام لحضور هذه الجلسة على أن تلحظ ذلك في جدول البيانات.
3. تفتح العروض بحسب الآلية المحدّدة في البند أدناه: فحص وتقييم العروض.
4. تسجل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزيم، كما توضع لائحة بالحضور يوقع عليها المشاركون من ممثّلي الجهة الشارية وهيئة الشراءالعام، والعارضين وممثليهم على أن يشكّل ذلك إثباتاً على حضورهم، في حال رفض أحد الخاضرين التوقيع، ينظم محضر بالواقعة ويشار إلى ذلك جنب إسمه على لائحة الحضور.

22-2 يجب توزيع نسخة عن المحضر على جميع العارضين تُدرَج كل المعلومات والوثائق المتعلِّقة بوقائع الجلسة في سجلّ إجراءات الشراء المنصوص عليه في المادة 9 من قانون الشراء العام إن العروض والتعديلات والتخفيضات والبدائل التي لم يرد ذكرها في محضر فتح العرض لن يتم تقييمها مهما كانت ظروف تقديمها.

هـ- فحص وتقييم العروض

23. السرية

23-1 إن المعلومات المتعلقة بفحص وتوضيح وتقييم العروض والتوصيات بإرساء التلزيم تبقى سرية. يجب عدم الإفصاح عن مداولات اللجنة خارج جلسة التلزيم.

23-2 عملاً بأحكام المادة 6 من قانون الشراء العام:

1. تحافظ الجهة الشارية وجميع المعنيين بعملية الشراء على سرية المعلومات المتعلقة بحماية المصالح الأمنية الرئيسية للدولة، وتلك التي يخالف إفشاؤها القانون أو يعيق تنفيذه أو يمسّ بالمصالح التجاريّة المشروعة للعارضين، أو يعيق التنافس المنصف، ما لم تأمر الجهات القضائية المختصة بإفشاء تلك المعلومات.
2. باستثناء حالات توفير المعلومات أو نشرها بمقتضى القوانين النافذة، تمتنع الجهة الشارية في طلبات التأهيل المسبق والعروض المقدمة عن إفشاء محتوياتها ومضمونها بما فيها الأسرار المهنيّة والتقنيّة والمحميّة بقوانين الملكيّة الفكريّة والتي من شأن الإفصاح عنها إحداث ضرر غير مشروع للعارضين، أو بالعارضين المنافسين، وذلك لأي شخص آخر غير مأذون له بالاطلاع على هذا النوع من المعلومات.
3. تراعى السرية في أية مناقشات أو اتصالات أو مفاوضات أو حوارات تجري بين الجهة الشارية وأيّ عارض في كل ما لا يتعارض مع القوانين المرعيّة الإجراء. ولا يجوز لأيّ طرف في أيّ مناقشات أو اتصالات أو

مفا وضات أو حوارات من هذا القبيل أن يفشي لأيّ شخص آخر أيّ معلومات تقنية أو مالية أو معلومات أخرى تتعلّق بهذه المناقشات أو الاتصالات أو المفاوضات أو الحوارات من دون موافقة الطرف الاخر، إلّا إذا نصّ القانون على ذلك أو أمرت به المحاكم المختصّة.

24. توضيح العروض

1-24 يمكن للجهة الشارية، في أيّ مرحلة من مراحل إجراءات التلزيم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلِّقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدتها في التأكُّد من المؤهّلات أو فحص العروض المقدَّمة وتقييمها.

2-24 في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معينة، يجوز للجهة الشارية الطلب خطّياً من العارض المعني توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محدّدة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادىء الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة 3 من البند الثاني من المادة 21 من قانون الشراء العام.

3-24 إذا لم يقدم العارض توضيحات عن عرضه بحلول التاريخ والوقت المحدّدين في طلب الجهة الشارية للتوضيح، حق للجهة الشارية تقييم العرض في ضوء محتوياته واتخاذ القرار المناسب في شأنه بما في ذلك ُرفض العرض المقدم منه.

25. تحديد الاستجابة

1-25 العرض المستجيب للمتطلبات هو العرض الذي يفي بمتطلبات دفتر الشروط دون أي انحراف مادي أو تحفظ أو إغفال على النحو المحدّد أدناه:

1-1-25 "الانحراف" هو الخروج عن المتطلبات المحدّدة في دفتر الشروط.

2-1-25 "التحفظ" هو تحديد الشروط المقيدة أو الامتناع عن القبول الكامل للمتطلبات المحدّدة في دفتر الشروط؛

3-1-25 "الإغفال" هو عدم تقديم جزء أو كل المعلومات أو الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط.

4-1-25 الانحراف المادي أو الحجز أو الإغفال هو الذي إذا تم قبوله، سوف:

1. يؤثر بأي طريقة جوهرية على نطاق أو جودة أو أداء المتطلبات كما هو محدّد في القسم السادس، أو
2. يكون من شأنه التقييد جوهرياً ، بما لا يتوافق مع دفتر الشروط، أو حقوق الجهة الشارية أو التزامات العارض بموجب العقد المقترح؛
3. إذا ما تم تصحيحه، فسيؤثر بشكل غير عادل على الوضع التنافسي للمشاركين الآخرين الذين يقدمون عروض متجاوبة إلى حد كبير.

2-25 يعتمد قرار الجهة الشارية فيما إذا كان العرض موافقاً للشروط، على مضمون العرض نفسه. ويعتبر العرض مستوفياً للمطلوب عند إستيفائه لجميع البنود والشروط والمواصفات المذكورة في دفتر الشروط دون أي تغيير أو تحفظ أو إنحراف جوهري.

3-25 يجب على الجهة الشارية استخدام المعايير والمنهجية المحدّدة في منهجية التقييم المحدّدة في القسم الثالث. ولا يسمح بأي معايير أو منهجيات تقييم أخرى.

26. تقييم العروض

1-26 يتم تقييم العروض وفقاً للمادة 55 من قانون الشراء العام رقم 2021-244.

إسم المشروع:_____

2-26 تدرس الجهة الشارية العروض الماليّة على نحو منفصل بحيث تدرسها بعد الانتهاء من تدقيق وتقييم العروض الإدارية والفنيّة.

3-26 تعتبر الجهة الشارية العرض مستجيباً جوهرياً للمتطلّبات إذا كان يفي بجميع المتطلّبات المبينة في دفتر الشروط.

27. المخالفات غير الجوهرية

1-27 إذا كان العرض مستجيباً إلى حد كبير لمتطلبات دفتر الشروط، فإنه يمكن للجهة الشارية أن تتنازل عن عدم تقيد كمي في العرض لا يشكل انحرافات أو تحفظات أو إمتيازات مادية.

2-27 تضاف تكلفة جميع الانحرافات أو الإغفالات القابلة للقياس الكمي إلى سعر العرض المعني. وتقدم الجهة الشارية تقديراً معقولاً للتكلفة، مع مراعاة أسعار العروض المقابلة للمشاركين المستجيبين الآخرين، أو أسعار السوق المناسبة الأخرى، وتقدر هذه التكاليف الجهة الشارية وحدها. لن يُطلب من العارض أو يُسمح له بتقديم تعديل للسعر لتصحيح هذه الانحرافات أو الإغفالات.

3-27 لا تؤخذ الانحرافات والعوامل الأخرى التي تتجاوز متطلبات دفتر الشروط أو تؤدي بخلاف ذلك إلى مزايا غير مطلوبة من الجهة الشارية في تقييم العروض.

4-27 يمكن للجهة الشارية أن تطلب من العارض تقديم أية معلومات أو وثائق ضرورية مفقودة، شريطة أن يكون العرض مستجيباً إلى حد كبير، في غضون فترة زمنية معقولة وذلك لتصحيح الإغفالات غير المادية في العرض. يجب ألا تكون المعلومات أو الوثائق المطلوبة بشأن هذه الإغفالات مرتبطة بأي جانب من جوانب سعر العرض. وقد يؤدي عدم امتثال العارض للطلب إلى رفض العرض.

28. منهجية التقييم

تستخدم الجهة الشارية المعايير والمنهجيات الموضحة في القسم الثالث، منهجية التقييم، ولا يسمح بأي معايير أو منهجيات تقييم أخرى.

29. تصحيح الأخطاء الحسابية

1-29 تصحّح الأخطاء الحسابية المحضة المكتشفة أثناء فحص العروض المقدمة وفقاً لمنهجية التقييم (القسم الثالث) ولأحكام دفتر الشروط، وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعني بشكل فوري.

2-29 تقوم لجنة التلزيم بتصحيح قيمة العرض على ضوء تصحيح الأخطاء السابق ذكرها. ويلتزم العارض بالرقم المصحح. وإذا رفض ذلك يُرفض عرضه.

30. التحويل إلى العملة الموحدة

لأغراض التقييم والمقارنة، يجب تحويل عملة (عملات) العرض إلى عملة واحدة، كما هو محدّد في القسم الثالث، منهجية التقييم.

31. تعديلات العروض

لأغراض التقييم والمقارنة، يجب على الجهة الشارية تعديل أسعار العرض باستخدام المنهجية المحدّدة في القسم الثالث، منهجية التقييم.

32. تأهيل العارض

1-32 تحدّد الجهة الشارية ما إذا كان العارض الذي تم اختياره قد قدم العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والأكثر استجابة لمعايير التأهيل المحدّدة في القسم الرابع، معايير الأهلية والتأهيل.

إسم المشروع:_____

2-32 يستند القرار إلى فحص مؤهلات العارض المقدمة من قبله، عملا بالفقرة 14 أعلاه.

3-32 يكون التحديد الإيجابي وفقاً للفقرة 32-1 أعلاه شرطا أساسياً لمنح العقد للعارض. ويؤدي التحديد السلبي إلى أعتبار العرض مرفوضاً، وفي هذه الحالة تنتقل الجهة الشارية إلى العرض التالي الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية (كما تقرر وفقا للمنهجية المحدّدة في القسم الثالث، منهجية التقييم) لتحديد مؤهلات ذلك العارض لتنفيذ العقد بصورة مرضية.

4-32 على الرغم من أحكام البند 32-3 أعلاه، تحتفظ الجهة الشارية بالحق في التنازل عن أي انحرافات طفيفة عن المعايير المؤهلة المحدّدة في القسم الرابع، معايير الأهلية والتأهيل التي لا تؤثر ماديا على قدرة العارض على تنفيذ العقد.

33. حق الجهة الشارية في قبول أي عرض ورفض أي أو كل العروض

1-33 حتفظ الجهة الشارية بالحق في قبول أو رفض أي عرض، وإلغاء عملية الشراء ورفض جميع العروض في أي وقت قبل إرساء العقد، دون تحمل أي مسؤولية تجاه العارضين ضمن الحدود ووفق الشروط التالية. وفي حالة الإلغاء، يجب إعادة جميع العروض المقدمة وخاصة أوراق العرض إلى العارضين على الفور، بعد أخذ صورة عنها لمقتضيات الرقابة والإعتراض.

2-33 يمكن للجهة الشارية أن تلغي الشراء و-أو أي من اجراءاته في أي وقت قبل ابلاغ الملتزم المؤقت ابرام العقد في الحالات التالية:

1. عندما تجد الجهة الشارية ضرورة إحداث تغييرات جوهرية غير متوقعة على ملفات التلزيم بعد الاعلان عن الشراء؛
2. عندما تطرأ تغييرات غير متوقعة على موازنة الجهة الشارية.
3. عندما تنتفي الحاجة لموضوع الشراء نتيجة ظروف غير متوقعة وموضوعية، وعندها لا يعاد التلزيم خلال الموازنة أو السنة المالية نفسها.

3-33 يمكن للجهة الشارية أن تلغي الشراء و-أو أي من اجراءاته إذا لم يقدم أي عرض و-أو قدمت عروض غير مقبولة.

4-33 يمكن للجهة الشارية أن تلغي الشراء و-أو أي من اجراءاته بعد قبول العرض المقدم الفائز في حال تمنع الملتزم المؤقت عن توقيع العقد، وتقوم بمصادرة ضمان العرض.

5-33 يمكن للجهة الشارية أن تلغي الشراء و-أو أي من اجراءاته في حالة العرض الوحيد المقبول.

6-33 يدرج قرار الجهة الشارية الغاء الشراء و-أو أي من اجراءاته وأسباب ذلك القرار في سجل اجراءات الشراء، ويتم ابلاغه إلى كل العارضين المشاركين ضمن مهلة لا تتخطى الخمسة أيام من تاريخ قرار الالغاء، إضافة إلى ذلك تنشر الجهة الشارية اشعاراً بالغاء الشراء بنفس الطريقة التي نشرت بها المعلومات الأصلية المتعلقة بإجراءات التلزيم وفي المكان نفسه، وتعيد العروض والاقتراحات التي لم تفتح لحين اتخاذ قرار الالغاء إلى العارضين الذين قدموها كما تعمد إلى تحرير الضمانات المقدمة.

7-33 يمكن للجهة الشارية أن تقبل عرضاً آخر غير العرض الفائز في حالة تمنع الملتزم المؤقت عن توقيع العقد، حيث تقوم بمصادرة ضمان العرض، وأن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والاجراءات المحدّدة في هذا الدفتر وفي قانون الشراء العام، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول وذلك بعد إجراء التعديلات اللازمة.

8-33 يمكن للجهة الشارية أن تقبل العرض الوحيد في الحالات وضمن الشروط التالية :

1. اتخاذ قرار معلل بالتعاقد مع مقدم العرض الوحيد.
2. أن تكون مبادئ وأحكام قانون الشراء العام مطبقة وأن لا يكون العرض الوحيد ناتجاً عن شروط حصرية تضمنها هذا الدفتر.
3. أن تكون الحاجة أساسية وملحة، وأن يكون السعر منسجماً مع دراسة القيمة التقديرية.

إسم المشروع:_____

4. أن يتضمن نشر قرار الجهة الشارية بقبول العرض الفائز (التلزيم المؤقت) نصاً صريحاً بتقدم العارض الوحيد ونية التعاقد معه.

و- إرساء العقد

34. المعايير

1-34 تقوم الجهة الشارية بإرساء التلزيم على العارض المطابق عرضه للمستندات المطلوبة في دفتر الشروط والذي تم اعتباره عارضاً فائزاً وذلك بعد التأكد من أهليته وقدرته على تنفيذ العقد بأفضل صورة ممكنة.

2-34 يجري التلزيم إما على أساس السعر الإجمالي للصفقة، أو على أساس العرض الأفضل وفق ما هو محدّد في جدول البيانات ويكون العارض مسؤولاً عن تأمين البنود المطلوبة بمواصفاتها وأعدادها المبيّنة في دفتر الشروط وذلك بعد تصحيح الأخطاء الحسابية التي تكتشفها اللجنة عند تقييم العرض.

35. الإخطار

1-35 بعد التأكد من العرض الفائز تبلغ الجهة الشارية الكترونياً وخطياً النتيجة للعارض الذي قدّمه من خلال المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وتنشر على هذه المنصة قرارها بشأن قبول العرض الفائز (التلزيم المؤقت) والذي يدخل حيّز التنفيذ عند إنتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر، الذي يجب أن يتضمن على الأقل، المعلومات التالية:

1. إسم وعنوان العارض الذي قدم العرض الفائز (الملتزم المؤقت)
2. قيمة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان العرض الفائز قد تم تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى؛
3. مدة فترة التجميد.

2-35 استلام العارض للإخطار بإرساء العقد: يقوم العارض بإخطار الجهة الشارية كتابياً بتبلغه بالإرساء، ويرفق بكتاب تبلغه تفاصيل الحساب المصرفي الذي سيستخدم لغرض تلقي المدفوعات المستحقة بموجب العقد، وتقدم هذه التفاصيل في الشكل المطلوب في كتاب القبول.

3-35 في نفس تاريخ إخطار العارض الفائز، يجب على الجهة الشارية أيضاً إخطار جميع العارضين الآخرين بنتائج العرض، وتقديم المعلومات التالية: إسم كل مشارك، من قدم عرض أسعار كما تمت قراءتها عند فتح العرض؛ الأسعار المقدمة لكل عرض؛ أسماء العارضين الذين رُفضت عروضهم؛ و إسم العارض الفائز وسعر العقد ومدة العقد الممنوح وعنوانه.

4-35 بالإضافة إلى المعلومات المذكورة أعلاه، يجب على الجهة الشارية تزويد كل مشارك غير فائز أو مرفوض عرضه على حدة بتفاصيل سعر العرض الذي تم تقييمه، أو الأسباب التفصيلية لرفض العرض الخاص به، حسب الاقتضاء.

5-35 يمكن للعارض غير الفائز أو المرفوض عرضه أن يُقدَّم إعتراضاً إلى هيئة الاعتراضات خطياً خلال فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل والتي تبدأ من تاريخ تبليغ العارض الفائز، إذا كانت تتعلق بالقرارات أو التدابير الأخرى التي اتخذتها الجهة الشارية في إطار إجراءات الشراء.

36. توقيع العقد

1-36 فور انقضاء فترة التجميد، تقوم الجهة الشارية بإبلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدّى -- 15 -- خمسة عشر يوماً.

إسم المشروع:_____

2-36 يوقِّع المرجع الصالح لدى الجهة الشارية العقد خلال مهلة -- 15 -- خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قِبَل الملتزم المؤقّت. يمكن أن تُمدَّد هذه المهلة إلى ثلاثين يوماً في حالات معيَّنة تحدّد من قبل المرجع الصالح.

3-36 يبدأ نفاذ العقد عندما يوقِّع الملتزم المؤقّت والمرجع الصالح لدى الجهة الشارية عليه.

4-36 لا تتَّخذ الجهة الشارية ولا الملتزم المؤقّت أيَّ إجراءٍ يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الشراء خلال الفترة الزمنيّة الواقعة ما بين تاريخ إعلان العارض الفائز وتاريخ بدء نفاذ العقد.

في حال تمنُّع الملتزم المؤقت عن توقيع العقد، تُصادِر الجهة الشارية ضمان عرضه. في هذه الحالة يمكن للجهة الشارية أن تُلغي الشراء أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والاجراءات المحدّدة في دفتر الشروط، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول. تُطبَّق أحكام هذه الفقرة على هذا العرض بعد إجراء التعديلات اللازمة.

ز-الإعتراض

37. إجراءات الإعتراض

1-37 يحق لكلّ ذي صفة ومصلحة، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الإعتراض على أيّ إجراء أو قرار صريح أو ضمني تتّخذه أو تعتمده أو تُطَبّقه أيّ من الجهات المعنيّة بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد، ويكون مخالفاً لأحكام قانون الشراء العام والمبادئ العامة المتعلقة بالشراء العام.

2-37 يكون الاعتراض على القرارات السابق تحديدها، ويعود لكلّ من تتوافر فيه الشروط المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة الاعتراض وفقاً للآلية الإلزامية الآتية:

1. طلب إعادة نظر بمقتضى المادة 105 من قانون الشراء العام؛
2. شكوى بمقتضى المادة 106 من قانون الشراء العام؛
3. مراجعة قرارات هيئة الاعتراضات لدى مجلس شورى الدولة.

3-37 لحين تشكيل هيئة الإعتراضات المنصوص عليها في قانون الشراء العام تتبع اجراءات الاعتراض المعمول بها لدى مجلس شورى الدولة.

4-37 يطبق نظام الإعتراض على تقديم وبت الإعتراضات.

إسم المشروع:_____

القسم الثاني: جدول البيانات

يوفر القسم الثاني، جدول البيانات، معلومات محدّدة فيما يتعلق بالفقرات المقابلة للقسم الأول تعليمات للعارضين، ويجب أن تعدّها الجهة الشارية في كل عملية شراء.

يجب على الجهة الشارية أن تحدّد في جدول البيانات المعلومات والمتطلبات الخاصة بظروف الجهة الشارية وعملية الشراء والقواعد المعمول بها فيما يتعلق بتقييم العروض ومؤهلات العارضين التي ستطبق على العروض.

عند إعداد القسم الثاني، جدول البيانات، يجب التحقّق من الجوانب التالية:

(أ) يجب تضمين المعلومات التي تحدّد وتكمل أحكام القسم الأول، تعليمات للعارضين؛

(ب) التعديلات و / أو الإضافات، إن وجدت، على أحكام القسم الأول، تعليمات للعارضين، على النحو الذي تقتضيه ظروف كل عملية شراء.

في حالة الدعوة إلى تقديم العروض لعدد من العقود، يجب إدخال صيغة مناسبة للسماح للمشاركين بالتقدّم بطلب للحصول على عقود فردية أو جماعية.

المذكّرات الإرشادية المعبأة والأحكام المكتوبة بخط مائل هي أحكام توضيحية تحتوي على تعليمات وإرشادات.

تعتبر الأحكام التي تحمل عنوان "مثال" في هذا القسم اختيارية ويمكن مراجعتها واستكمالها وإدراجها في دفتر الشروط النهائي وفقاً لتقدير الجهة الشارية.

إسم المشروع:_____

أ- عام

1. عملية الشراء	الجهة الشارية:	]أدخل إسم الجهة الشارية[
	المشروع:	[أدخل إسم المشروع]
	مصدر التمويل:	[حدّد سنة الموازنة أو مصدر التمويل]
	عنوان عملية الشراء:	[أدخل العنوان الكامل]
	رقم التعريف من عملية الشراء:	[أدخل رقم التعريف]
	طرق الشراء:	مناقصة عمومية
	عدد العقود وعناوينها التي صدر بشأنها دفتر الشروط:	[أدخل عدد العقود واذكر عناوينها]
	يمكن الإطلاع على دفتر الشروط الخاص على:	[الموقع الإلكتروني الخاص للجهة الشارية] [المنصّة الإلكترونيّة المركزيّة لهيئة الشراء العام].
<u>ملاحظة:</u> لا ينبغي الكشف عن القيمة التقديرية لعملية الشراء في جدول البيانات إذا قررت الجهة الشارية إبقاءها سرية		
2. الممارسات المحظورة	تطبق في عملية الشراء المحظورات التالية: - تحظر المفاوضات بين الجهة الشارية وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدمه ذلك العارض. - يحظر إفشاء أية معلومات أو معطيات تتعلّق بالأسرار الفنية أوالتجارية والجوانب السرية للعروض - لا يحق للملتزم أو شركائه أو العاملين لديه تقاضي أية تعويضات أو عمولات أو حسومات أو دفعات متعلقة بالإلتزام، غير المبالغ المستحقة بموجب العقد المبرم مع سلطة التعاقد. على العارضين والملتزمين الإمتناع عن الممارسات التالية: - ممارسة فاسدة وتعني عرض أو استلام أو تسليم أو إستدراج أي شيء ذي قيمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للتأثير في عمل مسؤول عام في عملية الشراء أو في تنفيذ العقد؛ - ممارسة احتيالية تؤدي إلى تشويه الحقائق أو إغفالها للتأثير في عملية الشراء أو تنفيذ العقد؛ - ممارسات تواطؤية من شأنها وضع أية خطة أو ترتيب بين اثنين أو أكثر من العارضين بهدف تقديم أسعار على مستويات زائفة وغير تنافسية؛ - ممارسات قهرية تؤدي إلى إيذاء أشخاص في انفسهم أو في أهلهم أو في ممتلكاتهم، أو التهديد بإيذائهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، للتأثير في مشاركتهم في عملية الشراء أو تنفيذ عقد شراء؛ - أية ممارسة تؤدي إلى التأثير سلباً في عملية الشراء وبما يخالف مبادىء قانون الشراء العام.	

إسم المشروع:_____

3. مؤهلات العارضين	على العارض أن يؤمن شروط المشاركة التالية: [حدّد بحسب الإنطباق] المؤهلات المالية: (يجب تحديد الشروط المالية للعارض المقبول، مثال حسابات الأرباح والخسائر مع معدل الدخل السنوي خلال الثلاث سنوات الماضية، نسبة السيولة النقدية، شهادة مصرفية بالمؤهلات المالية، لائحة بالمعدات الثقيلة التي تملكها الشركة، وحجم ورشة الصيانة، وحجم المخازن وإمكانية التخزين..) [أدخل الشروط المالية] المؤهلات التقنية والفنية: (يجب تحديد الشروط التقنية/الفنية للعارض المقبول، مثال إختصاص العارض في تنفيذ مشاريع مماثلة؛ عدد المشاريع المماثلة المنفذة خلال السنوات الخمس الماضية؛...) [أدخل الشروط التقنية والفنية] المؤهلات المهنية: (يجب تحديد الشروط المهنية للعارض المقبول، مثال الشهادات الصناعية أو النوعية المطلوبة؛ عدد الإختصاصيين اللذين يعملون لديه في المجال المطلوب؛ كفاءة وكفاية الهيكلية التنظيمية؛ كفاءة الجهاز الفني والإداري...) [أدخل المؤهلات المهنية] مؤهلات أخرى: (يجب تحديد مؤهلات أخرى حسب الحاجة: مثال، شروط العمل الإجتماعية، البيئية..) [أدخل المؤهلات الأخرى] بالنسبة للأفضلية و/أو للتسهيلات المعطاة للمؤسسات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة الحجم: [تنطبق أو لا تنطبق] في حال الإنطباق: [حدّد آلية تطبيق تلك الأفضلية و/أوالتسهيلات]	
5. لغة العرض	لغة العرض هي:	[أدخل اللغة]
	ملاحظة: تعتمد اللغة العربية في مستندات الشراء وفي قرارات الجهة الشارية. إلا أنه يمكن اعتماد اللغة الانكليزية و/أو الفرنسية مع العربية للمراسلات كافة ووضع المواصفات الفنيّة أو الشروط المرجعيّة. **عند التعارض بين النصّين العربي والأجنبي يسود الأول على الثاني.**	

ب- محتويات دفتر الشروط

الإستيضاح، الزيارة الميدانية، اجتماع ما قبل العرض

للإستيضاح يمكن التواصل مع الجهة الشارية من خلال:	السيد (ة):	[أدخل الإسم الكامل]
	المسمى الوظيفي:	[أدخل المسمى الوظيفي للموظف]
	رقم الطابق / الغرفة:	[أدخل رقم الطابق والغرفة]
	عنوان الشارع:	[أدخل عنوان ورقم الشارع]
	المدينة:	[أدخل إسم المدينة أو البلدة]
	الرمز البريدي:	[أدخل الرمز البريدي]
	رقم الهاتف أو الفاكس	[أدخل رقم الهاتف أو الفاكس]

إسم المشروع:_____

	البريد الألكتروني:	[الموقع الالكتروني الخاص للجهة الشارية]
	يجب أن تتلقى الجهة الشارية طلبات الإستيضاح في موعد لا يتجاوز	[أدخل عدد الأيام التقويمية]، قبل الموعد النهائي لتقديم العروض
	ملاحظة: يجب على الجهات الشارية الراغبة في استخدام العروض الإلكترونية تقديم وصف لإجراء الإستيضاح الإلكتروني.	
	الموعد الأقصى لإستلام طلبات إستيضاح العارضين [يذكر باليوم والساعة] يجب أن تنتهي المهلة قبل 10 أيام من الموعد الأقصى لتقديم العروض. موعد إبلاغ العارضين جواب الإدارة: [يذكر باليوم والساعة] على أن يكون قبل ستة أيام على الأقل من التاريخ النهائي المحدّد لتقديم العروض.	
[أدخل سوف أو لن] يُعقد اجتماع الإستيضاح.	المكان	[أدخل المكان]
	التاريخ	[أدخل التاريخ]
	الوقت	[أدخل الوقت]
[أدخل سوف أو لن] تتم زيارة الموقع من قبل العارض	المكان	[أدخل المكان]
	التاريخ	[أدخل التاريخ]
	الوقت	[أدخل الوقت]

ج- إعداد العروض

9. المستندات المكونة للعرض	يجب أن يتضمن العرض الفني للمشارك ما يلي: - المواصفات الفنية المكتملة، بما في ذلك الخصائص التقنية الأساسية وخصائص الأداء للسلع؛ بالإضافة إلى أية مستندات مطلوب تقديمها ممهورة وموقعة من العارض. - وصف مفصل للخدمات ذات الصلة؛ - وصف للترتيبات الخاصة بالتزامات الصيانة والإصلاح وتخزين قطع الغيار، وفقاً للقسم السادس، المتطلبات، والقسم السابع، شروط وأحكام العقد؛ - بيان الامتثال بما يدل على الاستجابة الجوهرية للسلع والخدمات ذات الصلة للمواصفات أو لبيان الانحرافات والاستثناءات للمتطلبات؛ - قائمة تقدم التفاصيل الكاملة، بما في ذلك المصادر المتاحة والأسعار الحالية، لقطع الغيار، والأدوات الخاصة، وما إلى ذلك، اللازمة للتشغيل السليم والمستمر للبضائع لفترة [أدخل عدد السنوات] من السنوات، بعد بدء استخدام البضائع من قبل الجهة الشارية. - جدول التسليم - قائمة البنوك المقترحة لإصدار الأوراق المالية بموجب العقد؛ - قائمة شركات التأمين المقترحة لتوفير وثائق التأمين بموجب العقد؛ - العرض المالي كما هو مطلوب في جدول البيانات، مؤرخاً وممهوراً وموقعاً من العارض.

إسم المشروع:_____

	- إذا حدّد ذلك جدول البيانات: مستندات دفتر الشروط الأصلية موقعة وممهورة من العارض. - يجب على العارض تقديم توقعات التدفق النقدي للعقد بناءً على فترات شهرية، تتوافق مع جدول التسليم المقترح
	- على العارض تقديم المعلومات التالية مع العرض: - تفويض قانوني (إذا قدم العرض ووقعه شخص غير صاحب الشركة أو المؤسسة العارضة أو أحد المفوضين بالتوقيع عنه) مصدق لدى كاتب العدل؛ - النظام الأساسي (للشركة) مع ذكر أسماء أعضاء مجلس الادارة و/أو المديرين الحاليين؛ - إذا كان العرض بإسم إئتلاف من أشخاص طبيعيين و/أو معنويين: يجب تقديم صورة عقد الشراكة مصدق لدى كاتب العدل (يبيّن مسؤوليات كل طرف وإسم الطرف المفوّض أمام الإدارة وبحيث يكون جميع الأطراف مسؤولين بالتكافل والتضامن)، أو إذاعة تجارية لا يعود تاريخها لأكثر من سنة، أو شهادة تثبت أن العارض مسجل في السجل التجاري منذ أكثر من ستة أشهر، على أن يبين الشخص المفوّض بالتوقيع عن تحالف الشركات ومحل إقامته؛ - في حال تقديم عرض من شركة أجنبية: يجب تقديم المستند الذي يثبت صحة الوكالة أو صحة تمثيل الشركة الاجنبية في لبنان (وكيل أو شريك لبناني، تنطبق عليه أيضا الشروط والمستندات المطلوبة للعارض اللبناني)، مصدقاً من الجهة التي ترعى وجود هذه الشركة حسب الاصول وحسب قانون البلد الذي أنشئت الشركة وفقاً لقوانينه؛ أما في حال عدم وجود وكيل أو شريك لبناني فإنه يجب تقديم كافة المستندات بحسب القوانين والأنظمة المرعية الإجراء في موطن الشركة مع شهادة تسجيل الشركة في موطنها، مصدقة من السفارة اللبنانية ووزارة الخارجية في لبنان؛ ترفق كافة المستندات الإدارية والقانونية الصادرة بلغة أجنبية بترجمة قانونية مصدقة إلى اللغة العربية. - عند اللزوم لبعض الصفقات: إفادة صادرة عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة خلال العام الحالي أو العام الماضي تثبت ان العارض يتعاطى تجارة أو تصنيع اللوازم المطلوبة؛ - شهادة تسجيل في وزارة المالية؛ - نسخة عن خطاب الدعوة للمشاركة في المناقصة (إن كان ينطبق)؛ - التراخيص (الأذونات) للأنشطة ذات الصلة. - أسماء وعناوين بنك (بنوك) العارض؛ - التفويض الذي يسمح للجهة الشارية بطلب التحقق من بنك (بنوك) العارض وعملائه؛ (إذا كان يتطلب دفتر الشروط ذلك) - شهادة تسجيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، أو إفادة من العارض بأن التسجيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة لا ينطبق عليه؛ - معلومات كاملة عن أي تقاضي و/أو تحكيم حالي و/أو سابق (مع الإشارة إلى المسائل المتنازع عليها، والأطراف المعنية، والمبالغ المتنازع عليها والنتيجة، إن وجدت) الناتجة عن العقود المنجزة أو قيد التنفيذ من قبل العارض [حدّد الفترة] - معلومات كاملة عن أي إنهاء للعقود (مع الإشارة إلى أسباب الإنهاء والأطراف المعنية) تم إكمالها أو قيد التنفيذ من قبل العارض للفترة، كما هو مذكور في

إسم المشروع:_____

	المنهجية والمعايير ذات الصلة، المحدّدة في القسم الثالث، منهجية التقييم، والقسم الرابع، معايير الأهلية والتأهيل؛ - إفادة بالوقوعات القضائية الواردة على السجل التجاري للشركة، لا يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة أشهر من الموعد المحدّد لتقديم العروض. - إفادة بالوقوعات القضائية من الجهات المختصة، بعدم وجود الشركة بحالة إفلاس، لا يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة أشهر من الموعد المحدّد لتقديم العروض؛ - إفادة بالوقوعات القضائية من الجهات المختصة، بأن الشركة ليست قيد التصفية، لا يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة أشهر من الموعد المحدّد لتقديم العروض؛ - الشهادات البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة والسياسات والإجراءات الداخلية؛ - تصريح من المصنِّع (أو الوكيل) يخول العارض تقديم سلع المصنِّع في عرضه صالح بتاريخ تقديم العرض (عند اللزوم)؛
	<u>ملاحظة</u>: في حالة إجراء التأهيل المسبق لمقدمي العروض المحتملين، يجب تعديل القائمة أعلاه بشكل مناسب
11. العروض البديلة	[أدخل يسمح أو لا يسمح] بالعروض البديلة. يجب أن تفي الحلول البديلة بمتطلبات أداء التصميم وتضمن أن تكون البضائع مناسبة للغرض المقصود أصلاً.
	إذا تم السماح بالحلول التقنية البديلة، فستكون طريقة التقييم على النحو المحدّد في القسم الثالث، منهجية التقييم.
	يُسمح بالحلول التقنية البديلة لما يلي : [حدّد]
	[أدخل يسمح أو لا يسمح] بإعطاء مهل بديلة للتنفيذ. في حالة السماح بمهل بديلة للتنفيذ، يجب على الجهة الشارية تحديد طريقة تقييم المهل البديلة للتنفيذ في القسم الثالث، منهجية التقييم.
12. أسعار العروض والحسومات	يجب أن تكون الأسعار التي يحدّدها العارض: [أدخل إما ثابتة أثناء أداء العقد أو تخضع للتعديل أثناء أداء العقد] وفقاً لأحكام شروط العقد
	- يجب مراعاة تعديل السعر للعقود، التي تنص على أن تتجاوز فترة التسليم 18 شهراً. - يجب على العارض تقديم الأسعار كما هو مطلوب في جداول الأسعار المدرجة في القسم الخامس، النماذج. - يجب على العارض الإشارة في جدول الأسعار إلى سعر الوحدة وإجمالي سعر العرض للسلع والخدمات ذات الصلة التي يقترح توريدها بموجب العقد.
	يتم إدخال الأسعار الموضحة في جدول الأسعار بشكل منفصل بالطريقة التالية: يجب تحديد سعر اللوازم على أساس [أدخل شروط التسليم الواردة في انكوترمز والوجهة النهائية]. يشمل سعر الخدمات ذات الصلة جميع الضرائب والرسوم الواجب تسديدها بسبب العقد أو لأي سبب آخر حتى التاريخ النهائي لتقديم العروض المستحقة الدفع في بلد

إسم المشروع:_____

	الجهة الشارية (يجب تعديل الصياغة أعلاه في حال لم يتضمن سعر العرض أي ضرائب أو رسوم).	
13. عملة العرض	يجب على العارض تحديد الأسعار بالكامل ب:	[تحديد عملة العرض]
	قم بتعديل الصياغة أعلاه إذا كان من الممكن تحديد سعر العرض بأي عملات [محدّدة]. يمكن تقديم العروض بأي عملة سهلة التداول في لبنان. بهدف المقارنة فقط، سيتم تحويل عملات العروض إلى الليرة اللبنانية بإستخدام معدل سعر الصرف الوسطي الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ أول يوم عمل يسبق موعد تقديم العروض.	
15. فترة سريان العرض	تكون فترة سريان العرض:	[أدخل عدد الأيام] أيام تقويمية من تاريخ فض العروض.
	أدخل عدد الأيام التي تعتبر مناسبة. يجب أن تكون الفترة في حدها الأدنى، ولكن في الوقت نفسه كافية للسماح باستكمال تقييم ومقارنة العروض، والحصول على جميع الموافقات اللازمة وإرسال إشعار الإرساء. يحدّد دفتر الشروط مدة صلاحية العرض على أن تكون متناسبة مع طبيعة الشراء، على ألا تقلّ عن ثلاثين يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.	
16. ضمان العرض	يجب التعبير عن المبلغ كمبلغ ثابت على أن يكون مقطوعاً وألّا يتعدّى الثلاثة بالمئة من القيمة التقديرية لمشروع الشراء.	[أدخل المبلغ بالأرقام]
	يجب أن يكون ضمان العرض معادلاً لـ	[أدخل المبلغ والعملة]
	يجب أن يكون للبنك المُصدر لضمان العرض حد أدنى من التصنيف الائتماني :	[أدخل تفاصيل الحد الأدنى من التصنيف الائتماني] (احذف هذا الحكم في حالة عدم الإنطباق)
	- تحدّد صلاحية ضمان العرض بإضافة // 28 // ثمانية وعشرين يوماً على صلاحية العرض. - يعاد ضمان العرض إلى العارض عند تقديمه ضمان حسن التنفيذ، وإلى العارضين الذين لم يرس عليهم التلزيم في مهلة أقصاها بدء نفاذ العقد. - إذا لم يكن ضمان العرض مطلوباً، يجب ذكر ذلك.	
17. شكل العرض	- يقدم العارض مجموعة المستندات المكونة للعرض ويكتب عليها بوضوح كلمة "أصل" أو "نسخة طبق الأصل" موقعة من الجهات التي أصدرتها. - على العارض تقديم نسخ عن عرضه [أدخل عدد النسخ] عندما يكون هناك حاجة لذلك يُكتب على كل منها بوضوح كلمة "نسخة" ورقم النسخة. - في حال وجود أي اختلاف بين الأصل والنسخة يؤخذ بالأصل.	

إسم المشروع:_____

د- تقديم العروض

18. تقديم العروض	إجراءات التقديم والختم والتأشير هي كما يلي: إضافةً إلى العرض الأصلي، على العارض تقديم [أدخل عدد النسخ] مع مراعاة الشروط البيئية قدر الإمكان عن عرضه. يقدم العرض خطياً و موقعاً عليه في غلاف مختوم، يجوز تقديم العروض بحسب نظام الغلافين أو الغلاف الواحد وفقاً لما تنصّ عليه دفاتر الشروط. على العارض الذي يقدم العرض بالبريد أو باليد إرفاق أصل ونسخ العروض في مظاريف منفصلة ومختومة. يجب وضع علامة على المغلفات على أنها "أصلية" و "نسخة". ثم يتم وضع هذه المظاريف في ظرف واحد ومختوم. تزود الجهة الشارية العارض بإيصال يبين فيه رقمٌ تسلسليٌّ بالإضافة إلى تاريخ تسليم العرض بالساعة واليوم والشهر والسنة. يجب أن يكون الغلافان الداخلي والخارجي على الشكل التالي: **1- الغلافان الداخليّان:** يجب أن يتضمن العرض الغلافات التالية: 1-1 الغلاف الأول: تذكر عليه عبارة "غلاف رقم 1 "المستندات والعرض الفني"، وذلك بالإضافة إلى: - إسم العارض - موضوع العقد - تاريخ جلسة فض العروض ويتضمن: - ضمان العرض؛ - المستندات المطلوبة للعارضون المقبولون والمستندات الإدارية المطلوبة؛ - مستندات دفتر الشروط موقعة وممهورة من العارض؛ - العرض الفني. {في حال الإنطباق} يجب أن يتضمن الغلاف الأول عيّنات عن اللوازم التالية: [حدّد بحسب الحاجة وعند اللزوم وحدّد إمكانية وكيفية وتوقيت إسترداد العيّنات] حدّد أي متطلبات أخرى يجب توافرها مع العرض الفني: [للإضافة حسب المقتضى] 2-1 الغلاف الثاني: تذكر عليه عبارة "غلاف رقم 2 " العرض المالي"، وذلك بالإضافة إلى العبارات المذكورة على الغلاف رقم 1، ويتضمن قائمة الكميات مسعرة كما ويتضمن نسخة الكترونية عن بيان الأسعار. يتألّف العرض المالي من بيان الأسعار أو قائمة الكميات مسعرة أو بيان بقيمة التنزيل المئوي وفق النموذج المرفق. يجب تقديم العرض المالي بالليرة اللبنانية أو بأي عملة أخرى متداولة بسهولة في لبنان. **2- الغلاف الخارجي:** يوضع الغلافان (1) و (2) المذكوران أعلاه في غلاف خارجي، موحد يصدر عن هيئة الشراء العام (أو عن الجهة الشارية إذا كان ضمن صلاحياتها). إذا لم تكن الأظرف والحزم مختومة ومعلمة على النحو المطلوب، فلن تتحمل الجهة الشارية أي مسؤولية عن وضع العرض في غير مكانه أو فتحه قبل الأوان. يُطبع أو يُكتب على الغلاف الخارجي وبالحبر الأسود: مناقصة لتلزيم [أدخل إسم المشروع] لزوم [أدخل إسم الجهة الشارية] "لا يفتح قبل" التاريخ المحدّد لفض العروض بحسب دفتر الشروط.

إسم المشروع:_____

	يجب على العارضين الذين يقدمون عروضهم إلكترونياً اتباع الإجراءات التالية:	[وصف تقديم العرض الإلكتروني].
	عند استخدام التقديم الإلكتروني، يجب تقديم تفاصيل التقديم الإلكتروني وسيتم حذف الأحكام المذكورة أعلاه المتعلقة بتقديم النسخة المطبوعة.	
19. سحب العرض وتعديله	يمكن للعارض أن يعدّل عرضه أو أن يسحبه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادرة ضمان عرضه. ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول عندما تتسلمه الجهة الشارية قبل الموعد النهائي لتقديم العروض. تتم هذه العملية عن طريق إرسال إشعار خطي إلى الجهة الشارية وموقع حسب الأصول. يجب إعداد جميع الإخطارات وتقديمها مع عدد من النسخ، بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع علامة واضحة على المغلفات ذات الصلة "سحب" أو "تعديل". يجب إعادة العروض المطلوب سحبها إلى العارضين في أقرب وقت ممكن عملياً. يجب تسليم العروض المعدلة قبل إنتهاء مهلة تقديم العروض.	
	يجب على الجهة الشارية الراغبة في استخدام العروض الإلكترونية تقديم وصف لإجراءات السحب / التعديل الإلكتروني. على العارضين الراغبين بتقديم عروضهم إلكترونياً إتباع الإجراءات التالية: [وصف إجراء السحب / التعديل الإلكتروني]	
20. آخر موعد لتقديم العروض	لأغراض تقديم العرض، إن عنوان الجهة الشارية هو:	
	السيد (ة)	[أدخل الإسم الكامل]
	عنوان الشارع:	[أدخل عنوان ورقم الشارع]
	رقم الطابق / الغرفة:	[أدخل رقم الطابق والغرفة]
	المدينة:	[أدخل إسم المدينة أو البلدة]
	الرمز البريدي:	[أدخل الرمز البريدي]
	الموعد النهائي لتقديم العرض هو: قبل الساعة والتاريخ المحدّدان في جدول البيانات.	
	التاريخ:	[أدخل التاريخ اليوم والشهر والسنة]
	الوقت:	[أدخل الوقت والمنطقة الزمنية]
	يجب على الجهة الشارية الراغبة في استخدام العروض الإلكترونية تقديم وصف لإجراءات تقديم العرض إلكترونياً.	
	لتقديم العروض الكترونياً يجب على العارضين اتباع إجراءات التقديم على النحو التالي:	[وصف تقديم العرض الإلكتروني]
22. فض العروض	موعد فض العروض: تفتح العروض لجنة التلزيم في جلسة علنية فور انتهاء مهلة تقديم العروض في الوقت والمكان المحدّدان في جدول البيانات. يجب على الجهة الشارية فض العروض في:	
	التاريخ	[أدخل التاريخ]
	الوقت	[أدخل الوقت]

إسم المشروع:_____

	تقوم لجنة التلزيم بإعلان إسم العارضين وأية تفصيلات أخرى تراها اللجنة مناسبة، في حضور ممثلي العارضين الذين يقررون الحضور في المكان والزمان المحدّدين لفتح العروض، يتم فتح العرض في:	
	المدينة:	[أدخل إسم المدينة أو البلدة]
	عنوان الشارع:	[أدخل عنوان ورقم الشارع]
	رقم الطابق / الغرفة:	[أدخل رقم الطابق والغرفة]
	المبنى	[أدخل إسم المبنى]
	الرمز البريدي:	[أدخل الرمز البريدي]
	- يجب قراءة العروض التي تحمل علامة " الانسحاب "، لا تفتح العروض المقابلة، ولكن يتم إعادتها إلى العارضين. - تفتح العروض التي تحمل علامة " تعديل " وتقرأ مع العرض المقابل. - لا يُسمح بتعديل عرض ما لم يتضمن إشعار التعديل المقابل تفويضاً سارياً لطلب التعديل. - يجب على الجهة الشارية فتح جميع العروض الأخرى في وقت واحد وقراءة: إسم العارضين، وأسعار العرض، بما في ذلك الحسومات وأسعار البدائل، إن وجدت، ووجود (أو عدم وجود) ضمان العرض، إذا لزم الأمر، وما إذا كانت هناك أي حجوزات أو عمليات سحب أو تعديلات، بما في ذلك تفاصيل هذه التعديلات، بالإضافة إلى أي معلومات أخرى، حسبما تراه الجهة الشارية ضرورياً. - لا يجوز رفض أي عرض عند فض العروض، باستثناء العروض المتأخرة التي تعاد إلى العارض دون فتحها. - يتم تجميد إجراءات الشراء المتعلق بالعقد لمدة 10 أيام إعتباراً من تاريخ إعلان إرساء العرض على العارض الفائز.	
36. توقيع العقد من الملتزم المؤقت	يجب على الملتزم المؤقت توقيع العقد في خلال خمسة عشر يوماً من إنتهاء فترة التجميد.	

إسم المشروع:_____

القسم الثالث: منهجية التقييم

أ- منهجية تقييم العرض

1. الفحص الأولي

1-1 تدقق لجنة التلزيم العروض للتحقق من تقديم جميع المستندات المطلوبة في دفاتر الشروط وإدراجها في العروض الفردية. كما تتأكد من موافقة العارض على كافة الشروط والبنود المحدّدة في شروط العقد العامة والخاصة دون أي تحفظات أو تغييرات جوهرية.

2-1 عند الاقتضاء، يجوز للجهة الشارية أن تطلب من العارض تقديم أي معلومات أو وثائق ضرورية وغير متوفرة، في غضون فترة زمنية معقولة، ويعتمد مبدأ المساواة بين جميع العرضين عند تطبيق هذا النص.

3-1 إن العروض التي لا تستجيب بشكل جوهري لمتطلبات دفتر الشروط لن يتم النظر فيها وسيتم اعتبارها مرفوضة.

2. الفحص الدقيق

1-2 تعتبر الجهة الشارية العرض مستجيباً بشكل جوهري للمتطلبات إذا كان يفي بجميع المتطلّبات المبينة في دفتر الشروط.

2-2 يتم فحص العروض للتحقق من أنها سليمة، ويجب أن يشمل هذا التحقق ضمان توقيع المستندات بشكل صحيح، وصحة فترة الصلاحية، واستجابة ضمان العرض إلى الشروط المطلوبة من حيث الشكل والمضمون والقيمة، واحتواء النماذج على جميع المعلومات المطلوبة.

3-2 في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدمة في العرض ناقصة أو غير مطابقة أو في حال غياب وثيقة معينة، يجوز للجهة الشارية الطلب خطياً من العارض المعني توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محدّدة، شرط أن تكون كافية.

4-2 يجب أن تكون جميع المراسلات خطية احتراماً لمبادىء الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال، وضمن الضوابط المحدّدة في الفقرة 3 من البند الثاني من المادة 21 من قانون الشراء العام رقم 2021/244 لجهة عدم امكانية طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بالعرض المقدم، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مستوفٍ للمتطلبات مستوفياً لها.

5-2 ترفض الجهة الشارية العروض:

- إذا كان العارض غيرمؤهل بالنظر إلى شروط التأهيل الواردة في دفتر الشروط وتطبيقاً لأحكام المادة 7 من قانون الشراء العام،
- إذا كان العرض غير مستجيب جوهرياً للمتطلبات المحدّدة في ملف التلزيم؛
- في الحالات الظرفيّة المشار إليها في المادتين 24 أو 25 من قانون الشراء العام.

إسم المشروع:_____

3. تصحيح الأخطاء الحسابية

1-3 تقوم لجنة التلزيم بمراجعة الأخطاء الحسابية فقط للعروض التي اجتازت الفحص التفصيلي ويتم تصحيح الأخطاء على الشكل التالي:

1. إذا كان هناك من تعارض بين وحدة السعر وبين المجموع الإجمالي للبند، الذي ينتج عن ضرب وحدة السعر بالكمية، تُعتمد وحدة السعر ويُصحَّح المجموع، إلا إذا رأت اللجنة أن هناك خطأً في العلامة العشرية لوحدة السعر، يُحتسب عندها المجموع وتُصحح وحدة السعر؛
2. إذا كان هناك خطأ في ناتج عمليات جمع المبالغ الإجمالية لكل بند، تُعتمد هذه المبالغ الإجمالية ويُصحح المجموع؛
3. إذا كان هناك تعارض بين الأحرف والأرقام في تحديد المبالغ، تُعتمد المبالغ المذكورة في الأحرف، إلا إذا كان المبلغ المذكور متعلقاً بخطأ حسابي، عندها يصحح وفقاً للبندين السابقين.

2-3 تقوم لجنة التلزيم بتصحيح قيمة العرض على ضوء تصحيح الأخطاء السابق ذكرها. ويوافق العارض على أن يعتبر الرقم المصحح ملزماً له. فإذا رفض العارض قيمة عرضه المصححة يُرفض عرضه.

4. الحسومات

1-4 تقوم الجهة الشارية بتعديل سعر العرض باستخدام المنهجية التي يحدّدها العارض في كتاب العرض الخاص به.

2-4 في حالة وجود أي غموض في منهجية العارض، يجب تطبيق الشك لصالح الجهة الشارية. إذا لم يقبل أحد العارضين قرار الجهة الشارية، يتم الإعلان عن عدم استجابة عرضه.

5. التحويل إلى عملة واحدة

1-5 يجب تقديم العروض بالعملة المحدّدة في جدول البيانات، والذي يحدّد آلية تقييم العروض في حال السماح بإستخدام عملة أو عملات غير الليرة اللبنانية.

2-5 لأغراض التقييم والمقارنة، يجب على الجهة الشارية تحويل أسعار العروض المصححة إلى عملة واحدة وفقاً لسعر الصرف الصادر عن مصرف لبنان في اليوم السابق لتاريخ فتح العرض.

6. التقييم والتعديل التجاري والفني

1-6 يجب على الجهة الشارية تقييم المكونات القانونية والتجارية والفنية للعروض فيما يتعلق بمتطلبات القسم السادس (المتطلبات) والقسم السابع (شروط وأحكام العقد).

2-6 تقوم لجنة التلزيم بفحص النواحي الفنية للعرض المقدم، للتأكد من أن جميع المتطلبات والشروط المحدّدة في جدول البيانات، موجودة دون أي تحفظ أو تغيير مادي. إذا قررت اللجنة، بعد فحص الشروط والبنود والتقييم الفني، أن العرض لا يستوفي الشروط المطلوبة، يعتبر العرض مرفوضاً.

3-6 يجب على العارض أن يتسجيب في عرضه لمدة التنفيذ والتسليم المحدّدة في دفتر الشروط. لن يتم تقديم أية مزايا للتسليم المبكر، باستثناء الحالات التي يرد النص عليها في شروط العقد العامة والخاصة والتي قد ينظر بها أثناء التنفيذ.

يجب أن يرتبط معدل التعديل أعلاه للتقييم بمعدل أضرار التأخير لعمليات التسليم اللاحقة المحدّدة في العقد.

يمكن إجراء التعديل كنسبة مئوية من سعر العرض أو مبلغ ثابت بالعملة المستخدمة لمقارنة العروض.

إسم المشروع:_____

إذا تم استخدام عوامل تقييم إضافية، مثل الأداء والإنتاجية للبضائع، أو تكلفة التشغيل والصيانة، أو حساب تكلفة دورة الحياة، أو ما شابه ذلك، فيجب وصفها بالتفاصيل الضرورية أدناه.

7. أداء وإنتاجية المعدات

1-7 يجب على العارضين ذكر الأداء أو الكفاءة المضمونة استجابةً للمتطلبات.

2-7 لكل انخفاض في الأداء أو الكفاءة أقل من المطلوب، سيتم إضافة تعديل **(_____)** إلى سعر العرض لأغراض التقييم، بالمقابل سيؤدي الأداء الأفضل للبضائع إلى خصم سعر العرض لأغراض التقييم، باستخدام المنهجية التالية: **[حدّد المنهجية]**

8. تكاليف التشغيل والصيانة

1-8 نظراً لأن تكاليف التشغيل والصيانة للمعدات والآلات والتجهيزات والمواد المرتبطة بها تشكل جزءاً كبيراً من تكاليف دورة حياة المشروع أو التجهيزات المعدات المرتبطة به، فسيتم تقييم هذه التكاليف وفقاً للمعايير التالية:

- **تكاليف التشغيل:** يجب أن تستند تكلفة الطاقة على **(_____)** ساعات تشغيل في السنة لمدة **(____)** سنوات، بسعر طاقة **(_____) [عملة تقييم العرض]**؛
- **تكاليف الصيانة:** يجب أن تستند تكاليف قطع الغيار على **(_____)** ساعات من التشغيل بناءً على الأرقام المضمونة التي يقدمها العارض استجابة لـ **(_____)** من المتطلبات.
- الفترة الزمنية المعتبرة هي **(____)** سنوات؛
- سيتم حسم جميع التكاليف المستقبلية من القيمة الحالية بعامل حسم سنوي قدره **(____)** بالمائة.

2-8 يجب تقييم المقترحات البديلة، إذا سمح بها، المتعلقة بالمكونات الفنية أو الوقت على النحو التالي، ***[أدرج طريقة محدّدة لتقييم المقترحات البديلة]***.

3-8 يجب على العارضين الذين يقدمون بدائل تقنية لمتطلبات دفتر الشروط تقديم جميع المعلومات اللازمة لإجراء تقييم كامل للبديل من قبل الجهة الشارية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الرسومات والحسابات والمواصفات الفنية وتفاصيل الأسعار والتفاصيل الأخرى ذات الصلة.

4-8 يجب على الجهة الشارية أن تنظر في البدائل التقنية، التي تتوافق مع المتطلبات التي تسمح بها، بناءً على مزاياها الخاصة، **أو** تنظر الجهة الشارية فقط في البدائل التقنية، إن وجدت، للعارض الذي قدم العرض الأكثر استجابة من الناحية الاقتصادية.

9. تحديد سعر العرض المقدر

1-9 تحدّد الجهة الشارية لكل عرض السعر المقدر عن طريق تعديل سعر العرض على النحو التالي:

- إجراء أي تصحيح للأخطاء الحسابية؛
- التكيف مع الحالات الطارئة.
- تطبيق الحسومات المقدمة، إن وجدت، من قبل العارض؛
- التحويل، إن أمكن، إلى عملة تقييم واحدة؛
- إضافة تكلفة الفروقات والنواقص غير المادية القابلة للقياس؛
- التعديل لتحقيق وفورات في العروض الفنية البديلة، إذا أمكن؛
- تعديل الوقت البديل للإنجاز، حسب الاقتضاء إذا أمكن؛
- التعديل من خلال تطبيق مزيد من عوامل التقييم.

إسم المشروع:_____

10. التحقق من التأهل

1-10 يجب على الجهة الشارية أن تقرر ما إذا كان العارض الذي تم اختياره على أنه قدم العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والأكثر استجابةً إلى حد كبير ويفي بمعايير ومتطلبات الأهلية والتأهيل، المحدّدة في القسم الرابع (معايير الأهلية والتأهيل)، وفقاً للمنهجية المحدّدة في هذا القسم (منهجية التقييم).

2-10 يجب أن يستند التحديد إلى فحص الأدلة الوثائقية لمؤهلات العارض المقدمة من قبله.

3-10 يجب أن يكون التحديد الإيجابي شرطاً أساسياً لمنح العقد للعارض ويجب أن يؤدي القرار السلبي إلى استبعاد العرض، وفي هذه الحالة يجب على الجهة الشارية أن تنتقل إلى العرض التالي الأكثر فائدة اقتصادياً والأكثر استجابةً إلى حد كبير لاتخاذ قرار مماثل لمؤهلات ذلك العارض لأداء العقد بشكل مرض.

11. إرساء العقد

1-11 تقوم الجهة الشارية بإرساء العقد على العارض المطابق عرضه للمستندات المطلوبة في دفتر الشروط والذي تم اعتباره عارضاً فائزاً حيث قدم العرض الأدنى سعراً أو الأفضل تقييماً عند اعتماد معايير تقييم غير سعرية أو الأكثر فائدة اقتصادياً وفق ما تحدّده الجهة الشارية في هذا الدفتر وذلك بعد التأكد من أهليته وقدراته على تنفيذ العقد بأفضل صورة ممكنة.

يستخدم هذا الإجراء في الحالات التي يدعى فيها المشاركون إلى تقديم عروض لعدد من العقود، ويطلب إليهم تقديم خصومات على منح أكثر من عقد واحد.

2-11 ستمنح الجهة الشارية العقود للمشاركين الذين تم تحديد عروضهم على أنها تستجيب إلى حد كبير لدفتر الشروط، وعلى أن توفّر المقارنة بين أسعار العروض التي تم تقييمها السعر الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية بشكل تراكمي، شريطة تحديد العارضين المؤهلين لتنفيذ العقود بشكل صحيح.

ب- شروط التأهيل

يجب على العارض أن يثبت للجهة الشارية أنه يستوفي بشكل كبير جميع معايير الأهلية، بالإضافة إلى معايير التأهيل المحدّدة في القسم الرابع، معايير الأهلية والمؤهلات، والمحدّدة أدناه.

12. الوضع المالي

1-12 يجب تقديم المعلومات المالية للفترات الزمنية المذكورة في القسم الرابع، جداول الأهلية والتأهيل.

2-12 يجب التعبير عن القيم النقدية في النماذج ذات الصلة بما يعادل [حدّد *العملة*]

3-12 يجب إحتساب القيّم بالعملات الأجنبية غير العملة الوطنية، بناءً على سعر الصرف المحدّد من قبل [*مصرف لبنان في اليوم السابق لتاريخ فتح العروض*].

4-12 يحق للجهة الشارية إعادة إحتساب قيم الموجودات المتوقعة، والأصول العقارية غير المرهونة، وخطوط الائتمان المقررة، وغيرها من الوسائل المالية، فضلا عن الحسومات والالتزامات لفترة تنفيذ العقد المتوقع، بالعملة المذكورة أعلاه، باستخدام أسعار الصرف التي تحدّدها الجهة الشارية، اعتبارا من تاريخ الدعوة لتقديم العروض. على أن يطبق هذا الإجراء على جميع العارضين.

إسم المشروع:_____

5-12 يحق للجهة الشارية أن تتثبت من خلال البيانات المالية السنوية المقدمة للفترة المطلوبة من سلامة الوضع المالي للعارض، مما يدل على الربحية على المدى الطويل. قد تكون الخسائر المستمرة أو مخاطر الإفلاس الموضحة في الحسابات سبباً لاستبعاد العارض. على أن يطبق هذا الإجراء على جميع العارضين.

6-12 يجب أن يكون لدى العارض الموارد المالية الخالية من الالتزامات المستمرة و- أو منح العقود المعلقة، والتي يجب على العارض تقديم معلومات عنها.

7-12 يجوز للجهة الشارية رفض العرض إذا كان مستوى الالتزامات المؤكدة التي سيتم تنفيذها بالتوازي مع العقد يتجاوز حجم المبيعات السنوي للعارض للعام السابق بمعدل [*أدخل الرقم*].

8-12 عند الإقتضاء، يجوز للجهة الشارية إجراء استفسارات مع مصارف العارضين.

13. الخبرة

يجب أن يستوفي العارض الحد الأدنى من معايير الخبرة العامة والإدارية والخاصة للفترة الزمنية المنصوص عليها في القسم الرابع، معايير الأهلية والتأهيل.

عند الإقتضاء، يجوز للجهة الشارية إجراء استفسارات مع عملاء العارض فيما يتعلق بالمشاريع- العقود المرجعية.

14. المعايير البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة (ESHS)

يجب على العارض إيفاء المعايير البيئية والإجتماعية والصحية والسلامة.

15. عدم أداء العقد التاريخي

يجب توفير المعلومات المتعلقة بالتقاضي و- أو التحكيم للفترة الزمنية المنصوص عليها في القسم الرابع، معايير الأهلية والتأهيل، بما في ذلك أي دعاوى قضائية معلقة و-أو تحكيم.

1-15 قد يؤدي التاريخ المسبق للتقاضي و- أو قرارات التحكيم ضد العارض أو أي شريك في جمعية تحالف الشركات أو عدم أدائهم بموجب العقود إلى رفض العرض.

2-15 إذا تم منع العارض رسمياً بموجب الإجراءات القضائية عن إبرام العقود بموجب القانون، عندئذٍ لا يحق للجهة الشارية إبرام عقد معهوعليها رفض العرض المقدم منه.

3-15 يجب أن يستند هذا القرار فقط على النزاعات أو الدعاوى القضائية التي تم بتها بالكامل واتخاذ القرارات القضائية أو الإدارية النهائية بشأنها.

16. متطلبات محدّدة فيما يتعلق بتحالف الشركات

1-16 يجب أن تستوفي جميع الشركات المكونة لتحالف الشركات كافة معايير التأهيل، ولهذا الغرض يجب إضافة الأرقام ذات الصلة لكل الشركاء للوصول إلى القدرة الإجمالية للتحالف؛

2-16 يجب على كل شريك في تحالف الشركات الإيفاء التام بالمتطلبات المتعلقة بسلامة المركز المالي وتاريخ عدم الأداء. يجب على كل شريك في تحالف الشركات تلبية حصة- نسبة مئوية معينة لمعايير التأهيل، كما هو مذكور في القسم الرابع، معايير الأهلية والتأهيل.

بالإضافة إلى المعايير المذكورة أعلاه، يمكن إضافة المزيد من المعايير، خاصة فيما يتعلق بموارد العارض.

إسم المشروع:_____

17. قدرات الموظفين

1-17 يجب على العارض توفير موظفين مؤهلين بشكل مناسب للوظائف المدرجة في القسم الرابع، معايير الأهلية والمؤهلات.

2-17 يقدم العارض لكل وظيفة معلومات في النموذج ذي الصلة معلومات عن مرشح رئيسي ومرشح رديف، ويجب أن يستوفي كل منهما شروط الخبرة المحدّدة في القسم الرابع، معايير الأهلية والتأهيل.

3-17 إذا تم تحديد شخص ما على أنه غير مؤهل أو غير مقبول بأي طريقة، فلا يرفض العرض، ولكن يتعين على العارض استبدال هذا الشخص بشخص آخر يستوفي الشروط.

مسودة

إسم المشروع:_____

القسم الرابع: معايير الأهلية والتأهيل

من أجل إثبات الامتثال لمعايير التأهيل، يجب على المشارك تقديم جميع المعلومات المطلوبة وفقاً للنماذج الواردة في القسم الخامس، النماذج.

المعيار	الجدول رقم 1: الأهلية					
المعيار الفرعي	المعايير					الوثائق المطلوبة
	الشروط	المشارك				
		كيان منفرد	مشروع مشترك، إتحاد أو جمعية			
			جميع الشركاء مجتمعين	الشريك الرائد	كل شريك آخر	
تضارب المصالح	عدم وجود تضارب في المصالح	يجب أن يستوفي الشروط	غير قابل للتطبيق	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	ميثاق النزاهة
عدم الأهلية الصادر عن الجهة الشارية	الامتثال لشروط تعليمات العارضين (العارضون المؤهلون) الفقرة 3-5	يجب أن يستوفي الشروط	غير قابل للتطبيق	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	ميثاق النزاهة
الانتماء	الامتثال لشروط تعليمات العارضين العارضون المؤهلون الفقرة 3-6	يجب أن يستوفي الشروط	غير قابل للتطبيق	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	نموذج معلومات أهلية المشارك (بالإضافة لنموذج الهيكلية بالنسبة لتحالف الشركات) مع المرفقات
عدم الأهلية بناءً على الإدانة بجريمة متعمدة	الامتثال لشروط تعليمات العارضين العارضون المؤهلون الفقرة 3-8	يجب أن يستوفي الشروط	غير قابل للتطبيق	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	ميثاق النزاهة

إسم المشروع:_____

المعيار	الجدول رقم 2: الوضع المالي					
المعيار الفرعي	الشروط	معايير: المشارك: كيان منفرد	معايير: المشارك: مشروع مشترك، إتحاد أو جمعية: جميع الشركاء مجتمعين	معايير: المشارك: مشروع مشترك، إتحاد أو جمعية: الشريك الرائد	معايير: المشارك: مشروع مشترك، إتحاد أو جمعية: كل شريك آخر	الوثائق المطلوبة
يجب تقديم المعلومات عن الفترة من سنة [أدخل السنة] إلى سنة [أدخل السنة]						
الأداء المالي السابق	تقديم الميزانيات المدققة، أو إذا لم يكن ذلك مطلوباً بموجب قانون بلد المشارك، فتقديم البيانات المالية الأخرى المقبولة لدى الجهة الشارية	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	نموذج الوضع المالي مع المرفقات
متوسط حجم الأعمال السنوي	الحد الأدنى لمتوسط حجم الأعمال السنوي ما يعادل [أدخل المبلغ والعملة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم] (___ ___)	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن تلبي بالحد الأدنى [أدخل الرقم] في المائة من الشروط	يجب أن تلبي بالحد الأدنى [أدخل الرقم] في المائة من الشروط	نموذج متوسط حجم الأعمال السنوي
الموارد المالية	يجب على المشارك إثبات إمكانية الوصول إلى او توفر الموارد المالية مثل الأصول السائلة والأصول العقارية غير المرهونة وخطوط الائتمان والوسائل المالية الأخرى، بخلاف أي مدفوعات تعاقدية مسبقة، لتلبية ما يلي: - الاحتياجات الإجمالية من التدفق النقدي لهذا العقد مع مراعاة التزاماته الحالية والمنح المعلقة طوال مدة العقد؛ - الاحتياجات المقدرة للتدفق النقدي لـ[أدخل الفترة] شهراً: ما يعادل [أدخل المبلغ والعملة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم] (___ ___)	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن تلبي بالحد الأدنى [أدخل الرقم] في المائة من الشروط	يجب أن تلبي بالحد الأدنى [أدخل الرقم] في المائة من الشروط	نموذج الموارد المالية ونموذج التزامات العقد الحالية والمنح المعلقة

إسم المشروع:_____

هذه النماذج يستعين بها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وقد طوّرها بناءً على أفضل الممارسات الدولية وهي قيد المراجعة دورياً.
These templates are used by the Institut des Finances Basil Fuleihan. They were developed based on international best practices and are subject to periodic review.

المعيار	الجدول رقم 3: الخبرة					
المعيار الفرعي	المعايير					الوثائق المطلوبة
	الشروط	المشارك				
		كيان منفرد	مشروع مشترك، إتحاد أو جمعية			
			جميع الشركاء مجتمعين	الشريك الرائد	كل شريك آخر	
يجب تقديم المعلومات عن الفترة من سنة [أدخل السنة] إلى سنة [أدخل السنة]						
الخبرة العامة	الخبرة كمورد، في تنفيذ ما لا يقل عن [إدراج عدد] (____) عقود، بقيمة ما يعادل [إدراج المبلغ والعملة، وفقا للقسم الثالث، منهجية التقييم] (____) علي الأقل، تم الانتهاء منها بنجاح وبشكل كبير، وتماثل العقد المقترح. يجب أن يعتمد التشابه على طبيعة البضائع، ولكن قد يأخذ في عين الاعتبار الخصائص الرئيسية الأخرى للعقد، كما هو موضح في القسم السادس، المتطلبات.	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	[أدخل معيار الشريك الريادي (الرئيسي)]	[إدراج معيار لكل من شركاء آخرين]	نموذج الخبرة العامة
الخبرة الخاصة	بالإضافة لما سبق، هناك الخبرة في تنفيذ الأنشطة والخدمات المحدّدة التالية: [اذكر الأنشطة الخاصة والحجم أو المعدلات ذات الصلة]	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي متطلبات جميع الخصائص	[لا ينطبق]	[لا ينطبق]	نموذج الخبرة الخاصة

إسم المشروع:_____

المعيار	الجدول رقم 4: العقود السابقة غير المنجزة والدعاوى المعلقة					
المعيار الفرعي	الشروط	المعايير				الوثائق المطلوبة
		المشارك				
		كيان منفرد	مشروع مشترك، إتحاد أو جمعية			
			جميع الشركاء مجتمعين	الشريك الرائد	كل شريك آخر	
يجب تقديم المعلومات عن الفترة من سنة [أدخل السنة] إلى سنة [أدخل السنة]						
العقود السابقة غير المنجزة	يجب ألا يكون للمشارك أو لأي شريك في تحالف الشركات تقاضي و/أو تحكيم سابق يؤدي إلى قرارات ضدهم	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	نموذج العقود السابقة غير المنجزة والدعاوى المعلقة
الدعاوى المعلقة	يجب ألا تمثل جميع الدعاوى المعلقة في المجمل أكثر من [أدخل الرقم] في المائة من صافي ثروة المشارك وسيتم التعامل معها على أنها حُسمت ضده.	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	نموذج العقود السابقة غير المنجزة والدعاوى المعلقة

إسم المشروع:_____

المعيار	الجدول رقم 5: مطابقة معايير البيئة والصحة والسلامة (ESHS)					
المعيار الفرعي	المعايير					الوثائق المطلوبة
	الشروط	المشارك				
		كيان منفرد	مشروع مشترك، إتحاد أو جمعية			
			جميع الشركاء مجتمعين	الشريك الرائد	كل شريك آخر	
شهادات ووثائق ESHS	توافر شهادة ISO صالحة أو ما يعادلها (معترف بها دولياً) (يتم اثبات المعادلة من قبل المشارك)، مثل شهادة إدارة البيئة ISO 14001؛ وشهادة الصحة والسلامة OHSAS 18001. في حال عدم وجود الشهادات المذكورة أعلاه، يجب أن تتوفر السياسات والإجراءات الداخلية المطابقة لمعايير البيئة والصحة والسلامة.	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	يجب أن يستوفي الشروط	نموذج شهادات ووثائق ESHS

الجدول رقم 6: نموذج قدرة الشركة المصنعة		
يقدم المشارك معلومات كافية عن قدرة المُصنّع/المورد على إنتاج السلع المطلوبة خلال [تحديد فترة تنفيذ العقد المقررة]، مع مراعاة التزاماته في العقود الأخرى. على المشارك أن يؤكد توافر خطوط التصنيع/المعدات لإنجاز العمل بالكامل، و يثبت أنها سوف تكون متاحة للاستخدام في العقد. ويمكن للمشارك أيضاً أن يدرج المعدات البديلة التي يقترح استخدامها في العقد، مع شرح للاقتراح.		
الرقم المتسلسل	**خطوط التصنيع**	**القدرة الدنيا المطلوبة**
الوثائق المطلوبة: نموذج 2-MAN: قدرة الشركة المصنعة		
أدخل قائمة بالإحتياجات المدرجة على خطوط التصنيع الرئيسية اللازمة لتحقيق الأداء الأمثل للعقد، والتي قد لا تكون متاحة بسهولة في السوق في غضون إطار زمني معقول.		

إسم المشروع:_____

الجدول رقم 7: الموظفون			
يجب على المشارك توفير موظفين مؤهلين، حيث يقدم لكل منصب في النموذج ذي الصلة معلومات عن مرشح رئيسي ومرشح رديف، ويجب أن يستوفي كل منهما شروط الخبرة المحدّدة أدناه:			
التسلسل	**المنصب**	**إجمالي الخبرة العامة (عدد السنوات)**	**إجمالي الخبرة في أعمال مماثلة (عدد السنوات)**
الوثائق المطلوبة: نموذج **G-2**: موظفو المورد نموذج **G-3**: السيرة الذاتية للموظفين المقترحين			
اذكر فقط المناصب الإدارية والمتخصصة الرئيسية ومتطلبات الحد الأدنى من الخبرة الخاصة بكل منها. لا تقم بتضمين جميع المدراء أو موظفي المكتب الرئيسي، الذين لا يشاركون بشكل مباشر في تنفيذ المشروع، وغيرهم من الموظفين غير المتخصصين.			

إسم المشروع:_____

القسم الخامس: النماذج

يحتوي هذا القسم على نماذج يجب إكمالها وتقديمها من قبل المشارك.

1. كتاب العرض

يجب على العارض إعداد كتاب العرض الذي يظهر بوضوح الإسم الكامل للمشارك وعنوانه. جميع النصوص الموجودة بين قوسين معقوفين [ ] هي للإرشاد في إعداد هذه الاستمارة ويجب على العارض حذفها من الوثيقة النهائية. قد يلزم تعديل النموذج، مع مراعاة المتطلبات ونموذج العقد، المدرجة في القسم السابع، شروط وأحكام العقد. بغض النظر عن نموذج العقد المستخدم، يجب إرفاق ميثاق النزاهة بكتاب العرض.

التاريخ:	[أدخل التاريخ يوم شهر سنة]
رقم العرض:	[أدخل رقم العرض]
العقد:	[أدخل عنوان العقد]
إسم الجهة الشارية:	[أدخل إسم الجهة الشارية]

نحن الموقعون أدناه نعلن ما يلي:

1. ليس لدينا أي تحفظات على دفتر الشروط المشار إليه أعلاه، بما في ذلك الإضافات الصادرة وفقاً لتعليمات العارضين.
2. نعرض توريد البضائع وفقاً لدفتر الشروط المشار إليه أعلاه لـ: ________________ ________________ ________________ ____________________ ______________؛
3. السعر الإجمالي لعرضنا، باستثناء أي حسومات معروضة في العنصر (د) أدناه، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، هو: ______ _____ _______ _______ _____ _____ [أدخل الأرقام والكلمات]

   قم بتعديل الصياغة حسب الاقتضاء لتعكس متطلبات ضريبة القيمة المضافة

   والسعر الإجمالي لعرضنا، باستثناء أي حسومات معروضة في العنصر (د) أدناه، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة، هو: _____ ___________ ________ _______ ____ [أدخل الأرقام والكلمات]؛
4. الحسومات المقدمة ومنهجية تطبيقها هي: ___________ ____________ _____________ ________ ________ _______؛
5. إن عرضنا صالح لمدة _________ [أدخل فترة الصلاحية على النحو المحدّد في تعليمات العارضين] أيام من فتح العروض، وستظل ملزمة لنا ويمكن قبولها في أي وقت قبل انتهاء تلك الفترة؛
6. نقر بأن الملحق 1 لكتاب العرض - ميثاق النزاهة، يشكل جزءاً من كتاب العرض هذا.
7. إذا تم قبول عرضنا هذا، فإننا نلتزم بضمان الأداء وفقاً لشروط العقد؛
8. نحن، وبما في ذلك الموردين والموردين الفرعيين لأي جزء من العقد، مؤهلون لتنفيذ العقود الموقعة مع الجهة الشارية واستلام المدفوعات منها.

إسم المشروع: ________________________________

هذه النماذج يستعين بها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وقد طوّرها بناءً على أفضل الممارسات الدولية وهي قيد المراجعة دورياً.
These templates are used by the Institut des Finances Basil Fuleihan. They were developed based on international best practices and are subject to periodic review.

9. نحن، بما في ذلك أي من الموردين والموردين الفرعيين لأي جزء من العقد، ليس لدينا أي تضارب في المصالح وفقاً لتعليمات العارضين؛
10. نحن، بما في ذلك أي من العاملين لدينا أو لحسابنا لتنفيذ أي جزء من العقد، لم تعلن الجهة الشارية أننا غير مؤهلين، بسبب إدانتنا بارتكاب جريمة متعمدة (وأي إدانة جنائية من هذا القبيل نهائية في البلاد ذات الصلة، مع مرور ما لا يزيد عن عشر سنوات بين التاريخ الذي أصبحت فيه الإدانة الجنائية نهائية وتاريخ تقديم العرض)؛ بموجب القوانين اللبنانية ذات الصلة، من الدخول في علاقات تجارية مع الجهة الشارية، شريطة أن يتعلق الحظر بممارسة محظورة، والتي تم تحديدها من خلال إجراءات قضائية أو إدارية مع الإجراءات القانونية الواجبة؛ أو بامتثال لقرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
11. نحن لا نشارك كمشاركين أو كشريك في تحالف الشركات في أكثر من عرض في عملية المناقصة هذه؛
12. نحن [لسنا] كياناً مملوكاً للحكومة [لكننا نلبي متطلبات تعليمات العارضين]؛
13. لقد دفعنا أو سندفع العمولات أو الإكراميات أو الرسوم التالية فيما يتعلق بعملية العرض أو تنفيذ العقد [إذا لم يتم دفع أي شيء أو سيتم دفعه، اذكر: " غير متاح "]

إسم المستلم	العنوان	السبب	القيمة

14. نحن ندرك أن كتاب العرض هذا، إلى جانب موافقتكم المكتوبة الواردة في إشعار الإرساء، سيشكلان عقداً ملزماً بيننا، حتى يتم إعداد عقد رسمي ويتم تنفيذه؛
15. في حالة منح العقد، فإن الشخص المذكور أدناه هو ممثل لنا:

الإسم:	
الصفة:	
التوقيع:	
مفوض حسب الأصول بالتوقيع على العرض لصالح وبالنيابة عن:	
التاريخ:	
رقم الهاتف:	
البريد الألكتروني:	

إسم المشروع:_____

نموذج رقم 1 : مرفق بكتاب العرض

2. ميثاق النزاهة

إلى: **[**أدخل إسم الجهة الشارية**]**

نعلن ونتعهد بأننا لا نحن ولا أي شخص، بما في ذلك أي من الشركات التابعة لنا، وجميع مديرينا أو موظفينا أو وكلائنا أو شركائنا في تحالف الشركات، بالإضافة إلى أي من الموردين أو الموردين الفرعيين أو أصحاب الامتياز أو الاستشاريين أو الاستشاريين الثانويين، إن وجدوا، الذين يتصرفون نيابةً عنا بالسلطة الواجبة أو بمعرفتنا أو موافقتنا، قد شارك، أو سوف يشارك في أي ممارسة محظورة (على النحو المحدّد أدناه) فيما يتعلق بعملية الشراء أو في تنفيذ أو توريد أي أعمال أو سلع أو خدمات لـ **[**أدخل عنوان العقد**]** والتعهد بإبلاغكم بذلك إذا لفت أي مثيل لأي من هذه الممارسات المحظورة انتباه أي شخص في مؤسستنا يحمل مسؤولية ضمان الامتثال لهذا العهد.

نعلن أننا دفعنا، أو سندفع، العمولات أو الإكراميات أو الرسوم التالية فيما يتعلق بعملية الشراء أو تنفيذ العقد:

إسم المستلم	العنوان	السبب	القيمة

نتعهد أنه لا توجد شركة تابعة للجهة الشارية تشارك في عرضنا بأي صفة على الإطلاق.

علينا، إذا فزنا في عرضنا وطوال مدة العقد، تعيين موظف، يكون مقبولاً بشكل معقول من قبلكم ويكون لكم الحق بالوصول الفوري اليه، ولديه الصلاحيات اللازمة لضمان الامتثال لهذا العهد.

نعلن ونتعهد، فيما عدا الأمور التي تم الكشف عنها في ميثاق النزاهة هذا، بما يلي:

1. نحن، والشركات التابعة لنا وجميع مديرينا، موظفينا، وكلائنا أو شركائنا في تحالف الشركات، إن وجدوا، لم تتم إدانتنا في أي محكمة بأي جريمة تنطوي على ممارسات محظورة فيما يتعلق بأي عملية شراء للسلع أو الخدمات خلال السنوات العشر السابقة؛
2. لم يتم فصل أي من مديرينا، موظفينا، وكلائنا أو ممثلي شريك في تحالف الشركات، إن وجدوا، أو استقال من أي وظيفة على أساس تورطه في أي ممارسات محظورة؛
3. نحن، والشركات التابعة لنا، ومديرينا، موظفينا، وكلائنا أو شركائنا في تحالف الشركات، إن وجدوا، لم يتم استبعادنا من المشاركة في إجراءات الشراء العام أو الدخول في عقد مع أي من الجهات الشارية على أساس الانخراط في ممارسات محظورة؛
4. نحن مديرينا، والشركات التابعة لنا أو الموردين لسنا معرضين لأي عقوبة مفروضة بموجب قرار صادر عن المحاكم اللبنانية أو الأجنبية.
5. كما نتعهد بإبلاغ الجهة الشارية وهيئة الشراء العام على الفور إذا حدث هذا الموقف في مرحلة لاحقة.
6. نتعهد أيضاً بتقديم إفصاح كامل عن أي إدانات أو إقالة أو استقالات أو استثناءات أو غيرها من المعلومات ذات الصلة بالفقرات أدناه إن أمكن.

إسم المشروع:_____

إسم الشخص المعنوي/ الطبيعي بالتفصيل	السبب

لغرض هذا الميثاق، تحدّد المصطلحات الواردة أدناه الممارسات المحظورة على النحو التالي:

1. ممارسة قسرية تعني الإضرار أو التهديد بالإضرار، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأي طرف أو ممتلكات أي طرف للتأثير بشكل غير لائق على تصرفات أحد الأطراف؛
2. ممارسة التواطؤ التي تعني ترتيباً بين طرفين أو أكثر لتحقيق غرض غير لائق، بما في ذلك التأثير بشكل غير لائق على تصرفات طرف آخر؛
3. ممارسة فاسدة والتي تعني عرض أو إعطاء أو تلقي أو طلب، بشكل مباشر أو غير مباشر، أي شيء ذي قيمة للتأثير بشكل غير لائق على تصرفات طرف آخر؛
4. ممارسة احتيالية والتي تعني أي فعل أو إغفال، بما في ذلك التحريف/ التضليل عن قصد أو عن إهمال، مما يتسبب في تضليل طرف ما للحصول على منفعة مالية أو منفعة أخرى أو لتجنب التزام؛
5. إساءة استخدام موارد هيئة الشراء العام أو أصوله، مما يعني الاستخدام غير السليم لموارد الهيئة أو أصولها.
6. ممارسة العرقلة التي تعني أي من (1) إتلاف أو تزوير أو تغيير أو إخفاء الأدلة المادية من أجل عرقلة تحقيق هيئة الشراء العام (2) الإدلاء ببيانات كاذبة للمحققين من أجل عرقلة تحقيق هيئة الشراء العام مادياً في مزاعم ممارسات محظورة؛ (3) عدم الامتثال لطلبات تقديم المعلومات أو المستندات أو السجلات فيما يتعلق بتحقيق هيئة الشراء العام؛ (4) تهديد أو مضايقة أو تخويف أي طرف لمنعه من الكشف عن معرفته بالأمور ذات الصلة بتحقيق هيئة الشراء العام أو من متابعة التحقيق؛ أو (5) إعاقة ممارسة الحقوق التعاقدية لهيئة الشراء العام في التدقيق أو التفتيش أو الوصول إلى المعلومات.
7. السرقة التي تعني الاستيلاء على ممتلكات تابعة لطرف آخر.

بعد تقديم عرضنا، نمنح هيئة الشراء العام و / أو الأشخاص المعينين من قبلها، حق التفتيش على حساباتنا وسجلاتنا وحسابات وسجلات أي متعاملين واستشاريين متعاملين معنا كما نمنح الإذن بمراجعة أي من هذه الحسابات والسجلات من قبل مدققي الحسابات المعينين من قبل هيئة الشراء العام، إذا طلبت ذلك. نحن نقبل الاحتفاظ بهذه السجلات بشكل عام وفقاً للقانون المعمول به ولكن على أي حال لمدة ست سنوات على الأقل من تاريخ التنفيذ الفعلي للعقد.

إسم:	
بصفته:	
التوقيع:	
مخول حسب الأصول للتوقيع نيابة عن:	
التاريخ:	

إسم المشروع:_____

3. جداول الأسعار

يجب هيكلة جداول الأسعار لتعكس البضائع المراد توريدها والخدمات ذات الصلة التي يتم إجراؤها بموجب العقد وتوفر أساساً واضحاً لتقييم العروض بالإضافة إلى إدارة العقد بسهولة.

هذه الملاحظات لإعداد جداول الأسعار مخصصة فقط كمعلومات للجهة الشارية أو الشخص الذي يقوم بصياغة وثيقة العرض. لا ينبغي تضمينها في الوثائق النهائية.

الأهداف

أهداف جداول الأسعار هي:

توفير معلومات كافية عن كميات السلع التي سيتم توريدها والخدمات ذات الصلة التي يتعين القيام بها للتمكن من إعداد العروض بكفاءة ودقة؛

عند إبرام العقد، تقديم جدول الأسعار لفواتير واضحة ودفع بموجب العقد.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب تفصيل السلع والخدمات في جداول الأسعار بالتفصيل الكافي. تماشياً مع هذه المتطلبات، يجب أن يكون تخطيط ومحتوى جداول الأسعار بسيطاً ومختصراً قدر الإمكان.

المحتوى

يجب عادةً تقسيم جداول الأسعار إلى الأقسام التالية:

- ديباجة
- بضائع؛
- خدمات إضافية (إذا لزم الأمر)؛
- ملخص.

الديباجة - يجب أن تشير إلى شمولية أسعار الوحدات وأساس التسليم.

السلع والخدمات ذات الصلة - يجب تجميع العناصر الواردة في جداول الأسعار في أقسام، إذا لزم الأمر، للتمييز بين هذه الأجزاء من توريد السلع التي قد تؤدي بطبيعتها أو وجهتها أو التوقيت أو أي خاصية أخرى إلى التدرج في التوريد، أو في اعتبارات أخرى للتكلفة. لا تقدم جداول الأسعار دائماً وصفاً كاملاً للبضائع والخدمات ذات الصلة التي سيتم توفيرها تحت كل عنصر. يعتبر أن العارضين قد قرأوا المتطلبات وأجزاء من وثيقة العرض للتأكد من النطاق الكامل للمتطلبات المدرجة في كل عنصر قبل ملء المعدلات والأسعار. تعتبر المعدلات والأسعار التي تم إدخالها متضمنة للنطاق الكامل كما هو مذكور أعلاه، بما في ذلك النفقات العامة والأرباح. إذا كان العارضون غير متأكدين من نطاق أي عنصر، فيجب عليهم طلب الإستيضاح قبل تقديم عرضهم.

التسعير - يجب أن يكون تسعير جداول الأسعار متسقاً مع شروط التسليم والتسعير وأحكام العملة في بقية الوثيقة. عادة، يتم إدخال المعدلات والأسعار بالعملة المحدّدة في جداول البيانات فقط، أو بعدة عملات، إذا ورد ذلك في جداول البيانات.

يجب تحديد أسعار العروض بالطريقة الموضحة وبالعملات المحدّدة في تعليمات العارضين. يجب على العارضين إكمال كل عمود مناسب في الجداول المعنية لكل عنصر، مع إعطاء تفاصيل الأسعار كما هو مطلوب. إن الأسعار الواردة في جداول كل عنصر يجب أن تكون للنطاق الذي يغطيه هذا العنصر كما هو مفصل في "المتطلبات" أو في أي مكان آخر في "وثيقة العرض".

إسم المشروع:_____

في حالة وجود تباينات بين إجمالي المبالغ في العمود لتفصيل السعر والمبلغ الموجود في العمود للسعر الإجمالي، تسود الأولى ويتم تصحيح الثاني وفقاً لذلك. وفي حالة وجود تباينات بين مجموع مبالغ الجداول الزمنية والمبلغ الوارد في الموجز الكبير، يسود الأول ويتم تصحيح الثاني وفقاً لذلك. في حالة وجود اختلافات بين المبالغ الواردة بالأرقام والمبالغ الواردة بالأحرف، تسود المبالغ الواردة بالأحرف.

سيتم اعتبار العناصر التي تُركت فارغة على أنها تم تضمينها في أسعار العناصر الأخرى. يعتبر إجمالي كل جدول وإجمالي الملخص العام هو السعر الإجمالي لتنفيذ العقد، سواء تم تسعير كل عنصر على حدة أم لا.

عند طلب الجهة الشارية لأغراض سداد مدفوعات أو جزء منها، أو حساب الاختلافات أو تقييم المطالبات، أو للأغراض الأخرى التي قد تطلبها بشكل معقول، يجب على المورد تزويد الجهة الشارية بتفاصيل أي عناصر مركبة أو مجموع إجمالي مدرج في الجداول.

الكميات - يجب تحديد الكميات بوضوح، حسب الاقتضاء.

وحدات القياس - يوصى باستخدام النظام المتري، ما لم تكن الوحدات الوطنية الأخرى إلزامية في بلد الجهة الشارية.

الملخص - يجب أن يحتوي الملخص على جدولة للأجزاء المنفصلة من جداول الأسعار المُرحّلة، ولحالات السعر الطارئة (تعديل السعر التصاعدي)، عند الاقتضاء.

مسودة

إسم المشروع:_____

4. جداول أسعار اللوازم

(تملأ الإدارة الأعمدة المخصصة للأسعار في حال التلزيم على أساس التنزيل المئوي؛ ويحدّد العارض قيمة التنزيل المئوي)

التاريخ: [*أدخل التاريخ*]				**رقم الصفحة: [*أدخل رقم الصفحة من إلى*]**				
المشروع: [أدخل إسم المشروع]				**المرجع: [*أدخل المرجع*]**				
1	2	3	4	5	6	7	8	9
رقم العنصر	**وصف اللوازم**	**تاريخ التسليم**	**وحدة القياس**	**الكمية**	**سعر الوحدة (والعملة [DDU أو DDP أو CIF أو CFR أو CIP... مع تحديد عنوان موقع التسليم]**	**السعر الإجمالي لكل عنصر (والعملة)**	**السعر الإجمالي لكل عنصر (والعملة) مع القيمة المضافة**	**بلد المنشأ**
[أدخل رقم كل عنصر]	[أدخل أسماء اللوازم أو اللوازم أو المعدات ...]	[دخل تاريخ التسليم]	[أدخل وحدات القياس]	[أدخل كمية كل عنصر بحسب وحدة القياس المحدّدة]	[أدخل سعر وحدة]	[أدخل السعر الإجمالي لكل عنصر]	[أدخل السعر الإجمالي مع القيمة المضافة]	[أدخل بلد المنشأ لكل عنصر]

السعر الإجمالي من دون الضريبة على القيمة المضافة	(بالأرقام)	(بالحروف)	إسم العارض:
الضريبة على القيمة المضافة	(بالأرقام)	(بالحروف)	إسم المفوض بالتوقيع:
السعر الإجمالي مع الضريبة على القيمة المضافة (إلى الملخص الكبير)	(بالأرقام)	(بالحروف)	المسمى الوظيفي: التوقيع:

إسم المشروع:_____

5. جداول أسعار الخدمات ذات الصلة

(مثال تدريب، صيانة، خدمات ما بعد البيع... في حال طلبت الإدارة تسعيرها بشكل منفصل عن اللوازم نفسها) – (تملأ الإدارة الأعمدة المخصصة للأسعار في حال التلزيم على أساس التنزيل المئوي؛ ويحدّد العارض قيمة التنزيل المئوي)

التاريخ: [*أدخل التاريخ*]			**رقم الصفحة: [*أدخل رقم الصفحة من إلى*]**				
المشروع: [أدخل إسم المشروع]			**المرجع: [*أدخل المرجع*]**				
1	2	3	4	5	6	7	8
رقم الخدمة	**وصف الخدمة**	**تاريخ التسليم في مكان الوجهة النهائية**	**وحدة القياس**	**الكمية**	**سعر الوحدة**	**السعر الإجمالي للخدمة**	**تفاصيل أخرى**
[أدخل رقم الخدمة]	[أدخل إسم الخدمة]	[أدخل تاريخ ومكان التسليم النهائي لكل خدمة]	[أدخل وحدات القياس مثال يوم تدريب أو شهر صيانة...]	[أدخل كمية كل عنصر بحسب وحدة القياس المحدّدة]	[أدخل سعر الوحدة لكل عنصر]	[أدخل السعر الإجمالي لكل عنصر]	[أدخل تفاصيل ذات صلة]
السعر الإجمالي من دون الضريبة على القيمة المضافة			(بالأرقام)	(بالحروف)	إسم العارض:		
الضريبة على القيمة المضافة			(بالأرقام)	(بالحروف)	إسم المفوض بالتوقيع:		
السعر الإجمالي مع الضريبة على القيمة المضافة (إلى الملخص الكبير)			(بالأرقام)	(بالحروف)	المسمى الوظيفي: التوقيع:		

إسم المشروع:_____

6. جداول الأسعار الملخص الكبير

التاريخ: [*أدخل التاريخ*]			**رقم الصفحة: [*أدخل رقم الصفحة من إلى*]**	
المشروع: [أدخل إسم المشروع]			**المرجع: [*أدخل المرجع*]**	
1	**2**	**3**	**4**	**5**
العنصر	**الوصف**	**السعر الإجمالي (العملة أ)**	**السعر الإجمالي (العملة ب)**	**السعر الإجمالي (العملة ..)**
	اللوازم			
	الخدمات المتصلة بالعقد			
السعر الإجمالي		(بالأرقام)	(بالحروف)	إسم العارض: إسم المفوض بالتوقيع: المسمى الوظيفي: التوقيع:

إسم المشروع:_____

7. نموذج ضمان العرض

ملاحظة للمشارك: يتم استخدام النص المائل بالكامل في إعداد هذا النموذج ويجب حذفه من المستند النهائي.

[ترويسة الكفيل، ورمز التعريف الخاص بالـ**SWIFT**]

مصـرف [حدّد إسم المصرف]

جانـب [أدخل إسم الجهة الشارية]

الموضوع: كتاب ضمان لصالحكم بناء لآمر [السيد أو السادة أو الشركة] [حدّد إسم العارض] بخصوص مناقصة:

المشروع: **[أدخل إسم المشروع]**

المرجع : **[المرجع المعتمد]**

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

إن مصرف [حدّد إسم المصرف] مركزه [حدّد عنوان المصرف]، الممثَّل بالسيد [حدّد إسم الممثل الرسمي للمصرف] الموقع عنه أدناه وذلك بصفته [حدّد المسمى الوظيفي لممثل المصرف الرسمي]، وبناء لآمر [السيد أو السادة أو الشركة] [حدّد إسم العارض]، يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض أو للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد أو شرط أي مبلغ تطالبونه به حتى حدود [أدخل قيمة الكفالة] (ليرة لبنانية)، وذلك عند أول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم دون أي موجب لبيان أسباب هذه المطالبة.

وعليـه، يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط أو عقد بينكم وبين الآمر [السيد أو السادة أو الشركة] [حدّد إسم العارض] وبأنه لا يحق لمصرفنا في أي حال من الأحوال ولا في أي وقت كان أن يتذرع بأي سبب مهما كان نوعه أو شأنه أو أن يدلي بأية دفوع من أجل الامتناع أو تأجيل تأدية أي مبلغ قد تطالبوننا به بالاستناد إلى كتاب الضمان هذا. كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة أو في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم أو عن أي مسؤول لديكم، أو حتى أن يقبل أي اعتراض قد يصدر عن [السيد أو السادة أو الشركة] [حدّد إسم العارض] أو عن [غيره أو غيرهم أو غيرها] بشأن دفع المبلغ إليكم بناء لطلبكم.

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية [حدّد موعد انتهاء الصلاحية بحسب دفتر الشروط] وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً إلى أن تعيدوه إلينا أو تبلغونا خطياً إعفاءنا منه.

يلتزم المصرف بدفع قيمة الضمان عند حصوله على كتاب يفيد بأن العارض أخل بالتزاماته بموجب شروط العرض، للأسباب التالية:

- قام بسحب عرضه خلال فترة سريان العرض المحدّدة في كتاب العرض؛ أو
- لا يقبل بتصحيح الأخطاء الحسابية وفقاً لوثيقة العرض؛ أو،
- بعد أن تم إخطار المستفيد بقبول العرض الخاص به خلال فترة سريان العرض، (1) فشل أو رفض تنفيذ نموذج العقد، أو (2) فشل أو رفض تقديم ضمان الأداء وفقاً لـ وثيقة العرض.

إسم المشروع:_____

يخفض المبلغ الأقصى المحدّد في كتاب الضمان هذا بمقدار كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد إليه بناء على طلبكم، و ينتهي الضمان في الحالات التالية:

- إذا كان العارض هو العارض الناجح، عند استلامنا لنسخ العقد الموقع من قبل العارض وضمان الأداء الصادر اليكم بناءً على تعليمات العارض؛ و

- إذا لم يكن العارض هو العارض الناجح، في وقت سابق من (1) استلامنا نسخة من إخطاركم إلى المشارك بإسم المشارك الناجح؛ أو (2) ثمانية وعشرون يوماً بعد انتهاء عروض المشاركين.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان. وتنفيذاً منا لهذا الموجب، نتخذ لنا محل إقامة في مركز مؤسستنا في [حدّد عنوان المصرف].

المكان والتـاريخ	
الصفة	
الإسم	
التوقيع	

ختم المصرف

إسم المشروع:_____

8. نموذج ضمان الشركة الأم

إذا كان العارض، لأغراض تلبية متطلبات التأهيل لوثيقة العرض، يريد استخدام شركته الأم كمرجع له، فيجب عليه دعم عرضه بضمان الشركة الأم غير المشروط للأداء الواجب لجميع التزامات ومسؤوليات المورد بموجب العقد.

[إسم وشعار الشركة الأم للمشارك]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

السادة [أدخل إسم الجهة الشارية]

بخصوص: [أدخل إسم المشروع]

لقد علمنا أن [حدّد إسم العارض] يقدم عرضاً للعقد أعلاه استجابةً لدعوتكم، وأن شروط دعوتكم تستوجب أن يكون عرضه مدعوماً بضمان الشركة الأم.

باعتباركم الجهة الشارية التي تمنح العقد للمشارك، نحن [حدّد إسم الشركة الأم] نضمن لكم بشكل غير قابل للنقض وغير مشروط، كالتزام أساسي، الأداء الواجب لجميع التزامات ومسؤوليات العارض بموجب العقد، بما في ذلك امتثاله لجميع الشروط والأحكام.

إذا فشل العارض في أداء التزاماته ومسؤولياته والامتثال للعقد، فسنقوم بتعويض الجهة الشارية عن جميع الأضرار والخسائر والنفقات (بما في ذلك الرسوم والنفقات القانونية) التي تنشأ عن أي إخفاق يكون العارض مسؤولاً عنها للجهة الشارية بموجب العقد.

يدخل هذا الضمان حيز التنفيذ والنفاذ الكاملين عندما يدخل العقد حيز التنفيذ والنفاذ الكاملين. إذا لم يدخل العقد حيز التنفيذ والنفاذ الكاملين خلال عام من تاريخ هذا الضمان، أو إذا أثبتت الجهة الشارية أنها لا تنوي الدخول في العقد مع العارض، فإن هذا الضمان سيكون باطلاً وغير فعال. يجب أن يظل هذا الضمان ساري المفعول ونافذاً بالكامل حتى يتم إبراء ذمة العارض من جميع التزاماته ومسؤولياته بموجب العقد، وتنتهي صلاحية هذا الضمان ويعاد إلينا، ويتم إبراء ذمتنا من مسؤوليتنا تماماً.

يسري هذا الضمان ويكون مكملاً للعقد بصيغته المعدلة أو المتغيرة من قبل الجهة الشارية والعارض من وقت لآخر. ونفوضهم بموجب هذه الإتفاقية بالموافقة على أي تعديل أو تغيير من هذا القبيل، والذي يضمن بالمثل الأداء والامتثال له من قبل المورد.

لا يجوز إبراء ذمتنا من التزاماتنا ومسؤولياتنا بموجب هذا الضمان من خلال أي متسع من الوقت أو أي تساهل آخر من قبل الجهة الشارية للعارض، أو عن طريق أي تغيير أو تعليق للأعمال التي سيتم تنفيذها بموجب العقد، أو عن طريق أي تعديلات على العقد أو على دستور العارض أوالجهة الشارية، أو بأي أمور أخرى، سواء بعلمنا أو بموافقتنا أو بدونها.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان، ونؤكد أنه قد يتم التنازل عن ميزة هذا الضمان وفقاً لشروط التنازل عن العقد فقط.

تنفيذاً منا لهذا الموجب، نتخذ لنا محل إقامة في مركز شركتنا في [حدّد عنوان الشركة المُتّخذ محل إقامة].

التوقيع:

الإسم:

لصالح وبالنيابة عن:

إسم المشروع:_____

9. نموذج عرض فني

يجب صياغة هذا النموذج لتوفير إرشادات واضحة للمشاركين حول المعلومات المطلوب تقديمها استجابة لمتطلبات وثيقة العرض، وخاصة القسم السادس، المتطلبات، والقسم السابع، شروط وأحكام العقد.

يجب استكماله بنماذج إذا لزم الأمر.

المجالات الرئيسية التي سيتم تغطيتها هي:

- المواصفات الفنية، بما في ذلك الخصائص الفنية وخصائص الأداء الأساسية للسلع؛
- قائمة قطع الغيار والأدوات الخاصة وما إلى ذلك؛
- وصف الخدمات ذات الصلة؛
- وصف الترتيبات الخاصة بالتزامات الصيانة والإصلاح وتخزين قطع الغيار؛
- بيان الامتثال؛
- جدول التسليم؛
- ؛قائمة البنوك المقترحة لإصدار الأوراق المالية بموجب العقد؛
- قائمة بشركات التأمين المقترحة لتقديم بوالص التأمين بموجب العقد.

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة **[أدخل الصفحة من إلى]**

إسم المشروع:_____

10. بيان الامتثال

التاريخ: [أدخل التاريخ] **رقم الصفحة:** [أدخل رقم الصفحة من إلى]

المشروع: [أدخل إسم المشروع] **المرجع:** [أدخل المرجع]

رقم العنصر	اللوازم والخدمات	الوحدة	الكمية	مواصفات اللوازم المطلوبة	مواصفات اللوازم المعروضة	تفسير أو تعليق
[أدخل رقم كل عنصر]	[أدخل أسماء اللوازم والخدمات المتعلقة بها...]	[أدخل وحدات القياس]	[أدخل كمية كل عنصر بحسب وحدة القياس المحدّدة]	[أدخل المواصفات كما حدّدها الإدارة]	[أدخل المواصفات كما يعرضها العارض مع أسماء الماركات أو الموديلات...]	[إشرح أي اختلاف بين المواصفات المطلوبة وتلك المعروضة]

إسم العارض:

إسم المفوض بالتوقيع:

المسمى الوظيفي:

التوقيع:

إسم المشروع:_____

11. جدول التسليم

الإسم القانوني للمشارك: [أدخل الإسم القانوني للمشارك]

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[**أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات**]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[**حدّد التاريخ**]**

رقم العرض: **[**أدخل رقم العرض**]**

الصفحة **[**أدخل الصفحة من إلى**]**

جدول التسليم المعبر عنه بـ **[**الأيام / الأسابيع / الأشهر**]** ينص فيما يلي على تاريخ التسليم وهو تاريخ تسليم البضائع والخدمات ذات الصلة، وفقاً لشروط العقد.

قد يتم تحديد التسليم لشحنة واحدة، أو لعدة شحنات جزئية، أو مجموعة من فترات التسليم المقبولة.

بضائع

يتم حساب فترات التسليم الموضحة أدناه بناءً على تاريخ البدء، المحدّد على أنه [...]

يجب على الجهة الشارية تحديد التاريخ الذي سيبدأ منه جدول التسليم. يجب أن يكون هذا التاريخ إما تاريخ خطاب القبول، أو تاريخ توقيع العقد، أو تاريخ فتح الاعتماد المستندي، أو تاريخ الدفع المقدم، إلخ.

التاريخ: [*أدخل التاريخ*] **المشروع: [أدخل إسم المشروع]**			**رقم الصفحة: [*أدخل رقم الصفحة من إلى*]** **المرجع: [*أدخل المرجع*]**	
رقم العنصر	المواصفات	الكمية	الوجهة	فترة التسليم
		إسم العارض: إسم المفوض بالتوقيع: المسمى الوظيفي: التوقيع:		

الخدمات ذات الصلة

يتم حساب فترة تقديم الخدمات المذكورة أدناه على أساس [تاريخ البدء، على النحو المحدّد أعلاه]، المحدّد على أنه [...]

إذا كان مختلفاً عن تاريخ البدء المحدّد أعلاه، يجب على المشتري تحديد التاريخ الذي سيبدأ منه تقديم الخدمات ذات الصلة. قد يكون هذا التاريخ هو تاريخ الانتهاء من عمليات التسليم أو القبول التشغيلي للبضائع، وما إلى ذلك.

إسم المشروع:_____

12. جدول المعلومات التكميلية

الإسم القانوني للمشارك: [أدخل الإسم القانوني للمشارك]

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[**أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات**]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[**حدّد التاريخ**]**

رقم العرض: **[**أدخل رقم العرض**]**

الصفحة **[**أدخل الصفحة من إلى**]**

نقر بأن جدول المعلومات التكميلية هذا يكمّل، ولكنه لا يشكل جزءاً من العرض الخاص بنا. تخضع أية معلومات يتم توفيرها هنا للتعديل وفقاً للعقد. يتكون جدول المعلومات التكميلية من المعلومات التالية:

1. تفاصيل شركة (شركات) التأمين المقترحة؛ و
2. تفاصيل الأداء المصرفي المقترح وسندات الدفع المسبق.

تفاصيل شركة (شركات) التأمين المقترحة

يجب على المشارك تقديم إسم (أسماء) وعنوان (عناوين) شركة (شركات) التأمين وشروطها الرئيسية للتأمينات المطلوبة بموجب العقد.

تفاصيل الأداء المصرفي المقترح وسندات الدفع المسبق

يجب على العارض تقديم إسم وعنوان المصرف المُصدر، والذي سيوفر الأوراق المالية الخاصة بالأداء والدفع المسبق. يجب على العارض أيضاً تقديم معلومات حول التصنيف الائتماني الحالي للمصرف المصدر من قبل إحدى وكالات التصنيف العالمية.

إسم المشروع:_____

نموذج *MAN* -1: إذن الشركة المصنعة

يجب على العارض مطالبة الشركة المصنعة بملء هذا النموذج وفقاً للتعليمات المشار إليها. يجب أن يوقع خطاب التفويض هذا من قبل شخص لديه السلطة المناسبة لتوقيع المستندات الملزمة للشركة المصنعة. جميع النصوص الموجودة بين قوسين معقوفين [ ] هي للاستخدام في إعداد هذه الاستمارة ويجب حذفها من الوثيقة النهائية.

التاريخ : **[**حدّد التاريخ**]**

رقم العرض: **[**أدخل رقم العرض**]**

إلى: **[**أدخل إسم الجهة الشارية**]**

نحن **[**أدخل الإسم الكامل للشركة المصنعة**]**، المصنعون الرسميون لـ **[**أدخل نوع السلع المصنعة**]** ، ولدينا مصانع في **[**أدخل العنوان الكامل لمصانع الشركة المصنعة**]**، نفوض بموجب هذا الكتاب **[**حدّد إسم العارض**]** لتقديم عرض الغرض منه تقديم السلع التالية، **[**أدخل الإسم و/أو وصفاً موجزاً للبضائع**]** المصنعة بواسطتنا ثم التفاوض بشأن العقد وتوقيعه لاحقاً.

نحن بموجب هذا نقدم كفالتنا وضماننا الكامل فيما يتعلق بالسلع التي تقدمها الشركة المذكورة أعلاه.

التوقيع :**[**أدخل توقيع (توقيعات) الممثل (الممثلون) المعتمدون للصانع**]**

الإسم : **[**أدخل الإسم (الأسماء) الكاملة للممثل (الممثلين) المعتمدين للشركة المصنعة**]**

العنوان **[**أدخل العنوان**]**

التاريخ: **[**أدخل تاريخ التوقيع**]**

مفوض حسب الأصول للتوقيع على هذا التفويض نيابة عن: **[**أدخل الإسم الكامل للشركة المصنعة**]**

إسم المشروع:_____

نماذج الأهلية والمؤهلات الخاصة بالمشاركين

لإثبات مؤهلاته لأداء العقد وفقاً للقسم الرابع، معايير الأهلية والتأهيل، يجب على المشارك تقديم المعلومات المطلوبة في أوراق المعلومات المقابلة المدرجة أدناه

نموذج **ELI** *-1: ورقة معلومات أهلية المشارك*

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة : _____ من _____ صفحة

معلومات المشارك	
الإسم القانوني للمشارك والصفة القانونية	
في حالة تحالف الشركات إدراج الإسم القانوني لكل شريك	
البلد الفعلي أو بلد التأسيس أو التسجيل للمشارك	
سنة التأسيس أو التسجيل	
العنوان الرسمي للمشارك في بلد التأسيس	
معلومات عن المفوض القانوني للمشارك	
الإسم	
العنوان	
رقم الهاتف	
عنوان البريد الإلكتروني	
مرفقة نسخ من المستندات الأصلية التالية: 1- في حالة الكيان الفردي، عقد تأسيس الكيان القانوني المذكور أعلاه. 2- تفويض لتمثيل الشركة أو تحالف الشركات المذكورة أعلاه. 3- في حالة اتحالف الشركات، مستندات التكوين أو الاتفاقية. 4- في حالة الكيان المملوك للحكومة، المستندات الاضافية المطلوبة وفقاً لتعلميات المشاركين.	

إسم المشروع:_____

نموذج **ELI** -2 : صحيفة معلومات تحالف الشركات

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

معلومات تحالف الشركات	
الإسم القانوني للمشارك	
الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات	
الدولة المسجل فيها شريك تحالف الشركات	
سنة تسجيل شريك تحالف الشركات	
عنوان شريك تحالف الشركات في بلد التسجيل	
معلومات الممثل المعتمد لشريك تحالف الشركات	
الإسم	
العنوان	
رقم الهاتف	
رقم الفاكس	
عنوان البريد الإلكتروني	
مرفقة نسخ من المستندات الأصلية التالية: 1- عقد تأسيس الكيان القانوني المذكور أعلاه. 2- تفويض لتمثيل الشركة المذكورة أعلاه. 3- في حالة الكيان المملوك للحكومة، المستندات التي تثبت الاستقلال القانوني والمالي والامتثال للقانون التجاري.	

إسم المشروع:_____

نموذج FIN-1: الوضع المالي

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

يجب على كل مشارك أو عضو في تحالف الشركات إكمال هذا النموذج مع البيانات المالية عن الفترة المطلوبة.

معلومات من الميزانية العمومية (ما يعادل [عملة الدولة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم])

	السنة 1: (أدخل السنة)	السنة 2: (أدخل السنة)	السنة 3: (أدخل السنة)
إجمالي الأصول			
اجمالي الخصوم			
صافي القيمة			
الأصول المتداولة			
الخصوم المتداولة			

إسم المشروع:_____

معلومات من بيان الدخل (ما يعادل عملة الدولة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم)

	السنة 1: (أدخل السنة)	السنة 2: (أدخل السنة)	السنة 3: (أدخل السنة)
إجمالي الإيرادات			
الأرباح قبل الضرائب			
الأرباح بعد الضرائب			

مرفقة نسخ عن البيانات المالية (الميزانية العمومية بما في ذلك جميع الملاحظات ذات الصلة، وبيانات الدخل) للسنوات الثلاث الماضية، كما هو مبين أعلاه، مع الامتثال للشروط التالية:

1- تعكس كل هذه المستندات الوضع المالي للمشارك أو الشريك في تحالف الشركات.

2- يجب تدقيق البيانات المالية السابقة من قبل محاسب قانوني.

3- يجب أن تكون البيانات المالية السابقة كاملة، بما في ذلك جميع الملاحظات على البيانات المالية.

4- يجب أن تتوافق البيانات المالية السابقة مع الفترات المحاسبية التي تم إكمالها ومراجعتها بالفعل (لا يجوز طلب أو قبول أي بيانات للفترات الجزئية).

إسم المشروع:_____

نموذج **FIN** -2: متوسط حجم الأعمال السنوي

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

يجب على كل مشارك أو عضو في تحالف الشركات ملء هذا النموذج على أن تكون المعلومات المقدمة هي حجم الأعمال السنوي للمشارك أو لكل عضو في تحالف الشركات.

بيانات حجم الأعمال السنوي للفترة من 20__ إلى 20__			
العام	**المبلغ العملة**	**سعر الصرف**	**ما يعادل [عملة الدولة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم]**
متوسط حجم الأعمال السنوي			

إسم المشروع:_____

نموذج FIN -3: الموارد المالية

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

تحديد مصادر التمويل المقترحة، مثل الأصول السائلة، الأصول العقارية غير المرهونة، خطوط الائتمان والوسائل المالية الأخرى، باستثناء الالتزامات الحالية، المتاحة لتلبية مجموع متطلبات التدفق النقدي للبناء في العقد أو العقود المعينة، على النحو المبين في القسم الرابع، معايير الأهلية والتأهيل.

رقم	مصدر التمويل	المقدار (ما يعادل عملة الدولة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم)
1		
2		
3		
4		

إسم المشروع:_____

نموذج **FIN** -4: التزامات العقد الحالية والمنح المعلقة

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

يجب على المشاركين وكل شريك في تحالف الشركات تقديم معلومات عن التزاماتهم الحالية بشأن جميع العقود التي مُنحت لهم، أو التي تم استلام خطاب نوايا أو قبول بخصوصها، أو العقود التي توشك على الاكتمال، ولكن لم يتم إصدار شهادة إتمام كاملة لها بعد.

إسم العقد	
العميل، العنوان/ الهاتف / البريد الإلكتروني	
قيمة الأعمال أو التوريد المعلقة (ما يعادل عملة الدولة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم)	
تاريخ الانهاء المتوقع	
متوسط الفواتير الشهرية خلال الاثني عشر شهراً الماضية (ما يعادل عملة الدولة / شهر)	

إسم المشروع:_____

نموذج **EXP-1G** : *الخبرة العامة*

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

يجب على كل مشارك أو عضو في تحالف الشركات إكمال هذا النموذج.

الخبرة العامة			
تاريخ البدء شهر/ سنة	**تاريخ الإنتهاء شهر/سنة**	**الأشهر**	**تعريف العقد واسمه إسم وعنوان العميل وصف موجز لنطاق العرض**

إسم المشروع:_____

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

أكمل نموذجاً واحداً (1) لكل عقد.

عقد مماثل للحجم والطبيعة			
رقم العقد .... من	تحديد العقد		
تاريخ المنح		موعد الإنهاء	
إجمالي قيمة العقد	ما يعادل [عملة الدولة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم]		
إذا كنت شريكا في تحالف الشركات حدّد نسبة المشاركة من إجمالي مبلغ العقد	القيمة		
إسم العميل			
العنوان			
رقم الهاتف			
رقم الفاكس			
البريد الإلكتروني			
مواصفات العقد (يعكس التشابه وفقاً للمعايير ذات الصلة، المحدّدة في القسم الثالث، منهجية التقييم)			

إسم المشروع:_____

نموذج EXP-3G : الخبرة الخاصة

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

أكمل نموذجاً واحداً (1) لكل عقد.

عقد مع أنشطة رئيسية مماثلة			
رقم العقد.... من....	تحديد العقد		
تاريخ المنح		موعد الإنهاء	
إجمالي مبلغ العقد	ما يعادل [عملة الدولة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم]		
إذا كنت شريكاً في تحالف الشركات حدّد نسبة المشاركة من إجمالي مبلغ العقد	القيمة		
إسم العميل			
العنوان			
رقم الهاتف			
رقم الفاكس			
البريد الإلكتروني			
وصف الأنشطة والخدمات الرئيسية وفقاً للمعايير ذات الصلة، المحدّدة في القسم الثالث، منهجية التقييم			

إسم المشروع:_____

نموذج HIS -1: العقود السابقة غير المنجزة والدعاوى المعلقة

[يجب ملء الجدول التالي للمشارك ولكل شريك في تحالف الشركات]

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

العقود المتعثرة وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم					
يجب على المشاركين، بما في ذلك كل شريك في تحالف الشركات، العرض بالتفصيل أي تقاضي و/أو تحكيم حالي و/أو سابق (مع الإشارة إلى المسائل المتنازع عليها، الأطراف المعنية، المبالغ المتنازع عليها والنتيجة، إن وجدت) الناتجة عن العقود المكتملة أو قيد التنفيذ من قبل المشارك، بما في ذلك كل شريك في تحالف الشركات، خلال السنوات المحدّدة في القسم الثالث، منهجية التقييم					
العام	العقد	الأطراف المعنية	سبب التقاضي أو المسألة المتنازع عليها	المبلغ المتنازع عليه (ما يعادل عملة الدولة)	نتيجة النزاع / التقاضي

إسم المشروع:_____

التقاضي المعلق، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم				
1- لا توجد دعوى قضائية معلقة وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم 2- التقاضي معلق وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم.				
العام	النتيجة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول	تحديد العقد		إجمالي مبلغ العقد (القيمة الحالية، ما يعادل [عملة الدولة])
		تحديد العقد:		
		إسم العميل:		
		عنوان العميل:		
		المسألة محل نزاع:		
		تحديد العقد:		
		اسم العميل:		
		عنوان العميل:		
		المسألة محل نزاع:		

إسم المشروع:_____

نموذج ESHS-1G: شهادات ووثائق ESHS

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

تحديد الشهادة	[*أدخل الإسم الكامل للشهادة*]
تاريخ الصدور	[*أدخل اليوم والشهر وسنة صدور الشهادة*]
المجالات التي تغطيها الشهادة	[*الأنشطة والمواقع*]
تاريخ الانتهاء	[*أدخل اليوم والشهر والسنة*]
المصدر	[*أدخل الإسم الكامل*]
العنوان	[*أدخل الشارع - الرقم - المدينة أو المدينة - البلد*]
رقم الهاتف - الفاكس	[*أدخل رقم الهاتف - الفاكس*]
بريد الالكتروني	[*أدخل عنوان البريد الإلكتروني*]

	الشهادة	نعم	لا
الامتثال للمعايير الدولية	**IOS 14001**		
	OHSAS 18001		

إسم المشروع:_____

في حالة عدم وجود شهادات IOS-OHSAS أو إثبات المطابقة مع هذه المعايير، يجب على المشارك تقديم المعلومات التالية:

سياسة الصحة والسلامة	وثيقة السياسة العامة أو فهرس دليل الصحة والسلامة أو المستندات الأخرى ذات الصلة.
سياسة الإدارة البيئية	وثيقة السياسة العامة أو فهرس دليل الإدارة البيئية أو الوثائق الأخرى ذات الصلة.
إعلان الامتثال لمعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية في العمليات	يشهد المشارك (عن طريق وضع علامة صريحة) الامتثال لمعايير العمل الأساسية التالية: ☐ حرية تكوين الجمعيات ☐ العمل القسري ☐ التمييز ☐ عمالة الاطفال
المراجعات والتفتيش والتدقيق المتعلقة بقضايا البيئة والصحة والسلامة (ESHS) داخل الشركة وخاصة في مواقع البناء	تقديم قائمة بهذه المراجعات أو عمليات التدقيق التي تم إجراؤها خلال **[حدّد الفترة، وفقاً للقسم الثالث، منهجية التقييم]**
سياسة التكامل والتنفيذ الداخلي والخارجي	تقديم معلومات عن: • كيف يضمن العارض أن جميع أعضاء التحالف الشركات أو المقاولين أو القوى العاملة المؤقتة على دراية بمتطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) ويمتثلون لها. • طبيعة ومحتوى دورات التدريب على البيئة والصحة والسلامة (ESHS) المقدمة للموظفين.
الإجراءات الخاصة بقضايا البيئة والصحة والسلامة (ESHS) الرئيسية	ما لم يتم تقديم المعلومات بالفعل في الوثائق السياسة المقدمة بموجب متطلبات المادتين 1 و2 أعلاه، يجب تقديم وصف موجز للسياسات والإجراءات الداخلية، بما يغطي القضايا التالية، وفقاً لمقتضى العقد: • موارد ومرافق البيئة والصحة والسلامة (ESHS) ومنظمة مراقبة البيئة والصحة والسلامة (ESHS) • إدارة مناطق التصنيع • الصحة والأمان • العلاقات مع أصحاب المصلحة والمعلومات والتشاور مع المجتمعات والسلطات المحلية • المنتجات الخطرة • مياه الصرف الصحي (النفايات السائلة) • انبعاثات الغلاف الجوي، الضوضاء والاهتزازات • إدارة النفايات.

إسم المشروع:_____

نموذج MAN -2: قدرة الشركة المصنعة

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

يقدم المشارك معلومات كافية ليثبت أن لديه القدرة على تلبية الاحتياجات من المعدات الرئيسية المدرجة في الفرع الثالث، منهجية التقييم. يتم إعداد نموذج منفصل لكل من المعدات المذكورة، أو للمعدات البديلة المقترحة من قبل المشارك. على المشارك تقديم جميع المعلومات المطلوبة أدناه، بالقدر الممكن.

نوع خط التصنيع			
معلومات خط التصنيع	اسم المصنع/ الورشة		
القدرة		سنة التركيب	
الحالة الحالية	الالتزامات الحالية		
	تفاصيل الالتزامات الحالية		
نوع الوصول			
إسم المالك			
عنوان المالك			
إسم جهة الاتصال والمسمى الوظيفي		رقم الهاتف	
رقم الفاكس		البريد الالكتروني	
الأساس القانوني للاستخدام	o مملوكة o مستأجرة o مؤجرة o متعاقد عليها		

إسم المشروع:_____

نموذج G-2: موظفو المورد

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

الأفراد المقترحون

يجب على المشاركين تقديم أسماء الموظفين المؤهلين بشكل مناسب لتلبية المتطلبات المحدّدة لكل وظيفة من الوظائف المدرجة في القسم الثالث، منهجية التقييم. يجب تقديم البيانات المتعلقة بخبراتهم باستخدام النموذج أدناه لكل مرشح.

1.	عنوان الوظيفة	
	الإسم	
2.	عنوان الوظيفة	
	الإسم	
3.	عنوان الوظيفة	
	الإسم	
4.	عنوان الوظيفة	
	الإسم	
5	عنوان الوظيفة	
	الإسم	

إسم المشروع:_____

نموذج G-3: السيرة الذاتية للموظفين المقترحين

الإسم القانوني للمشارك: **[أدخل الإسم القانوني للمشارك]**

الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات: **[أدخل الإسم القانوني للشريك في تحالف الشركات]** [يحذف إذا لم يكن قابلاً للتطبيق]

التاريخ: **[حدّد التاريخ]**

رقم العرض: **[أدخل رقم العرض]**

الصفحة _____ من _____ صفحة

يجب على المشارك تقديم جميع المعلومات المطلوبة أدناه لكل فرد من الموظفين المدرجين في الجدول الزمني لموظفي المورد.

الوظيفة			
الإسم		تاريخ الولادة	
المؤهلات المهنية			
العمل الحالي			
إسم العميل			
عنوان العميل			
رقم الهاتف		جهة الاتصال (المدير / شؤون الموظفين)	
رقم الفاكس		البريد الإلكتروني	
المسمى الوظيفي		سنوات العمل مع العميل الحالي	

تلخيص الخبرة المهنية بترتيب زمني عكسي مع الإشارة إلى الخبرة الفنية والإدارية الخاصة ذات الصلة بالمشروع.

من	إلى	الشركة، الموقع والخبرة الفنية والإدارية ذات الصلة

إسم المشروع:_____

نموذج IRC: الموافقة على طلب المعلومات

[ترويسة للمشارك أو شريك في تحالف الشركات، تتضمن العنوان البريدي الكامل وأرقام الهاتف والفاكس وعنوان البريد الإلكتروني]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

إلى: [إسم وعنوان العميل]

السادة،

نفوّض حسب الأصول للتمثيل والتصرف نيابة عن [أدخل إسم المشارك أو شريك التحالف الشركات]، وينطبق على الموقع أدناه التأهل المسبق من خلال [أدخل إسم العميل] باعتباره مشاركاً في عقد تحت مشروع [أدخل إسم المشروع].

بموجب هذا، نفوّض الجهة الشارية وممثليها المعتمدين بإجراء أي استفسارات للتحقق من البيانات والمعلومات المقدمة فيما يتعلق بطلبنا، وطلب توضيحات بشأن أي جوانب تقنية عنه.

يرجى اعتبار هذا الخطاب بمثابة تفويض لكم لتقديم هذه المعلومات التي تعتبر ضرورية وبناءً على طلب الجهة الشارية للتحقق من البيانات والمعلومات الواردة في طلبنا، مثل مواردنا، خبرتنا وكفاءتنا.

التوقيع _____

الإسم _____

لصالح ونيابة عن

[أدخل إسم المشارك أو شريك التحالف الشركات]

إسم المشروع:_____

نموذج **BIRC**: *الموافقة على طلب المعلومات المصرفية*

[ترويسة للمشارك أو شريك في تحالف الشركات، تتضمن العنوان البريدي الكامل وأرقام الهاتف والفاكس وعنوان البريد الإلكتروني]

التاريخ: **[**أدخل التاريخ**]**

إلى: **[**إسم وعنوان البنك**]**

السادة،

نفوّض حسب الأصول للتمثيل والتصرف نيابة عن **[**أدخل إسم المشارك أو شريك التحالف الشركات**]**، وينطبق على الموقع أدناه التأهل المسبق من خلال **[**أدخل إسم العميل**]** باعتباره مشاركاً في عقد تحت مشروع **[**أدخل إسم المشروع**]**.

بموجب هذا، نفوّض الجهة الشارية وممثليها المعتمدين بإجراء أي استفسارات للتحقق من البيانات، الوثائق والمعلومات المقدمة فيما يتعلق بطلبنا، وطلب توضيحات فيما يتعلق بوضعنا المالي.

يرجى اعتبار هذا الخطاب بمثابة تفويض لكم لتقديم هذه المعلومات التي تعتبر ضرورية وبناءً على طلب الجهة الشارية للتحقق من البيانات والمعلومات الواردة في طلبنا.

التوقيع _____

الإسم _____

لصالح ونيابة عن

[أدخل إسم المشارك أو شريك التحالف الشركات]

إسم المشروع:_____

القسم السادس: المتطلبات

1. نطاق الشراء

تدرج قائمة جداول اللوازم وقطع الغيار الإلزامية والخدمات ذات الصلة في وثائق العرض من قبل المشتري، حسب الاقتضاء.ويتعين توسيع هذه الجاول وتعديلها، حسب الضرورة.

جدول اللوازم			
الرقم التسلسلي	أسماء اللوازم	وصف مختصر	الكمية

جدول قطع الغيار الإلزامية			
الرقم التسلسلي	أسماء قطع الغيار الإلزامية	وصف مختصر	الكمية

جدول الخدمات ذات الصلة			
الرقم التسلسلي	اسم الخدمة ذات الصلة	وصف مختصر	الكمية

إسم المشروع:_____

2. متطلبات التسليم والإنجاز

يجب إدخال نص متطلبات التسليم والإنجاز في وثائق العرض من قبل العارض، حسب الاقتضاء.

ينص جدول التسليم المعبّر عنه بـ [الأيام / الأسابيع / الأشهر] فيما بعد على تاريخ التسليم وهو تاريخ تسليم البضائع والخدمات ذات الصلة، وفقاً لشروط العقد.

قد يتم تحديد التسليم لشحنة واحدة، أو لعدة شحنات جزئية، أو مجموعة من فترات التسليم المقبولة.

البضائع

تسلم البضاعة خلال الفترات المذكورة أدناه إعتباراً من تاريخ البدء، كما هو محدّد **[أدخل]**

يجب على المشتري تحديد تاريخ البدء بجدول التسليم. يجب أن يكون هذا التاريخ إما تاريخ كتاب القبول، أو تاريخ توقيع العقد، أو تاريخ فتح الإعتماد المستندي، أو تاريخ الدفعة المقدمة، إلخ.

السلعة	الوصف	الكمية	الوجهة	فترة التسليم

الخدمات ذات الصلة

يجب تقديم الخدمات ذات الصلة خلال الفترة المذكورة أدناه إعتباراً من [تاريخ البدء، على النحو المحدّد أعلاه].

إذا كان مختلفاً عن تاريخ البدء المحدّد أعلاه، يجب على المشتري تحديد التاريخ الذي سيبدأ منه تقديم الخدمات ذات الصلة. قد يكون هذا التاريخ هو تاريخ الانتهاء من عمليات التسليم أو القبول التشغيلي للبضائع، وما إلى ذلك.

السلعة	الوصف	الكمية	الوجهة	فترة التسليم

إسم المشروع:_____

3. المواصفات الفنية

هذه الملاحظات لإعداد المواصفات مخصصة فقط كمعلومات للمشتري أو الشخص الذي يقوم بصياغة وثائق العرض، ولا ينبغي تضمينها في الوثيقة النهائية.

إعداد المواصفات الفنية:

تعتبر مجموعة المواصفات الدقيقة والواضحة شرطاً أساسياً لمقدمي العروض للاستجابة بشكل واقعي وتنافسي لمتطلبات المشتري دون تأهيل عروضهم. يجب صياغة المواصفات للسماح بأكبر قدر ممكن من المنافسة مع تقديم بيان واضح لمعايير التصنيع والمواد وأداء السلع والخدمات المطلوب شراؤها. وهذا يتماشى مع تحقيق أهداف الاقتصاد، الكفاءة والإنصاف، ويضمن استجابة العروض ويسهل مهمة تقييم العرض وشفافيته.

يجب تحديد ملاءمة السلع بوضوح في بداية المواصفات.

يجب أن تشترط المواصفات بأن تكون جميع السلع والمواد التي ينبغي إدراجها جديدة وغير مستعملة ومن أحدث النماذج أو النماذج الحالية. كما يجب أن تتضمن جميع التحسينات الأخيرة في التصميم والمواد، ما لم ينص على خلاف ذلك في المواصفات.

حيثما كان ذلك مناسباً، يجب استخدام المواصفات الفنية العامة الموحدة التي تغطي الصنعة، المواد، التصنيع، ضمان الجودة والاختبار مع عمليات الحذف أو الإضافات للمشتريات المعينة.

يجب توخي الحذر في صياغة المواصفات للتأكد من أنها ليست مقيدة. يجب استخدام المعايير الدولية المعترف بها حيثما أمكن ذلك. عند استخدام معايير معينة أخرى، أي المعايير الوطنية لبلد المشتري، يجب أن تنص المواصفات بوضوح على أن تكون المعدات والمواد وجودة العمل تلبي المعايير الرسمية الأخرى، والتي تضمن على الأقل جودة أو أداءً متساوياً إلى حد كبير مع المعايير المذكورة. يجب تجنب الإشارة إلى الأسماء التجارية وأرقام الكتالوج قدر الإمكان؛ حيثما لا يمكن تجنبها، يجب دائماً اتباعها بالكلمات "أو على الأقل ما يعادلها".

يجب على المواصفات الفنية أن تصف الاختبارات المطلوبة للسلع حسب الاقتضاء.

نص المواصفات الفنية الذي سيتم إدراجه في وثائق العرض من قبل المشتري، حسب الاقتضاء.

رقم العنصر	المواصفات الفنية الكاملة للسلع المطلوبة	

معادلة المعايير والقواعد

حيثما تمت الإشارة في المواصفات الفنية إلى معايير وقواعد محدّدة يجب أن تتوافر بالسلع والمواد التي سيتم تقديمها أو اختبارها، تطبق أحكام الطبعة الحالية الأخيرة أو مراجعة المعايير والقواعد ذات الصلة، ما لم ينص على خلاف ذلك صراحة في المواصفات. عندما تكون هذه المعايير والقواعد محلية أو مرتبطة ببلد أو منطقة معينة، فإن المعايير الرسمية الأخرى التي تضمن تكافؤاً جوهرياً مع المعايير والقواعد المحدّدة ستكون مقبولة.

إسم المشروع:_____

4. الرسومات

هذه الملاحظات لإعداد الرسومات ومعدّة فقط كمعلومات للمشتري أو الشخص الذي يقوم بإعداد وثائق العرض، ولا ينبغي تضمينها في الوثيقة النهائية. عادةً ما يتم ربط الرسومات في فقرة منفصلة، والتي غالباً ما تكون أكبر حجماً من المستندات الأخرى. سيتم تحديد الحجم وفقاً لمقياس الرسومات، والذي يجب ألا يتم تخفيضه إلى الحد الذي تصبح فيه التفاصيل غير مقروءة. عند الاقتضاء، يجب على الجهة الشارية إرفاق المستندات الأخرى ذات الصلة مثل الرسومات والرسوم البيانية والخطط وما إلى ذلك، التي من شأنها مساعدة مقدمي العروض على تقديم العروض المناسبة. قد يُطلب من المورد تقديم رسومات أو عينات إما مع عرضه وإمّا، كما غالباً، للمراجعة قبل التسليم أثناء تنفيذ العقد.

مسودة

إسم المشروع:_____

القسم السابع: شروط وأحكام العقد

يحدّد هذا القسم الشروط والأحكام لاستخدامها في العقد، والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة السلع وخصائص المشروع.

يجب صياغة شروط العقد لتوفير توزيع عادل ومتوازن للمخاطر بين الأطراف وفقاً للمبادئ الرئيسية:

- يجب أن تكون واجبات الأطراف وحقوقها والتزاماتها وأدوارها ومسؤولياتها بشكل عام موافقة لما تتضمنّه شروط العقد، ومناسبة لمتطلبات المشروع؛
- يجب صياغة الشروط الخاصة بشكل واضح لا لبس فيه؛
- يجب أن تكون جميع الفترات الزمنية المحدّدة في العقد للأطراف لأداء التزاماتهم ذات مدة معقولة.
- يجب أن يوفر العقد آلية مناسبة لتسوية المنازعات.

يُنصح الأطراف بالرجوع للمستشار القانوني الخاص بهم لصياغة شروط العقد التي من شأنها أن تعكس تفاصيل مشروع معين.

مسودة

إسم المشروع:_____

أ- الشروط العامة للعقد

1. نطاق التطبيق

ينظّم هذا القسم الأحكام والشروط العامة التي تطّبق على إبرام وتنفيذ عقود اللوازم والسلع والخدمات المرتبطة بها التي تجريها الجهات الشارية المشمولة بأحكام قانون الشراء العام، وهي تطبق بعد إنتهاء إجراءات التلزيم وفور البدء بتنفيذ العقد بعد صيرورته نافذاً لغاية إنتهاء التنفيذ.

يتضمن نطاق التطبيق الإتفاقات الإطارية وكافة العقود الناتجة عن عمليات الشراء الجارية وفق مختلف طرق الشراء المتبّعة.

تُطبق شروط العقد الخاصة في كل ما لا يتعارض مع أحكام العقد العامة.

تُعتمد في التطبيق بالإضافة إلى الأحكام الواردة في هذا القسم المبادئ العامة المتعلقة بالشفافية وحسن النية والمساواة وتحقيق أهداف الشراء العام وتأمين المصلحة العامة بإستمرارية وإضطراد.

2. تعاريف

تُعتمد في سياق تطبيق هذا القسم التعريفات الواردة في قانون الشراء العام رقم 244 تاريخ 19 تموز 2021 إضافة إلى التعريفات التالية:

أ- **القانون أو قانون الشراء العام:** القانون رقم 244 تاريخ 19 تموز 2021.

ب- **العقد:** اتفاق موقّع بين سلطة التعاقد والمورّد أو مقدّم الخدمات غير الإستشارية والناتج عن إجراءات الشراء، وهو يشتمل على وثائق العقد وملاحقه ومتمماته وجميع المستندات المرتبطة به حين التعاقد أو المتفق عليها بين الطرفين في ما بعد وضمن الإطار الزمني التنفيذي للعقد.

ج- **وثائق العقد**: تعني الوثائق المدرجة في اتفاقية العقد، بما في ذلك التعديلات الجارية عليه.

د- **شروط العقد الخاصة**: هي الشروط الخاصة اللتي تتعلق بعقد معيّن وتحدّد أحكامه، وهي تظهر التعديلات الجارية على شروط العقد العامة.

ه- **متطلبات التوريد**: هي الجزء من دفتر الشروط الخاص الذي يحدّد المواصفات الفنية المطلوبة وجداول التسليم والانتهاء والمخططات التي تصف اللوازم أو الأعمال أوالخدمات وقائمة كميات اللوازم أو المواد أو النشاطات أو الخبراء.

و- **سجل الشراء**: السجل المنشأ لدى سلطة التعاقد بمقتضى المادة 9 من قانون الشراء العام والمُضمّن كلّ المعلومات والوثائق المتعلقة بعملية الشراء.

ز- **المنصة الإلكترونية المركزية**: المنصة المنشأة لدى هيئة الشراء العام وفق قانون الشراء.

ح- **الموقع الإلكتروني للجهة الشارية**: الموقع الذي تنشئه سلطة التعاقد وتسجل عليه عملياتها وفق قانون الشراء.

ط- **السلع أو اللوازم:** البضائع والمواد الخام والآليات والمعدات و/أو المواد الأخرى التي يجب على الملتزم أن يؤمنها للمشتري بموجب العقد.

ي- **الخدمات المتصّلة:** الخدمات المرافقة لتوريد اللوازم، مثل التأمين والتركيب والتدريب والصيانة المبدئية وغيرها من التزامات الملتزم تحت العقد إذا وُجدت، إذا كانت قيمتها أقل من قيمة اللوازم المتعلقة بها.

ك- **الجهة الشارية أو سلطة التعاقد**: هي إدارات الدولة أو بلدية أو اتحاد بلديات أو مؤسسة عامة أو جهاز أمني أو عسكري (و الادارات والوحدات التابعة له) أو هيئة ناظمة أو شركة تملك فيها الدولة وتعمل في

إسم المشروع:_____

بيئة احتكارية مطلقة أومرفق عام أو أي شخص من أشخاص القانون العام أو بعثة دبلوماسية في الخارج، وأي شخص من أشخاص القانون العام ينفق مالاً عاماً وفقاً لمنطوق قانون الشراء العام ومراسيمه التطبيقية.

ل- **المورّد**: الشخص الذي يقوم بموجب العقد المبرم مع سلطة التعاقد بتوريد السلع او اللوازم والخدمات ذات الصلة بها نتيجة إجراءات الشراء.

م- **الملتزم**: أي شخص طبيعي أو معنوي أو كليهما معاً، الذي تمت الموافقة على عرضه من قبل سلطة التعاقد (بعد تصديق الإلتزام)، وهكذا ذكر في العقد.

ن- **المستفيد:** الإدارة العامة أو البلدية أو أي هيئة عامة يتم تنفيذ الأعمال في مركزها ولصالحها (في حال انطباقها).

س- **قيمة العقد:** تعني السعر أو البدل المتفق عليه الذي يدفع للملتزم والمحدّد في العقد، وهي قابلة للزيادة أو التخفيض أو التعديل بحسب بنود الاتفاقية ووفقاً لشروط قانون الشراء العام، وتعتبر هذه القيمة شاملة كل الموجبات المتفق عليها والنفقات المتعلقة بها بما فيها الضرائب والرسوم ما لم تنص شروط العقد الخاصة على خلاف ذلك.

ع- **اليوم:** يعني أي يوم من أيام الأسبوع وفق التقويم الميلادي، وفي حال وقوع أول يوم أو آخر يوم من أية مهلة مبينة في العقد يوم عطلة رسمية، يُعتبر يوم العمل التالي بمثابة اليوم الأول أو اليوم الأخير.

ف- **يوم عمل**: أي يوم من أيام الأسبوع باستثناء الأعياد الرسمية وأيام التعطيل الرسمي او القسري الناتج عن قوة قاهرة.

ص- **الكفالة: يقصد بها** جميع أنواع الكفالات أو التأمينات المالية والمصرفية المطلوبة بحسب العقد وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر، الضمان النهائي (أو كفالة حسن التنفيذ) وكفالة السلفات.

ق- **المواصفات الفنية:** هي الوصف الفني او الوظيفي التي تشملها ملفات التلزيم وتحدّد الصفات والوظائف أو الأداء المطلوب للمواد او مميزات منتج اوخدمة ما ملحقة.

ر- **المتطلبات**: تعني وثيقة المواصفات المدرجة في العقد، وكل الإضافات والتعديلات عليها.

ش- **الرسومات:** تعني رسومات البضائع المدرجة في العقد، وأي بيانات وصفية إضافية صادرة عن سلطة التعاقد أو بطلب منها.

ت- **الجداول:** تعني الوثائق (المستندات) التي تتضمن البيانات الزمنية والفنية والإدارية المتعلقة بتنفيذ العقد، والتي تضعها سلطة التعاقد ويكملها الموّرد جزئياً أو كلياً وفق متطلبات العقد. تتضمن هذه الجداول الأسعار وبيانات المواصفات وقوائم الأعداد والكميات وأدلة التركيب والتشغيل والصيانة والمدى الزمني وغير ذلك مما يوضح مقتضيات تنفيذ العقد وضبطه.

ث- **إختبار القبول**: يعني الاختبارات (في حال وجودها) المحدّدة في العقد والتي يتم إجراؤها وفقاً للمواصفات لغرض إصدار "شهادة القبول".

خ- **الممارسات المحظورة:** يقصد بها الممارسات الممنوعة المحدّدة تحت عنوان النزاهة في المادة 110 من قانون الشراء العام.

ذ- **مصطلحات التجارة الدولية:** هي المصطلحات التي تحدّد إلتزامات طرفي العقد، ويكون لها المعنى المحدّد في القواعد المنصوص عليها في النشرة الأخيرة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية في باريس، وهي تطبق في كل ما لا يتعارض مع أحكام العقد.

ض- **موقع التسليم** أو **الموقع** أو **المواقع:** المكان أو الأمكنة المحدّدة في العقد لتسليم و/أو تركيب و/أو تشغيل اللوازم وإنجاز الخدمات المتصلة بها، وذلك بحسب شروط العقد الخاصة.

ظ- **القوة القاهرة:** حدث أو حالة خارجة عن سيطرة طرفي العقد، لا يمكن التنبؤ بها أو دفعها وتجنبها، وليست ناجمة عن الإهمال أو عدم بذل العناية الكافية، ويترتب عليها استحالة التنفيذ أو صعوبته.

إسم المشروع:_____

غ- **فترة مسؤولية العيوب:** الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ الاستلام المؤقت إلى إنتهاء كامل الموجبات العقدية، والتي يضمن خلالها الملتزم تصحيح العيوب المصنعية أو خلافها، والتي قد تظهر في اللوازم خلال هذه الفترة.

أأ- **شهادة تصليح العيوب**: الشهادة الصادرة عن سلطة التعاقد بعد صدور تقرير الإستلام النهائي وبعد انقضاء فترة مسؤولية العيوب وإتمام الملتزم لكل واجباته لهذه الغاية.

بب-**الانتهاء من التنفيذ:** إكمال الملتزم توريد اللوازم وإنجاز الخدمات المتصلة بالعقد بما يتوافق مع الشروط والبنود المدرجة في العقد.

3. وثائق العقد

تعتبر جميع الوثائق المكونة للعقد (بأجزائها كافة) مترابطة ومتكاملة ويفسّر بعضها البعض، وتقرأ إتفاقية العقد كوحدة متكاملة بغض النظر عن تسميات الفقرات أو الفقرات الفرعية؛ ويتم تفسير أحكامها وفق القانون ومراسيمه التطبيقية.

4. القانون السائد

4-1 يُحكم العقد ويجري تنفيذه وفق قانون الشراء العام والقوانين اللبنانية المرعية الإجراء، وعلى الملتزم أن ينفذ جميع التعليمات التي يتلقاها من سلطة التعاقد وفقاً للمادة التاسعة من هذا القسم، ووفق القوانين المرعية الإجراء.

4-2 في حال صدور قانون وضعي لبناني بوجوب تطبيق الأحكام المرعية الإجراء لدى جهة خارجية على تنفيذ العقد، تُطبق هذه الأحكام بقدر تعارضها أو إتساع نطاقها مقارنةً مع القانون اللبناني، ويطبق القانون اللبناني في كل ما لم يرد ذكره فيها صراحةً.

5. التفسير

5-1 إذا تطلب سياق العقد ذلك قد تعني الصيغة المفردة الجمع والعكس صحيح، كما قد تعني عبارة دالة على جندر معين الجندر الآخر أيضاً.

5-2 تضع سلطة التعاقد تعليمات توضيحية للإجابة على الإستفسارات حول شروط العقد.

5-3 يجري تفسير المستندات المكوّنة للعقد حسب درجة الأسبقية التالية:

أ- كتاب القبول النهائي (إذا وجد) أو التبليغ بتصديق الإلتزام.
ب- عقد الالتزام.
ج- شروط العقد الخاصة.
د- شروط العقد العامة.
ه- المواصفات والرسومات.
و- قائمة الكميات.
ز- عرض الملتزم وأية تعديلات أو إيضاحات قانونية عليها خلال عملية التوريد.

6. اللغة

6-1 تعتمد اللغة العربية بشكل مبدئي في مستندات الشراء وفي قرارات سلطة التعاقد. إلا أنه يمكن اعتماد اللغة الانكليزية و/أو الفرنسية مع العربية لكل المراسلات ووضع المواصفات الفنية أو الشروط المرجعية.

6-2 عند التعارض بين النصين العربي والأجنبي يسود الأول على الثاني.

إسم المشروع:_____

7. المهل

7-1 في حال لم يحدّد القانون أو العقد مهلة خاصة لإجراء ما أو تنفيذ موجب معين، تعطي السلطة المتعاقدة للملتزم مهلة لهذه الغاية تكون متناسبة مع طبيعة الإجراء أو تنفيذ الموجب شرط أن لا تقل هذه المهلة عن ثلاثة أيام عمل.

7-2 في احتساب المهل المحدّدة بالأيام والساعات، لا يدخل ضمن المهلة ساعة أو يوم التبليغ أو ساعة أو يوم حصول الواقعة التي نشأت المهلة بسببها.

7-3 تنقضي المهل المحدّدة بالأشهر أو بالسنوات في اليوم المقابل من الشهر الأخير من المهلة وفي حال عدم وجود يوم مقابل تنتهي المهلة في آخر يوم من هذا الشهر.

7-4 تحتسب المهل من منتصف ليل تاريخ ابتداء المهلة حتى انقضاء آخر ساعة من ساعات الدوام الرسمي للعمل المطبق لدى سلطة التعاقد.

7-5 في الشراء الإلكتروني وتقديم المعاملات والمذكرات عبر المنصة الإلكترونية تنتهي المهلة في منتصف ليل اليوم المعيّن لانتهائها.

7-6 إذا صادف آخر يوم في المهلة يوم عطلة رسمية بما فيها يوم الاحد تمدد المهلة إلى أول يوم عمل يليه.

7-7 ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، تكون المهل المعينة في القانون ودفتر الشروط والعقد لاستعمال حق من قبل المكلف مهل إسقاط يؤدي تجاوزها إلى سقوط هذا الحق.

7-8 مع مراعاة أحكام المادة 9 من القانون تُسجَل في سجل الشراء كل القرارات المتعلقة بالمهل وتمديدها والإستجابة لها والمواقف المتخذة ضمنها.

7-9 يعتبر تقديم المستندات المطلوبة واقعا ضمن المهلة القانونية في حال أرسلت هذه المستندات بالبريد العادي أو المضمون أو عبر المنصة الإلكترونية أو في حال قدمت مباشرة إلى سلطة سلطة التعاقد قبل انتهاء هذه المهلة.

8. الشراكة أو إتحاد الشركات أو المؤسسات

8-1 إذا كان الملتزم يتألف من عدة شركاء أو اتحاد شركات أو مؤسسات اجتمعوا لغرض المشاركة في الصفقة، يعتبر جميع الأطراف، مشتركين ومنفردين، مسؤولين أمام سلطة التعاقد عن تنفيذ أحكام العقد، وعليهم أن يعيّنوا طرفاً واحداً للعمل كممثل للجميع يُلزِم الشركاء أو اتحاد الشركات أو المؤسسات.

8-2 لا يجوز تغيير تركيبة أو تشكيلة الشراكة أو إتحاد الشركات أو المؤسسات دون موافقة سلطة التعاقد المسبقة على ذلك.

9. التواصل والتخاطب

9-1 تعلم سلطة التعاقد الملتزمين وتبلغهم بقراراتها وإيضاحاتها كافة بموجب إعلام رسمي يتم إلزامياً على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام، وعلى الموقع الالكتروني للجهة الشارية إن وُجد.

9-2 خلافاً لأيّ نص آخر لا يُعتدّ بأي تبليغ لا يتمّ إلزامياً عبر المنصّة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

9-3 يتم النشر الزامياً على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام، وعلى الموقع الالكتروني للجهة الشارية إن وُجد. كما يجوز، بالإضافة الى ذلك، أن يتمّ النشر عبر أيّ وسيلة أخرى تراها سلطة التعاقد مناسبة، على أن يُعتدّ بتاريخ النشر على المنصة الإلكترونية في كافّة المهل المنصوص عليها في القانون وفي هذا الدفتر.

إسم المشروع:_____

4-9 في الحالات الإستثنائية الحقة، إذا تعذّر على سلطة التعاقد إعتماد التبليغ وفق الآلية أعلاه، يُعتمد التبليغ الجاري بالطرق الإدارية العادية، وعند عدم التمكن من إجراء هذا التبليغ يعتبر الإعلان عن الإجراءات المتخذة الملصق على لوحة الإعلانات على مدخل مكاتب سلطة التعاقد بمثابة تبليغ شخصي، وتسري المهل المرتبطة به من تاريخ اللصق المُبيّن أعلاه.

5-9 على الملتزمين تقديم كتبهم ومطالباتهم خطياً إلى الإدارة او السلطة المتعاقدة، وتعتبر المذكرة مقدّمة رسمياً من تاريخ إستلامها أو من تاريخ سريانها، أيهما يأتي لاحقا.

6-9 لغاية الإعلام والنشر، تحدّد أسماء وعناوين ممثلي الطرفين في شروط العقد الخاصة.

10. نطاق التوريد

يجب أن تكون اللوازم والخدمات المتصلة بها مطابقة لتلك المحدّدة في متطلبات التوريد، وعلى الملتزم أن يؤمن اللوازم والخدمات المتصلة بها كافة وفق ورودها في نطاق التوريد وجدول التسليم والانتهاء، وكما هو محدّد في المادتين 12 و13 أدناه.

11. نفاذ العقد وبدء العمل والتسليم والانتهاء

1-11 بعد إنتهاء فترة التجميد في حال تطبيقها وفق المادة 24 من قانون الشراء العام يدعى الملتزم إلى التوقيع وفق القانون وفي المهل المحدّدة فيه.

2-11 تطبيقاً للمادة 24 من القانون يعلم الملتزم المؤقت بنتيجة التلزيم وإجراءات الوقيع ومهله عبر المنصة الإلكترونية المركزية وعبرالموقع الإلكتروني لدى سلطة التعاقد، ويعتبر اليوم التالي لتاريخ الإعلام عبر المنصة منطلقاً لإحتساب المهلة.

3-11 يعتبر العقد نافذاً بعد توقيع الملتزم والمرجع الصالح لدى سلطة التعاقد عليه.

4-11 يباشر الملتزم بالعمل في الموعد المحدّد أو خلال المهلة المحدّدة في شروط العقد الخاصة.

5-11 مع مراعاة أحكام المادة 29 من هذا القسم (تغيير الكميات والتعليمات وتعديل العقد)، يجب أن يتطابق جدول التسليم الفعلي مع جدول التسليم والانتهاء المذكور في متطلبات التوريد ومع كل تحديث أو تعديل له وفق الأصول.

6-11 تُحدّد مهلة التسليم والانتهاء في شروط العقد الخاصة.

7-11 يقتضي تقديم جميع النماذج والوثائق والرسومات ودلائل التشغيل والصيانة وتفاصيل الشحن ووثائق التسليم/التوزيع والتقارير المطلوبة بحسب العقد في أوقاتها المحدّدة أو المطلوبة من قبل سلطة التعاقد، وهي تعتبر جزءاً أساسياً من مسؤوليات الملتزم للتسليم والانتهاء، وإن التأخير في تقديم التحديث على جدول التسليم أو في تقديم أي من المواد أو المستندات المذكورة أعلاه من شأنه التأخير في تسديد مستحقات الملتزم أو إحتجاز مبالغ تراها سلطة التعاقد مناسبة أو فرض الغرامات المترتبة قانوناً ونظاماً.

8-11 على الملتزم خلال فترة أسبوع من تاريخ توقيع العقد من قبله ومن قبل المرجع الصالح لدى سلطة التعاقد وفق الفقرة 6 من المادة 24 من القانون، أن يقدم إلى سلطة التعاقد برنامج العمل التفصيلي، وعلى أن يبيّن فيه طرق تنفيذ العقد وتأمين البنود المطلوبة وترتيب تتابع جميع الأعمال والنشاطات وتوقيتها، للحصول على موافقة المرجع المختص لدى سلطة التعاقد.

9-11 يقصد بتحديث البرنامج تضمينه ما تمّ القيام به من تقدم في كل النشاطات المطلوبة وتأثير ذلك على النشاطات المتبقية وكذلك تأثيره على تتابع تنفيذ هذه النشاطات.

إسم المشروع:_____

10-11 على الملتزم أن يقدّم إلى سلطة التعاقد (بغرض الحصول على موافقتها) تحديثاً شهرياً للبرنامج وكلما دعت الحاجة إلى ذلك وبناءً على طلب سلطة التعاقد.

11-11 إن موافقة سلطة التعاقد على البرنامج لا تعفي الملتزم من مسؤولياته، وعليه أن يراجع البرنامج ويعيد تقديمه إلى سلطة التعاقد في أي وقت. ويجب أن يبيّن البرنامج المُراجَع تأثير التغييرات التي طرأت على المشروع والأحداث المسببة لأي تأخير أو إعاقة في التنفيذ.

12. المواصفات الفنية والمقاييس والمخططات

1-12 يجب أن تتطابق اللوازم والخدمات المتصلة بها الموردّة والمقدّمة بموجب العقد مع المواصفات والمقاييس الفنية الواردة في دفتر الشروط الخاص بالصفقة (متطلبات التوريد)، وفي حال عدم ذكر معيار أو مقياس معيّن، يجب أن تكون المواصفة المعتمدة معادلة أو أعلى من المقاييس والمعايير الرسمية المعتمدة في دول منشأ اللوازم.

2-12 يجب أخذ موافقة سلطة التعاقد المسبقة قبل بدء التنفيذ، على الرسومات والمخططات والتصاميم والمواصفات التي يعدّها الملتزم من أجل تنفيذ الصفقة؛ على أن هذه الموافقة لا تعفي الملتزم من مسؤولياته عن أعماله.

3-12 في حال حدّدت شروط العقد الخاصة ذلك، يجب أن يقدم الملتزم إلى سلطة التعاقد نماذج جاهزة عن بعض أو كل اللوازم أو السلع موضوع العقد وذلك خلال المهلة المحدّدة لذلك. تبدي سلطة التعاقد رأيها في النماذج المقدّمة في مهلة تحدّدها شروط العقد الخاصة وإلا اعتبرت مقبولة حكماً، وذلك وفق ما يلي:

أ- في حال الموافقة: توقع سلطة التعاقد أو من ينوب عنها على النماذج المقدمة مع ذكر عبارة "صالح للتنفيذ"، ويبلغ الملتزم الموافقة عبر المنصة الإلكترونية المركزية بموجب كتاب يتضمن طلب البدء بتنفيذ الالتزام.

ب- في حال عدم الموافقة: تعاد النماذج للملتزم مرفقة بكتاب يتضمن العيوب ومدة جديدة لإعادة تقديم نماذج جديدة على أن لا تتعدى هذه المدة خمسة أيام عمل تلي تاريخ تبلغ عدم الموافقة، وعلى أن يصار إلى إبداء الرأي بها مجدداً في نفس المهلة المحدّدة أعلاه تلي تاريخ إعادة التقديم. وفي حال عدم الموافقة يعتبر الملتزم ناكلاً .

ج- يُحتفظ بالنماذج الموافق عليها لدى سلطة التعاقد وتسلم عند الحاجة إلى لجنة الاستلام المختصة ليتم الاستلام على أساسها.

4-12 يحق للملتزم أن يرفع مسؤوليته عن أي تصميم أو بيانات أو مخططات أو مواصفات أو وثائق أو تعديلات مقدمّة أو مصممة من قبل سلطة التعاقد أو بالنيابة عنها، على أن يسلم إشعاراً بإخلاء المسؤولية إلى سلطة التعاقد. يستثنى من إخلاء المسؤولية هذا، مسؤولية الملتزم التدقيق والتأكد من صحة تلك البيانات والمخططات والمواصفات والوثائق وتعديلاتها وملاءمتها للغاية المنشودة وهدف الاستعمال والسلامة وذلك كما هو متوقع بشكل منطقي من ملتزم خبير في مجال الصفقة.

5-12 يجب أن تنطبق كل المقاييس وقواعد التنفيذ والإصدار أو النسخ المعدلة لهذه القواعد والمقاييس مع تلك المحدّدة في جدول المتطلبات، ويقتضي أخذ موافقة سلطة التعاقد المسبقة على أي تعديل لهذه المواصفات، على أن يجري كل تعديل ممكن وفق المادة 29 من هذا القسم (تغيير الكميات والتعليمات وتعديل العقد).

13. التغليف والمستندات

1-13 يجب على الملتزم أن يؤمن شحن اللوازم إلى وجهتها النهائية المذكورة في العقد، بطريقة تضمن عدم إتلافها أو إلحاق أي ضرر بها. يجب أن يكون التغليف، طوال فترة النقل، كافٍ لتحمل العوامل الطبيعية والظروف القاسية والتعرض لدرجات الحرارة المتطرفة، والأملاح والتعرق وهطول الأمطار والتخزين في أماكن مفتوحة في حال إجازته بحسب نوع السلع. كما يجب أن يراعي حجم ووزن صناديق التغليف بُعد الوجهة النهائية للوازم وغياب مرافق التعامل مع الحمولات الثقيلة في جميع مراحل النقل.

إسم المشروع:_____

2-13 يجب أن تتوافق عملية التغليف، ووضع العلامات المناسبة والتوثيق داخل وخارج المغلفات مع المتطلبات الخاصة المنصوص عليها في العقد، ومع كل المتطلبات الأخرى المحدّدة في شروط العقد الخاصة، أو أية تعليمات صادرة عن سلطة التعاقد وفق الأصول.

14. قيمة العقد

1-14 تكون قيمة العقد ثابتة وفق المادة 29 من القانون، ولا تقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محدّدة وفقا لشروط التعديل والمراجعة المنصوص عليها صراحة في ملفات التلزيم وفي الحالات الاستثنائية التالية:

أ- تطبيقا لمعادلات تستند إلى مؤشرات أسعار رسمية محلية وعند الإقتضاء دولية يجري إعتمادها مسبقاً في شروط العقد الخاصة أو تعتمد لاحقاً بقرارات تصدر عن المراجع الصالحة وفق الأصول، وعلى أن تكون هذه المعادلات محتوية على عناصر تؤثر مباشرة في أسعار اللوازم المقدَمة أو المواد المستعملة في تصنيعها وتوريدها؛

ب- تطبيقا لتعديلات ضريبية لا سيما على قانون الضريبة على القيمة المضافة في حال كان لها تأثير مباشر على أسعار اللوازم المقدّمة والخدمات المتصلة بها؛

ج- عندما تبرز الحاجة إلى كميات إضافية لسلع أو معدات أو تكنولوجيا أو خدمات يقوم بتقديمها نفس المورد لأسباب تتعلق بتوحيد المواصفات أو بسبب الحاجة إلى التوافق مع السلع، أو المعدات أو التكنولوجيا أو الخدمات الموجودة، مع الأخذ في الاعتبار فعالية عملية الشراء الأصلية في تلبية احتياجات سلطة التعاقد، وعلى الا تتخطى قيمة الإضافة 20% من قيمة العقد الاساسي الإجمالية، وأن لا تتجاوز الإضافة على أي بند من العقد نسبة 30% من قيمته، وعلى ان تكون امكانية الاضافة محدّدة وملحوظة في دفتر الشروط، وأن تتم المحاسبة وفق السعر الأساسي المتفق عليه أو بأدنى منه.

د- في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 46 من قانون الشراء العام؛ وعلى أن تحدّد الأسعار في هذه الحالة إنطلاقاً من الصفقة الأساسية عند توفر بنود مماثلة أو وفق تحليل أسعار يتوافق مع أسعار السوق يجري التثبت منه وفق الأصول وتضع به سلطة التعاقد تقريراً ينشر على المنصة الإلكترونية.

ه- عندما تصدر قوانين أو مراسيم من شأنها التأثير على قيمة العقد أثناء تنفيذه، وعلى أن يُعلّل ذلك بموجب تقرير من سلطة التعاقد.

2-14 على الملتزم أن يقدّم إلى سلطة التعاقد تحليل سعر كل بند من بنود قائمة الكميات.

15. شروط الدفع

1-15 تدفع قيمة العقد بعد تنفيذه وفقاً لأحكام المادة 5 من قانون الشراء العام.

2-15 يمكن أن تحدد شروط العقد طريقة دفع بحسب مراحل التنفيذ او بحسب المنجزات، على ان تتناسب الدفعات مع تقدم التنفيذ، وعلى ألا تتجاوز تسعة أعشار المبلغ المستحق، ويبقى العشر موقوفاً في الخزينة إلى أن يتم الاستلام النهائي.

3-15 تردّ التوقيفات العشرية عند الاستلام النهائي إذا كان العقد لا يحدّد مدة لضمان اللوازم، وذلك بعد أن يسدد الملتزم الذمم التي تكون قد ترتبت عليه تطبيقاً لأحكام العقد، ويمكن لسلطة التعاقد ان تكفّ عن اقتطاع التوقيفات العشرية عندما تغطي الضمانات المعطاة مخاطر ما تبقى من تنفيذ العقد. كما يعود لها استبدال التوقيفات العشرية بضمانة موازية. تحدّد شروط العقد الخاصة التفاصيل والآلية.

4-15 تطبيقاً للفقرة 3 أ من المادة 37 من قانون الشراء العام رقم 2021/244، يمكن لسلطة التعاقد إعطاء الملتزم سلفات لا تتخطّى //20// عشرين بالمئة من قيمة العقد، وعلى ألا تتجاوز في أيّ حال السقف المالي المحدّد في القانون أو المعدّل بناءً على توصية هيئة الشراء العام وبموجب مرسوم متّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيسه. يمكن لسلطة التعاقد تجاوز السقف المحدّد في هذه الفقرة وإعطاء الملتزم سلفات لقاء كفالات

إسم المشروع:_____

مصرفية بعد إبلاغ هيئة الشراء العام، وتُعاد الكفالة المصرفية إلى الملتزم عند حسم كامل مبالغ السلفات المترتبة عليه، وعلى أن تحدّد هذه الإمكانيات وشروطها مسبقاً في شروط العقد الخاصة.

15-5 يجب أن يقدّم الملتزم -عند إتمام جميع الالتزامات المبرمة في العقد- مطالبةً مالية خطية لسلطة التعاقد حسب الأصول، مرفقة بالكشوفات والفواتير التي تصف اللوازم والخدمات المتصلة بها المنفذة ووثائق التسليم الموقّعة، وبالوثائق الضرورية وفق المادة 11 من هذا القسم (نفاذ العقد وبدء العمل والتسليم والانتهاء) والمادة 31 من القانون، بالاضافة إلى المستندات القانونية الضرورية، وذلك خلال مهلة لا تتجاوز 14 يوم عمل.

15-6 على سلطة التعاقد إبداء موافقتها على الكشوفات أو تعديلها خلال فترة لا تتجاوز الشهر من تاريخ ورود طلب الملتزم المشار إليه في الفقرة السابقة.

15-7 تصرف سلطة التعاقد الدفعات المطابقة للأصول خلال 90 يوماً من تاريخ استلام الفواتير الصحيحة وأي وثائق أو مستندات ذات صلة وقبول سلطة التعاقد لها.

15-8 يمكن تعديل المهل المشار إليها في الفقرات 5 و 6 و7 في شروط العقد الخاصة شرط بيان الأسباب وإبلاغها من هيئة الشراء العام.

15-9 إن مخالفة أحكام هذه المادة تعرض سلطة التعاقد والملتزم والمسؤولين فيهما للعقوبات المنصوص عليها في المادة 112 من القانون.

16. الضرائب والرسوم

16-1 تشمل الأسعار من حيث المبدأ وعند عدم وجود نص معاكس في شروط العقد الخاصة جميع الضرائب والرسوم بما فيها الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة.

16-2 في توريد السلع المصنعَة خارج لبنان يتحمل المورد المسؤولية الكاملة عن جميع الضرائب والرسوم المفروضة في الخارج وكذلك الرسوم والضرائب المفروضة داخل لبنان في حال كان التسليم مشترطاً داخل الأراضي اللبنانية.

16-3 في توريد السلع المصنعة داخل الدولة اللبنانية، يتحمل المورد المسؤولية الكاملة عن جميع الضرائب والرسوم ورسوم الترخيص والمصاريف كاملة حتى تسليم البضائع المتعاقد عليها إلى سلطة التعاقد.

16-4 عند وجود إعفاءات ضريبية أو تخفيضات أو علاوات أو إمتيازات للمورد في لبنان، تقوم السلطة المتعاقدة بتسهيل وتيسير إجراءات تمكين المورد من الإفادة من هذه الوفورات وفق القانون.

17- حقوق النشر

عند عدم النص صراحةً على العكس، تظل ملكاً للمورد حقوق التأليف والنشر في جميع المخططات والوثائق والمستندات والبيانات والرسومات وجميع المواد الأخرى التي تحتوي على البيانات والمعلومات المقدّمة من الملتزم إلى سلطة التعاقد، أما إذا قدمت مباشرة من المورد أو بواسطته إلى سلطة التعاقد من قبل طرف ثالث، بما في ذلك مزودي المواد، تبقى حقوق النشر مسجّلة بإسم هذا الطرف الثالث.

18- المعلومات السرية

18-1 مع مراعاة المادة 6 من القانون، يتقيّد الملتزم بالسرية التامة، وبعدم الإفصاح عن أية وثائق أو بيانات أو معلومات قدمت له أو اكتشفها قبل أو خلال توقيع العقد أو تنفيذه أو إلغائه، وتتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالعقد لأي طرف ثالث، دون الحصول على موافقة سلطة التعاقد الخطية. يستثنى من هذه السرية المعلومات أو البيانات أو الوثائق الضرورية والتي يحتاج الملتزم إلى الإفصاح عنها إلى العاملين لديه لتنفيذ جزء من العقد

إسم المشروع:_____

بحسب الأصول. وفي هذه الحالة يجب على الملتزم أن يحصل على التزام بالسرية من هؤلاء العاملين مشابه لذلك الذي التزم به وفق شروط العقد العامة.

18-2 لا يحق لسلطة التعاقد أو الملتزم، استخدام أي من الوثائق والمعلومات والبيانات التي يحصل عليها كل منهما من الطرف الثاني لأي غرض لا يتعلق بالعقد المبرم بينهما.

18-3 لا يسري موجب التقيد بالسرية وفق هذه المادة على المعلومات التالية:

أ- إذا دخلت هذه المعلومات في المجال العام لسبب خارج عن إرادة الطرف الملتزم؛

ب- إذا أثبت الملتزم إمتلاكه للمعلومات وقت تسليمها، وأنه حصل عليها بطرق قانونية أخرى ليس لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بسلطة التعاقد؛ أو

ج- إذا حصل عليها الملتزم بشكل قانوني من طرف ثالث غير ملزم بتعهد بالسرية.

18-4 تبقى أحكام هذه المادة ملزمة حتى بعد إلغاء أو تنفيذ العقد.

19. التعاقد من الباطن

لا يحق للملتزم أن يتعاقد مع ملتزمين من الباطن لتنفيذ أجزاء من العقد.

20. كفالة حسن التنفيذ: الضمان النهائي

20-1 يجب أن يقدّم الملتزم إلى سلطة التعاقد، خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه تصديق الالتزام، كفالة حسن التنفيذ أو الضمان النهائي. يحدّد مبلغ ضمان حسن التنفيذ بنسبة مئوية لا تزيد عن عشرة بالمائة من قيمة العقد، ويمكن أن تخفّض لغاية الخمسة بالمئة بحسب طبيعة العقد والشخص المتعاقد معه، على أن تحدّد صراحة في شروط العقد الخاصة، وفي حال إغفال ذلك تكون نسبتها عشرة بالمئة.

20-2 يكون ضمان حسن التنفيذ إما نقداً يدفع إلى صندوق الخزينة أو إلى صندوق سلطة التعاقد، وإما بموجب كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه، صادر عن مصرف مقبول يبين انه قابل للدفع غب الطلب ويتجدد ضمناً.

20-3 يظل الضمان النهائي ساري المفعول حتى 30 يوماً بعد تاريخ الاستلام النهائي الجاري وفق محضر استلام نهائي تضعه لجنة استلام وفق الأصول والذي يؤخذ أساساً لقيام سلطة التعاقد بإعادة هذا الضمان إلى الملتزم.

20-4 يحق لسلطة التعاقد تخفيض قيمة الضمان النهائي بعد الإستلام المؤقت إذا تحدّد ذلك مسبقاً في شروط العقد الخاصة.

20-5 تدفع عوائد الضمان النهائي لسلطة التعاقد كتعويض، غير حصري، عن أي خسارة تنتج عن إخفاق الملتزم في الانتهاء من إلتزاماته بحسب العقد أو لإقتطاع مبالغ مستحقة لسلطة التعاقد.

20-6 يُعفى الملتزم من ضمان حسن التنفيذ في الحالات المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة 35 من القانون معطوفة على الفقرة الخامسة من المادة 46 من القانون عينه، وهي تلك المتعلقة بالتعاقد مع اشخاص القانون العام وفي حالات الشراء بالفاتورة.

21. التأمين

21-1 تحدّد شروط العقد الخاصة التأمين على اللوازم الموردّة بموجب العقد ضد حوادث الضياع أو التلف أو الضرر الناتج عن التصنيع والشراء والنقل والتخزين والتسليم.

إسم المشروع:_____

2-21 يقدّم الملتزم تحت إسم مشترك يتضمن سلطة التعاقد والملتزم والجهة المستفيدة (عند الإنطباق)، تأميناً معقوداً لدى شركة تأمين مقبولة لتغطية الفترة بين بداية سريان مفعول العقد وحتى نهاية فترة مسؤولية تصليح العيوب.

3-21 تُحدّد قيمة التأمين بما يعادل 110% (مئة وعشرة بالمئة) من قيمة العقد ويبلغ المسموح بحسمه أو استقطاعه بمئة ألف ليرة لبنانية أو أي مبلغ آخر يحدّد في شروط العقد الخاصة، وذلك للأحداث التالية والتي تقع تحت مسؤولية الملتزم:

أ- الخسارة أو الضرر اللاحق باللوازم أو السلع أو التجهيزات أو المواد خلال عملية النقل وفقاً لـ Incoterms المعمول بها.

ب- خسارة أو ضرر اللوازم أو التجهيزات أو المواد.

ج- خسارة أو ضرر المعدات.

د- خسارة أو ضرر لاحق بالأملاك ومواقع العمل (ما عدا اللوازم والتجهيزات والمواد والمعدات) والتي لها علاقة بالعقد.

ه- إصابات أشخاص أو وَفَيَات.

4-21 يقدّم الملتزم شهادات وبوالص التأمين لسلطة التعاقد للموافقة عليها قبل تاريخ بدء العمل.

5-21 يخصص التأمين لدفع التعويضات المقابلة لتغطية الخسارة أو الأضرار الناتجة عن العقد.

6-21 إذا لم يقدم الملتزم بوالص التأمين أو الشهادات المطلوبة، حق لسلطة التعاقد أن تبرم التأمين عوضاً عن الملتزم وأن تسترد الأقساط التي سددتها من الدفعات المستحقة له، أما إذا لم تترتب له مستحقات حق لها إعتبار هذه المبالغ ديناً عليه يجري تحصيلها وفق الأصول.

7-21 لا يمكن إجراء أية تغييرات في شروط التأمين بدون موافقة سلطة التعاقد.

22. الاختبار والفحص المخبري و/أو الهندسي

1-22 يتوجب على الملتزم أن يقوم، على نفقته الخاصة، بالاختبار والفحص المخبري و/أو الهندسي اللازم على اللوازم والخدمات المتصلة بها والمحدّدة في شروط العقد الخاصة.

2-22 يمكن أن تتم الإختبارات والفحوص المخبرية و/أو الهندسية في مقر الملتزم، أو المُصَنِّع، عند التسليم و/أو في مكان وصولها إلى وجهتها النهائية أو في أي مكان آخر في لبنان او الخارج بحسب ما هو مبيَن في شروط العقد الخاصة.

3-22 يحق لسلطة التعاقد أو الممثل عنها حضور الاختبار او الفحوص المخبرية و/أو الهندسية المجراة بموجب الفقرة السابقة، على أن تتحمل سلطة التعاقد جميع تكاليفها ونفقاتها الشخصية الناتجة عن حضورها، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تكاليف السفر والإقامة.

4-22 على الملتزم أن يبلّغ مسبقاً سلطة التعاقد قبل إجرائه الإختبار والفحص المخبري و/أو الهندسي، يعلمها فيه بالتاريخ والمكان الذي سيجرى فيهما. وعليه أن يحصل على تصريح أو موافقة المصنَع أو أي طرف ثالث له علاقة، على حضور سلطة التعاقد أو ممثلها مثل هذا الاختبار و/أو الفحص المخبري و/أو الهندسي.

5-22 يحق لسلطة التعاقد أن تطلب من الملتزم القيام بأي اختبار و/أو فحص مخبري و/أو هندسي غير مدرج في العقد إذا وجدته ضرورياً للتأكد من أن خصائص وأداء هذه اللوازم مطابقين للمواصفات والقواعد والمقاييس الفنية المبينة في العقد، شرط أن تضاف التكاليف والنفقات المعقولة المترتبة على الملتزم لإجراء هذا الاختبار و/أو الفحص مخبري و/أو الهندسي إلى قيمة العقد. كما يجب الأخذ بأي تأخير في تواريخ التسليم وتواريخ الانتهاء

إسم المشروع:_____

والإلتزامات الأخرى المتأثرة والذي يسببها هذا الاختبار و/أو الفحص المخبري و/أو الهندسي في سير التصنيع و/أو تنفيذ الملتزم لالتزاماته بموجب العقد.

6-22 على الملتزم أن يقدّم تقريراً لسلطة التعاقد بنتائج جميع عمليات الإختبارات والفحوص المخبرية و/أو الهندسية التي يتم إجراؤها وذلك فور انتهاء كل اختبار أو فحص مخبري و/أو هندسي.

7-22 يحق لسلطة التعاقد رفض اللوازم أو أي جزء منها يثبت الإختبار و/أو الفحص المخبري و/أو الهندسي عدم مطابقتها للمواصفات، وعلى الملتزم أن يقوم بإصلاح أو بتبديل هذه اللوازم المرفوضة أو إجراء التعديلات اللازمة عليها لجعلها مطابقة للمواصفات على نفقته الخاصة، وأن يعيد إجراء الاختبار و/أو الفحص المخبري و/أو الهندسي على نفقته بعد تبليغ سلطة التعاقد مسبقاً وفق الفقرة 4 من هذه المادة.

8-22 إن موافقة الملتزم على إجراء أي اختبار و/أو فحص مخبري و/أو هندسي وحضور سلطة التعاقد أو ممثل عنها وإصدار أي تقرير مطلوب بموجب الفقرة 6 من هذه المادة، لا يعفي الملتزم من أي كفالات أو التزامات أخرى مبينة في العقد.

23. مسؤولية الملتزم وسلطة التعاقد

1-23 على الملتزم توريد اللوازم المطلوبة والخدمات المتعلقة بها وفق المواد 10 و11 و12 و13 أعلاه وطبقاً للأحكام المنصوص عليها في الشروط الخاصة للعقد وهو يعتبر مسؤولاً عن سلامة جميع الأنشطة المنفذّة في مواقع العمل، وعليه، مع الإحتفاظ بالمادة 19 أعلاه، إنجاز المهام والمواد بواسطة عمّاله وموظفيه ولا يحق له إستبدال العمال والخبراء الأساسيين إلا بآخرين موازين من حيث الخبرة والإمكانات وبعد موافقة سلطة التعاقد.

2-23 على الملتزم تطبيق وتنفيذ شروط الإستدامة والصفقات الخضراء المنصوص عليها في متطلبات التوريد بهدف تقليص الأثر البيئي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة.

3-23 بالإضافة إلى المسؤوليات الأخرى التي قد تترتب قانوناً أو بموجب العقد، يتحمل الملتزم مسؤولية المخاطر التالية التي تقع خلال الفترة الممتدة من تاريخ بدء العمل وحتى تاريخ إصدار شهادة إصلاح العيوب:

أ- مخاطر إصابات أشخاص و/أو وفاة و/أو خسارة و/أو أضرار الأملاك والتي تحدث نتيجة تنفيذ الصفقة و/أو الإهمال و/أو خرق الاتفاق والواجبات و/أو عرقلة أي حق قانوني بواسطة الملتزم أو أي شخص تمّ توظيفه – أو التعاقد معه – بواسطة الملتزم.

ب- مخاطر الضرر الواقع على اللوازم و/أو التجهيزات و/أو المواد و/أو المعدات، الناتج عن خطأ من الملتزم أو أي شخص تمّ توظيفه – أو التعاقد معه – بواسطة الملتزم، أو خطأ آخر كان بإمكان الملتزم الحد من تأثيره السلبي أو مخاطره، ولم يفعل.

ج- مخاطر الضرر الحاصل خلال الشحن بوسائله كافة، والذي تقع مسؤوليته على عاتق الملتزم بمقتضى العقد.

د- مخاطر العيوب وتصحيحها في اللوازم وتاريخ إنهائها وكذلك في التجهيزات والمواد والمعدات والخدمات ذات الصلة.

4-23 لا يجوز للملتزم توظيف أو استخدام العمالة القسرية أو الأشخاص المعرضين للاتجار، كما هو موضح في الفقرات الفرعية وفق الآتي:

أ- يشمل العمل القسري أي عمل أو خدمة لا يتم تنفيذها طواعية، ويتم انتزاعها من شخص تحت تهديد القوة أو العقوبة، ويشمل ذلك أي نوع من العمل غير الطوعي أو الإجباري واية ترتيبات تعاقد عمل مماثلة

ب- لا يجوز للملتزم توظيف أو تشغيل طفل دون سن (14) عاما.

إسم المشروع:_____

ج- لا يجوز للملتزم توظيف أو تشغيل طفل بين الحد الأدنى للسن (14) عاما و (18) عاماً بطريقة من المحتمل أن تكون خطرة أو تتعارض مع تعليم الطفل، أو تكون ضارة بصحة الطفل أو التنمية الجسدية أو العقلية أو الروحية أو الأخلاقية أو الاجتماعية له.

د- يعتبر العمل خطراً على الأطفال إذا كان من المحتمل بحكم طبيعته أو الظروف التي يتم تنفيذها فيه أن يعرض صحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقهم للخطر، وتشمل أنشطة العمل المحظورة على الأطفال:
- العمل الذي يرتبط به اعتداء جسدي أو نفسي أو جنسي؛
- العمل تحت الأرض أو تحت الماء أو العمل على ارتفاعات أو في الأماكن الضيقة؛
- العمل بآلات أو معدات أو أدوات خطرة، أو تنطوي على مناولة أو نقل أحمال ثقيلة؛
- العمل في بيئة غير صحية تعرض الأطفال لمواد أو عوامل أو عمليات خطرة أو لدرجات حرارة أو ضوضاء أو اهتزازات تضر بالصحة؛
- العمل في ظل ظروف صعبة مثل العمل لساعات طويلة أو أثناء الليل أو في الحجز في مرافق صاحب العمل.

ه- يجب على الملتزم الامتثال لجميع التشريعات والارشادات المتعلقة بالصحة والسلامة المعمول بها وأي متطلبات أخرى مذكورة في وثائق العقد.

و- يجب على الملتزم الامتثال للالتزامات الإضافية المحدّدة في الشروط الخاصة للعقد.

5-23 تلتزم سلطة التعاقد تأمين التسهيلات والظروف المناسبة لتنفيذ العقد، فتجيب تساؤلات الملتزم ضمن مهلة معقولة وتمكنه من الوصول إلى مكان التنفيذ، وتتيح الرسومات والمعلومات المطلوبة والمنصوص عنها في الشروط الخاصة، كما تعمل على الإشراف والإستلام والدفع في المهل المحدّدة دون أي تأخير غير مبرر.

24. التعويضات المقطوعة

باستثناء البنود المنصوص عليها في المادة 28 أدناه (الظروف القاهرة)، وفي حال أخفق الملتزم في تسليم جميع اللوازم المطلوبة، أو أي منها، في المهلة أو المهل المحدّدة في العقد، يحق لسلطة التعاقد دون الإخلال ببنود العقد الأخرى، حسم مبلغ من قيمة العقد كتعويضات مقطوعة، مساوٍ للنسبة المحدّدة في شروط العقد الخاصة لسعر التسليم للوازم المتأخرة أو الخدمات غير المنفذة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه حتى يتم تسليمها أو تنفيذها الفعلي. وفي حال الوصول إلى الحد الأعلى يحق لسلطة التعاقد فسخ العقد بموجب المادة 31 أدناه وتغريم الملتزم بتعويضات إضافية.

25. الضمانة المصنعية

1-25 يضمن الملتزم أن جميع اللوازم المقدّمة جديدة وغير مستخدمة ومن أحدث طراز وتتضمن التطورات في التصميم والمواد كافة ما لم يرد غير ذلك في شروط العقد الخاصة.

2-25 يكفل الملتزم خلو اللوازم من أية عيوب ناتجة عن أي إغفال منه أو ناتجة عن التصميم أو المواد أو التصنيع، والتي قد تظهر تحت ظروف الاستخدام الطبيعية الموجودة في دولة الوجهة النهائية.

3-25 يجب أن يستمر سريان مفعول ضمان اللوازم أو أي جزء منها (36) شهراً من تاريخ الاستلام المؤقت ما لم تحدّد فترة غير تلك في شروط العقد الخاصة.

4-25 تبلغ سلطة التعاقد الملتزم بأية عيوب تظهر في اللوازم وطبيعة هذه العيوب. وعلى الملتزم القيام فوراً بالكشف الميداني العاجل للتأكد من طبيعة العيب.

5-25 يقوم الملتزم بإصلاح أو تبديل هذه اللوازم أو الجزء المتضرر منها دون حساب أية تكلفة إضافية على سلطة التعاقد، وذلك خلال الفترة المحدّدة في شروط العقد الخاصة. تتجدد فترة الضمانة المصنعية لكل سلعة يتم

إسم المشروع:_____

تصحيح العيب فيها أو إستبدالها من تاريخ قبول سلطة التعاقد هذا التصليح أو الإستبدال وللفترة المذكورة في الفقرة الفرعية 3 أعلاه.

6-25 إذا أخفق الملتزم خلال الفترة المذكورة في الفقرة السابقة في إصلاح أو تبديل اللوازم، يحق لسلطة التعاقد أن تأخذ أي إجراء إصلاحي تراه ضرورياً على نفقة ومسؤولية الملتزم.

26. المسؤولية الناتجة عن براءات الاختراع

1-26 يضمن الملتزم ويعوض ويبرئ، وفق الفقرة 2 أدناه، سلطة التعاقد وموظفيها والمسؤولين الذين يعملون لديها من وضد جميع القضايا أو الأفعال أو الإجراءات الإدارية أو الدعاوى أو المطالبات أو الخسائر أو الأضرار أو التكاليف أو أية مصاريف بما فيها أتعاب المحاماة ومصاريفها، والتي قد تتعرض لها نتيجة انتهاك أو اتهام بانتهاك أي من براءات الاختراع، أو النماذج أو التصاميم المسجّلة أو العلامات التجارية أو حقوق النشر أو أي حق آخر من حقوق الملكية الفكرية المسجلة أو الموجودة بأي صورة أخرى وقت توقيع العقد بسبب ما يلي:

أ- تصميم اللوازم الهندسي والفني والتقني والمصنعي؛

ب- تركيب اللوازم وتشغيلها وصيانتها من قبل الملتزم أو استخدامها في لبنان؛

ج- بيع منتجات هذه اللوازم في أي دولة كانت.

2-26 إذا اتخذت أية إجراءات أو وجهت أية دعاوى ضد سلطة التعاقد بسبب أحد الأمور المشار إليها في الفقرة السابقة أو أي أمور مشابهة، تبلغ سلطة التعاقد الملتزم بها وبالتوجيهات اللازمة لمتابعة ومعالجة الموضوع؛ ومن تلك التوجيهات المحتملة أن يقوم الملتزم، على نفقته الخاصة وبإسم سلطة التعاقد، بإجراءات أو دعاوى أو أية مفاوضات للتوصل إلى تسوية لمثل هذه الإجراءات أو الدعاوى.

3-26 إذا لم يبلغ الملتزم سلطة التعاقد بنيته اتخاذ أية إجراءات أو دعاوى خلال ثمانية وعشرين يوماً من تاريخ التبليغ، حق لسلطة التعاقد أن تتخذ الإجراءات الضرورية بنفسها أو بواسطة طرف ثالث وعلى نفقة الملتزم الكاملة.

4-26 تعمل سلطة التعاقد، بناء على طلب من الملتزم، بتوفير المساعدة الممكنة في إقامة مثل هذه الإجراءات أو الدعاوى، على أن يتم تعويضها من قبل الملتزم عن أية تكاليف إضافية تنتج عن هذه المساعدة.

5-26 على سلطة التعاقد أن تعوض وتبرّئ الملتزم وموظفيه والمسؤولين الذين يعملون في خدمته من واتجاه جميع القضايا أو الأفعال أو الإجراءات الإدارية أو الدعاوى أو المطالبات أو الخسائر أو الأضرار أو التكاليف أو أية مصاريف بما فيها أتعاب المحاماة ومصاريفها، والتي قد يتعرض لها الملتزم نتيجة انتهاك أو اتهام بانتهاك أي من براءات الاختراع، أو النماذج أو التصاميم المسجلة أو العلامات التجارية أو حقوق النشر أو أي حق آخر من حقوق الملكية الفكرية المسجلة أو الموجودة بأي صورة أخرى وقت توقيع العقد الناتجة عن أو على صلة بأي تصميم، أو بيانات أو مخططات أخرى قدمت إلى الملتزم من قبل سلطة التعاقد أو بالنيابة عنها (أي من قبل طرف ثالث).

6-26 لا يغطي هذا التعويض أي استخدام للبضائع أو أي جزء منها لغير الغرض المشار إليه في العقد أو المستنتج بشكل منطقي منه، كما أنه لا يشمل أي انتهاك ناتج عن استخدام بضائع أو أي جزء منها أو أية لوازم، تم إنتاجها بواسطة معدات أو آلات أو مواد أخرى أو بالاشتراك معها مما لم يتم توفيرها من قبل المورد بموجب العقد.

إسم المشروع:_____

27. التعديل في القوانين والأنظمة

1-27 مع مراعاة المادة 14 من هذا القسم، إذا حصل تعديل في القوانين أو الأنظمة النافذة في لبنان خلال فترة الخمسة أيام السابقة للتاريخ المحدّد لتقديم العروض، وكان من شأنه إحداث تبدلٍ في تطبيق أو تفسير العقد من قبل السلطات اللبنانية المختصة، وبشكل يؤثر على تاريخ التسليم او قيمة العقد، فعلى سلطة التعاقد أن تتخذ قراراً معللاً تعكس فيه التغيير أو التعديل على قيمة العقد ومدة التسليم او التنفيذ صعوداً أو نزولاً شرط ألا تتخطى قيمة الإضافة أو النقصان ٣٠٪ من قيمة العقد الاساسي.

2-27 لا تعدّل قيمة العقد زيادة أو نقصاناً بشكل منفصل تطبيقاً لهذه المادة إذا كانت أسبابها معلومة ومحسوبة في معادلات تعديل الأسعار، ويجب أن يعمل بهذه المعادلات كما هي.

28. الظروف القاهرة

1-28 إذا حالت ظروف قاهرة أو إستثنائية خارجة عن إرادة الملتزم دون التسليم في المدة المحدّدة وبالشكل المحدّد في العقد، يتوجب على الملتزم أن يعرضها فوراً، وكحد أقصى خلال مهلة 10 أيام من تاريخ حدوث الظرف القاهر، وبصورة خطية على سلطة التعاقد التي يعود لها وحدها الحق في تقدير هذه الظروف وقبولها أو رفضها وعلى الملتزم الرضوخ لقرار سلطة التعاقد في هذا الشأن. لا يعتدّ بأي إشعار، من هذا النوع، يرد من الملتزم بعد إنتهاء هذه المهلة.

2-28 على الملتزم أن يُحذِّر سلطة التعاقد في أول فرصة ممكنة من احتمال وجود ظروف أو أحداث في المستقبل قد تؤثر سلباً على جودة العمل أو تؤخر تنفيذ اللوازم أو الخدمات المتصلة بها. ولسلطة التعاقد ان تطلب من الملتزم تقييماً للتأثير المتوقع للظروف أو الأحداث المستقبلية على جودة العمل وتاريخ أو تواريخ الانتهاء. ويجب أن يقدم الملتزم هذا التقييم بأسرع وقت ممكن وبحسب متطلبات سلطة التعاقد.

3-28 يقوم الملتزم، بالتعاون مع سلطة التعاقد، بتقديم ودراسة إقتراحات كيفية تلافي أثر تلك الظروف والأحداث أو التقليل من أثرها، وعليه تنفيذ تعليمات سلطة التعاقد نتيجة لذلك، والعمل بجديّة لتلافي تأثير الظروف القاهرة سلبياً على مجريات تنفيذ العقد.

4-28 على الملتزم تسجيل الظروف الطارئة أو التي من المتوقع حدوثها في سجل خاص لهذه الغاية ويقوم بتيويمه وتقديمه إلى سلطة التعاقد بشكل دوري عند الإقتضاء.

5-28 يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد اذا تعذر على الملتزم القيام بأي من إلتزاماته العقدية بنتيجة القوة القاهرة.

29. تغيير الكميات والتعليمات وتعديل العقد

1-29 في التعليمات والتغييرات والتعديلات غير الموجبة للتعويض:

أ- يحق لسلطة التعاقد زيادة أو إنقاص كمية أي بند بنسبة لا تتعدى تلك المحدّدة في شروط العقد الخاصة من كمية هذا البند شرط ألا تتعدى قيمة الزيادة او النقصان لكامل البنود المعدّلة النسبة المحدّدة في جدول البيانات من قيمة العقد الإجمالية، وذلك دون أن يكون للملتزم أي حق بالرفض أو المطالبة بأي عطل أو ضرر أو تعويض إضافي من جراء هذا التدبير.

ب- يحق لسلطة التعاقد في أي وقت، وفق المادة 9 من هذا القسم، أن تصدر تعليمات بتنفيذ تعديلات مرتبطة بالعقد، في واحدة أو أكثر مما يلي:

- مكان أو أمكنة تسليم وتنفيذ اللوازم و الخدمات المتصلة التي يجب أن يؤمنها الملتزم؛
- مواعيد تسليم وتنفيذ اللوازم والخدمات المتصلة التي يجب أن يؤمنها الملتزم؛
- غيرها من التغييرات التي لا تمس بجوهر العقد ونطاقه العام والتي تقتضيها حاجة سلطة التعاقد.

على الملتزم أن ينفّذ جميع التعليمات المذكورة في هذه الفقرة دون المطالبة بأي عطل أو ضرر أو تعويض من أي نوع كان، بل ينحصر حقه في حال زيادة الكميّات بالبدلات المترتبة على هذه الزيادة محتسبة وفق العقد الأساسي.

إسم المشروع:_____

2-29 التغييرات والتعديلات الموجبة للتعويض:

أ. يحق لسلطة التعاقد في أي وقت، وفق الأصول القانونية ووفقاً للمادة 9 من هذا القسم، أن تطلب من الملتزم تغيير النطاق العام للعقد، في واحد أو أكثر مما يلي:
- المخططات، والتصاميم، والمواصفات؛
- طريقة التغليف والشحن؛
- الخدمات المتصلة التي يجب أن يؤمنها الملتزم؛
- غير ذلك من التغييرات التي تقتضيها حاجة سلطة التعاقد.

ب. عندما تطلب سلطة التعاقد من الملتزم تغييراً ما بحسب الفقرة (1) السابقة، يتقدم هذا الأخير خلال أسبوع أو خلال فترة زمنية أطول تحدّدها سلطة التعاقد في طلبها، بعرض لتنفيذ التغيير. عندها تقوم سلطة التعاقد بتقييم هذا العرض.

ج. يتم حساب تكلفة التغيير على أساس سعر الوحدة في قائمة الكميات إذا كانت طبيعة التغيير تطابق أحد البنود في قائمة الكميات.

د. أما إذا كانت طبيعة العمل موضوع التغيير لا تتطابق مع بند من بنود قائمة الكميات، فيجب أن يكون العرض المقدّم من الملتزم محتوياً على الفئات الجديدة والأسعار المقابلة لها، وبكل الأحوال، يجب ألّا يتجاوز سعر العرض معدل الأسعار التي يطلبها الملتزم لقاء لوازم أو خدمات مشابهة من أطراف أخرى.

ه. إذا كان سعر العرض المقدم من الملتزم مبالغاً فيه و/أو إذا كان التأثير المقترح على مهل التنفيذ مبالغاً فيه، تطلب عندها سلطة التعاقد تنفيذ التغيير مجدداً وإدخال التعديل المناسب على ثمن العقد (زيادةً أو نقصاناً) وعلى مهلة التنفيذ، واللذين يُبنيان فقط على توقع سلطة التعاقد للتأثير الفعلي للتغيير المطلوب على تكاليف الالتزام ومهل التسليم والانتهاء. وعلى الملتزم الإستجابة بكفاءة وبسرعة للطلب.

و. إذا رأت سلطة التعاقد أن أن التغييرات المطلوبة ملحة وقد يتأخر تنفيذها وفقاً لما ورد أعلاه، تقوم بإحداث التغيير وتقرر التعويض دون طلب عروض من الملتزم.

ز. لا يستحق للملتزم أية مدفوعات إضافية أو تعويضات مقابل نفقات كان يمكنه تجنبها لو اتخذ اجراءات وقائية مناسبة، وكذلك إذا تعرضت مصالح سلطة التعاقد للضرر نتيجة فشل الملتزم في اتخاذ هذه الإجراءات او بسبب عدم تعاونه مع سلطة التعاقد.

30. تمديد الوقت وتجميد التنفيذ

1-30 إذا واجه الملتزم خلال فترة تنفيذ العقد ظروفا تؤخر تسليم اللوازم أو استكمال الخدمات المتصلة بها في الوقت المحدّد بحسب المادة 11 من هذا القسم، فعليه أن يعلم سلطة التعاقد بها خطياً على الفور خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام عمل، مبيناً سببها والمدة المتوقعة لإستمرارها. وعلى سلطة التعاقد أن تقوم بتقييم الحالة خلال مدة أقصاها 10 ايام عمل بعد استلامها التبليغ، ولها أن تمدد الوقت المعطى للملتزم لإتمام مهامه إذا كانت موجبات التمديد مبررة وعائدة لأسباب خارجة عن إرادته.

2-30 باستثناء حالة التمديد المبرر بحسب الفقرة السابقة، وحالة الظروف القاهرة المحققة، فإن أي تأخير في الأداء والتسليم وإتمام الالتزامات تضع الملتزم تحت طائلة موجب تسديد تعويضات مقطوعة بحسب المادة 24 من هذا القسم، كما وقد تستوجب فسخ العقد ودفع تعويضات إضافية.

3-30 بإمكان سلطة التعاقد إصدار أمر بتجميد تنفيذ العقد لمدة أقصاها 120 يوماً بشكل متتالي أو تراكمي نتيجة ظروف معيّنة. وعلى الملتزم أن يؤمن الموقع وأن يوقف تنفيذ جميع الأعمال فوراً (ما عدا تلك التي تحدّدها سلطة التعاقد في أمرها) بعد تسلمه أمر سلطة التعاقد ودون المطالبة بأية تعويضات نتيجة هذا التجميد.

إسم المشروع:_____

31. انهاء العقد

31-1 فسخ العقد بسبب التقصير:

أ- إذا تأخر الملتزم او قصَر في تنفيذ موجباته تنذره سلطة التعاقد عبر المنصة الإلكترونية المركزية وفق قانون الشراء العام بوجوب التقيّد بالعقد وذلك ضمن مهلة تحدّد في الإنذار على أن تتراوح بين خمسة أيام كحدّ أدنى وخمسة عشر يوماً كحد أقصى، ويمكنها اعتباره ناكلاً وتفسخ العقد أو جزءاً منه معه، دون أن يكون في ذلك انتهاكا أو خرقا لشروط العقد، وذلك في كلٍ من الحالات التالية:

- إذا أخفق في تسليم اللوازم خلال الفترة المحدّدة في العقد، أو خلال فترة التمديد التي تعطيها سلطة التعاقد وفق المادة 30 من هذا القسم؛
- إذا امتنع عن أداء المهام الأخرى الموكلة إليه بموجب العقد؛
- إذا توقف عن العمل لمدة 28 يوماً متتالياً أو بالتناوب، دون أن يكون هذا التوقف ملحوظاً في برنامج الأعمال الساري المفعول ولم يصدر بذلك تعليمات من سلطة التعاقد؛
- إذا فشل في مدة زمنية معقولة تحدّدها سلطة التعاقد بتصليح عيب معين اعتبرته سلطة التعاقد إخلالاً أساسياً بالعقد؛
- إذا لم يقدم أحد الضمانات أو التأمينات المطلوبة خلال المهل المنصوص عنها في العقد؛
- إذا ترتب عليه مبلغ ما في سياق التنفيذ تطبيقا لاحكام دفتر الشروط، وقامت السلطة المتعاقدة بإقتطاعه من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملتزم إلى إكماله ضمن مدة معينةّ دون أن يقوم بذلك.

ب- إذا فُسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة السابقة تُطبّق الإجراءات المنصوص في المادة 32 من هذا القسم.

ج- يعتبر الملتزم ناكلاً وفق البند الأول من المادة 33 من قانون الشراء العام بموجب قرار معلّل يصدر عن سلطة التعاقد بناءً على موافقة هيئة الشراء العام، وهو يستتبع حكماً فسخ العقد دون الحاجة إلى أيّ إنذار، وتطبيق الإجراءات ذات الصلة.

31-2 الفسخ بسبب الممارسات الإحتيالية وفقدان شروط الإشتراك في الصفقة

أ- يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أيّ إنذار في أيّ من الحالات التالية:

- إذا صدر بحق الملتزم حكماً نهائياً بارتكاب أيّ جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً لقانون الشراء العام وللقوانين المرعية الاجراء؛
- إذا تورط، في ممارسات الاحتيال أو الفساد المعرّفة في القانون، في تنافسه على العقد أو في تنفيذه أو في تنافسه على صفقة أخرى عامة في الجمهورية اللبنانية أو في تنفيذها؛
- إذا تحققت أيّ حالة من الحالات المذكورة في المادة 8 من القانون؛
- إذا فقد الملتزم أهليته.

ب- إذا فُسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة السابقة تُطبّق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 32.

31-3 الإنهاء الحكمي

أ- ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أيّ إنذار في الحالتين التاليتين:

- عند وفاة الملتزم إذا كان شخصاً طبيعياً، إلاّ إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب مواصلة التنفيذ من قبل الورثة عندما تجد فيهم القدرة على متابعة التنفيذ وفق نفس الأسس الواردة في العقد وشروطه العامة والخاصة.
- عند إفلاس الملتزم أو إعسَاره أو حل الشركة الملتزمة، وتطبّق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في البند الرابع من المادة 33 من قانون الشراء العام.

ب- يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعذّر على الملتزم القيام بأيّ من إلتزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.

إسم المشروع:_____

4-31 فسخ العقد بسبب عدم الملاءمة

لسلطة التعاقد الحق بفسخ العقد أو جزء منه في أي وقت بسبب عدم ملاءمته وذلك من خلال قرار معلّل تبلغه للملتزم، ويجب أن يحدّد القرار الأسباب الداعية له والمشكلة والبنود التي تم إلغاؤها والتاريخ الذي يصبح فيه فسخ العقد نافذاً، ويقتضي تسجيل القرار في سجل الشراء العام وإعلانه على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

32. نتائج إنهاء العقد

1-32 في حال قامت سلطة التعاقد بفسخ العقد أو جزء منه، سنداً للبندين أولاً وثانياً من المادة 31، فإن لها إما إعادة عملية التلزيم وفقا للأصول المنصوص عليها في قانون الشراء العام أو تنفيذها بنفسها بالأمانة إذا كان لديها المؤهلات والقدارت الكافية لذلك دون اللجوء إلى التعاقد مع الغير، فإذا أسفرت عملية التوريد الجديدة أو التنفيذ بالأمانة عن وفر في الأكلاف، عاد الوفر إلى سلطة التعاقد، وإذا أسفرت عن زيادة في الأكلاف، عادت سلطة التعاقد على الملتزم الناكل بالزيادة. وفي جميع الأحوال يصادر التأمين/الضمان النهائي مؤقتاً إلى حين تصفية الصفقة كما ورد أعلاه.

2-32 في حال تحققت حالة إفلاس الملتزم أو إعساره، تتّبع فوراً الإجراءات التالية:

أ- يُصادر ضمان حسن التنفيذ مؤقتاً لحساب سلطة التعاقد

ب- تحصي سلطة التعاقد الأعمال أو اللوازم أو الخدمات المنفّذة أو المواد المدّخرة قبل تاريخ إعلان الإفلاس وتُنظّم بها كشفاً تصرف قيمته مؤقتاً أمانة باسم محتسبية سلطة التعاقد؛

ج- تعمد سلطة التعاقد إلى إعادة التلزيم وفقاً للأصول المنصوص عليها في القانون وفي الفقرة السابقة أو تنفّذها بنفسها إذا كان لديها المؤهلات والقدرات الكافية لذلك دون اللجوء إلى أيّ نوع من أنواع التعاقد، فإذا أسفر التلزيم الجديد أو التنفيذ عن وفر في الأكلاف، يعود الوفر إلى سلطة التعاقد، ويُدفع ضمان حسن التنفيذ وقيمة الكشف المبيّن في الفقرة السابقة إلى وكيل التفليسة. وإذا أسفرت عن زيادة في الأكلاف، تُقتطع الزيادة من الضمان وقيمة الكشف المذكور ويُدفع الباقي إلى وكيل التفليسة. وإذا لم يكفِ ذلك لتغطية الزيادة بكاملها، يُكتفى بقيمة الضمان والكشف.

3-32 في حال وفاة الملتزم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تُستلم الأعمال أو الخدمات المنفّذة أو السلع المقدّمة، وتُصرف قيمة مستحقاته بإسم الورثة.

4-32 لا يترتّب أي تعويض عن اللوازم أو الخدمات المقدّمة أو الأعمال المنفّذة من قبل من يثبت قيامه بأيّ من الجرائم المنصوص عليها في المادة 31.

5-32 عند فسخ العقد بسبب عدم الملاءمة تقوم سلطة التعاقد الإجراءات التالية:

أ- تحصي أو تقيَم اللوازم و/أو الخدمات المنجزة والمواد المدخرة والمصنعة/الموردة خصيصاً للعقد والجاهزة للتسليم والتي لا يمكن للملتزم الإفادة منها في صفقات أخرى، وبناءً على تقييمها، تقبلها كجزء من اللوازم الموردة وتطبق عليها شروط العقد ذات الصلة، وتسدد مستحقات الملتزم الناتجة عنها وفق التقييم الذي أجرته.

ب- أما بالنسبة للوازم التي تم تصنيع أجزاء منها مسبقاً (وبحسب جدول الأعمال الموافق عليه) والتي لا يمكن للملتزم الإفادة منها في صفقات أخرى، فإن لسلطة التعاقد الاختيار بين:

(1) استكمال جزء منها وتوريده بحسب شروط العقد، و/ أو

(2) تقييم كمية وكلفة تلك المواد والأجزاء المنفذة وتسديد ثمنها إلى الملتزم بحسب شروط العقد بعد إستلامها وفق الأصول.

ج- أما بالنسبة للوازم التي لم يتم التقدم فيها بشكل ملموس، بناءً على تقييم سلطة التعاقد، في إنتاجها أو استيرادها، فتعتبر ملغاة من العقد.

إسم المشروع:_____

ح- في جميع حالات الفسخ المذكورة أعلاه، يجب على الملتزم أن يوقف العمل فور نفاذ الفسخ وأن يؤمن موقع العمل وأن يغادره فوراً.

خ- يُنشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الالكتروني لسلطة التعاقد ان وُجد وعلى المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

33. نقل الحقوق

لا يحق للملتزم التنازل عن إلتزاماته المبرمة في هذا العقد كلياً أو جزئياً، وبأي شكلٍ كان، إلا بموافقة خطية مسبقة من سلطة التعاقد.

34. الاستلام المؤقت والنهائي

1-34 يجري الإستلام وفق المادتين 32 101 من القانون.

2-34 عند إنهاء الملتزم موجباته المتعلقة بتقديم اللوازم والخدمات المتعلقة بها، يقوم بتبليغ سلطة التعاقد خطياً بذلك فتقوم عندها بالمباشرة بإجراءات الاستلام المؤقت الذي يمكن أن يكون مجزءاً بعد انتهاء كل جزءٍ على حدة وفق شروط العقد الخاصة. وإذا اكتشفت الإدارة عيباً أو خللاً أو نقصاناً، أبلغت الملتزم بذلك ليصار إلى تصحيح العيب أو الخلل أو النقصان فوراً، وبعد الانتهاء، يبلّغ الملتزم الإدارة بذلك ليتم استكمال عملية الاستلام المؤقت، وذلك مع الإحتفاظ بالإجراءات التي يمكن اتخاذها بحق الملتزم.

3-34 على اللجنة رفض الاستلام إذا وجدت التنفيذ مخالفاً لشروط العقد والمواصفات المطلوبة، أما إذا رأت أن اللوازم المقدّمة والخدمات المرتبطة بها قد نُفّذت بصورة عامة وفقاً لأحكام دفتر الشروط مع وجود بعض النواقص أو العيوب الطفيفة وغير الجوهرية التي لا تحول دون استعمال اللوازم وفق الغاية التي أُبرم العقد من أجلها، فيمكنها أن تقوم بالاستلام على أن تفرض على الملتزم جزاءات تتناسب مع النواقص المرتكبة، كما يمكنها إعطاء الملتزم مهلة إضافية لتصحيح العيوب الطفيفة مع إمكانية تطبيق الغرامات اللازمة.

4-34 تُحدّد مراحل الإستلام وإجراءاته في شروط العقد الخاصة.

5-34 على لجنة الإستلام المباشرة بعملها فور تقديم طلب الإستلام، ويجب عليها إنجاز عملها ووضع تقريرها في المهلة المحدّدة في شروط العقد الخاصة والتي يجب أن لا تتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب إلا في الحالات الإستثنائية المبررة بحجم المشروع وتعقيداته وظروف التنفيذ الخاصة والتي يمكن معها تحديد مهلة أطول تمتد لغاية ستين يوماً كحدٍ أقصى.

6-34 يبلغ الملتزم سلطة التعاقد خطياً بانتهاء فترة ضمان العيوب فور حصوله، عندها تقوم سلطة التعاقد بالمباشرة بإجراءات الاستلام النهائي، فإذا اكتشفت أو تبيّن لها أن الملتزم أخلّ بمسؤولياته في ضمان العيوب، أبلغته بذلك ليُصار إلى تصحيح الخطأ وفق الأصول اذا كان ذلك ممكناً.

7-34 يخضع إخلال الملتزم بواجباته فيما يتعلق بهذه المادة إلى أحكام العقد الموجبة للتعويض و/أو الفسخ بحسب فداحة الإخلال تبعاً لتقدير سلطة التعاقد.

35- النزاهة

1-35 تُلزم سلطة التعاقد المناقصين، والموردين، والملتزمين ومقدمي الخدمات والمتعهدين بالتقيد بقواعد الأخلاق والسلوك خلال تلزيم العقد وتنفيذه وتشترط على المتعاملين معها الالتزام بأعلى معايير الأخلاق المهنية والمواطنة الصالحة بخاصة خلال فترة الشراء وتنفيذ العقد، وذلك تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عنها في القوانين والأنظمة ولا سيما المادة 112 من قانون الشراء العام بالإضافة إلى قرارات الإستبعاد والنكول المتخذة وفق القانون.

إسم المشروع:_____

2-35 على العارضين والملتزمين الابتعاد عن الممارسات التالية:

- "ممارسة فاسدة" وتعني عرض أو استلام أو استدراج أيّ شيء ذي قيمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للتأثير في عمل مسؤولٍ عام عن عملية الشراء أو عن تنفيذ العقد؛"ممارسة احتيالية" وتعني تشويه الحقائق أو إغفالها للتأثير في عملية الشراء أو تنفيذ العقد؛
- "ممارسات تواطؤية" وتعني أية خطة أو ترتيب بين اثنين أو أكثر من العارضين بهدف تقديم أسعار على مستويات زائفة وغير تنافسية؛
- "ممارسات قهرية" تعني إيذاء أشخاص أو ممتلكاتهم، أو التهديد بإيذائهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، للتأثير في مشاركتهم في عملية الشراء أو تنفيذ عقد شراء؛
- أيّ ممارسة تؤدّي إلى التأثير سلباً في عملية الشراء بما يخالف مبادىء القانون.

3-35 لا يحق للملتزم أو شركائه أو العاملين لديه تقاضي أية تعويضات أو عمولات أو حسومات أو دفعات متعلقة بالالتزام، غير المبالغ المستحقة بموجب العقد المبرم مع سلطة التعاقد.

4-35 على الملتزم إتاحة المجال للتدقيق الذي تجريه سلطة التعاقد والهيئات التي تمثلها ومساعدتها بذلك وتقديم كل المعلومات المتعلقة بالعقد للتثبت من صحة التنفيذ وقانونيته ومراعاته لشروط النزاهة.

5-35 على الملتزم إبلاغ سلطة التعاقد عن العمولات والمبالغ المدفوعة لأي طرف أو وكيل في إطار تنفيذ العقد.

36. حل النزاعات

1-36 على سلطة التعاقد والملتزم أن يبذلا قصارى جهدهما لحل كل نزاع قد ينشأ بينهما في ما يتعلق بتنفيذ العقد عن طريق المفاوضات الودّية والمباشرة ونية التوصل إلى حلٍ إتفاقي.

2-36 إن أي خلاف لا يمكن حله بطريقة وديّة، تبت به عند الإقتضاء المحاكم اللبنانية المختصة وذلك وفقاً للقانون اللبناني، ويمكن إعتماد التحكيم وفقا الأصول القانونية، وورود النص عليه في شروط العقد الخاصة.

.

إسم المشروع:_____

ب- الشروط الخاصة للعقد

تكمل الشروط الخاصة للعقد شروطه العامة أو تعدّلها عند الإقتضاء. عند وجود أي تعارض بين الشروط العامة والخاصة، تسود الثانية على الأولى.

[لسلطة التعاقد (الجهة الشارية) أن تختار إدخال الصيغة المناسبة مستخدمة العينات أدناه أو أية صيغة مقبولة أخرى ويحذف النص بين الأقواس].

رقم المادة والفقرة في شروط العقد العامة	التعديلات والإضافات والتوضيحات للشروط العامة للعقد
2/ك	**سلطة التعاقد**: [*أدخل الإسم الرسمي الكامل للجهة الشارية*].
2/س	**الجهة المستفيدة**: [*أدخل الإسم الرسمي الكامل للجهة المستفيدة*].
2/ذ	**مصطلح الانكوتيرمز** الذي ينطبق على العقد: [*أدخل المصطلح*]. **اصدار الانكوتيرمز** الذي ينطبق على العقد: [*أدخل تاريخ الإصدار الحالي*].
4	**التشريع الواجب التطبيق**: [*أدخل التشريع الواجب التطبيق اذا كان يختلف عما ورد في الشروط العامة*].
6	**اللغة:** *اختر أحد الخيارين:* *الخيار الاول: في حالة المناقصة المحلية:* لغة العقد هي: [*أدخل* **"اللغة العربية"** *أو* **"اللغة الانجليزية"**]. تعتمد اللغة [*أدخل* **"اللغة العربية"** *أو* **"اللغة الانجليزية"**] في المراسلات بين سلطة التعاقد والملتزم. تعتمد اللغة [*أدخل* **"اللغة العربية"**] لأغراض ترجمة الوثائق المعززة والمواد المطبوعة. ***أو*** *الخيار الثاني: في حالة التلزيمات التي تستوجب ملتزمين دوليين:* لغة العقد هي: [*أدخل* **"اللغة العربية"** *أو* **"اللغة الانجليزية"**] [*أو اللغة.....*] تعتمد أي من اللغتين **العربية والانجليزية** في المراسلات بين سلطة التعاقد والملتزم. تعتمد أي من اللغتين **العربية والانجليزية** لأغراض ترجمة الوثائق المعززة والمواد المطبوعة.
1-9	**عنوان المنصة الإلكترونية** المركزية لدى هيئة الشراء العام [*أدخل العنوان*]. **عنوان الموقع الالكتروني للجهة الشارية** [*أدخل العنوان*].
3-9	**طرق النشر الإضافية** المعتمدة هي [*أذكر الوسائل واضحة*].

إسم المشروع:_____

4-9	**التبليغ الإستثنائي:** في الحالات الإستثنائية الحقة يُعتمد التبليغ الجاري بالطرق الإدارية عبر [*أذكر الوسائل واضحة*] وعند عدم التمكن من إجراء هذا التبليغ يعتمد الإعلان عن الإجراءات المتخذة الملصق على لوحة الإعلانات [*أذكر مكان اللوحة*].
6-9	**أسماء وعناوين ممثلي الطرفين:** لإرسال البلاغات وللإتصال الرسمي، عنوان سلطة التعاقد هو: إلى: [*أدخل إسم الشخص الكامل، إن كان ينطبق*] المسمى الوظيفي: [*أدخل المسمى الوظيفي*] عنوان الشارع: [*أدخل إسم ورقم الشارع*] رقم الطابق والغرفة: [*أدخل إسم ورقم الغرفة، إن وجد*] المدينة: [*أدخل إسم المدينة أو البلدة*] الرمز البريدي: [*أدخل الرمز البريدي، إن وجد*] الدولة: لبنان الهاتف: [*أدخل رقم الهاتف شاملاً رمز المدينة*] الفاكس: [*أدخل رقم الفاكس شاملاً رمز المدينة*] البريد الإلكتروني: [*أدخل البريد الإلكتروني*] لإرسال البلاغات وللإتصال الرسمي، عنوان الملتزم هو: إلى: [*أدخل إسم الشخص الكامل، إن كان ينطبق*] المسمى الوظيفي: [*أدخل المسمى الوظيفي*] عنوان الشارع: [*أدخل إسم ورقم الشارع*] رقم الطابق والغرفة: [*أدخل إسم ورقم الغرفة، إن وجد*] المدينة: [*أدخل إسم المدينة أو البلدة*] الرمز البريدي: [*أدخل الرمز البريدي، إن وجد*] الدولة: لبنان الهاتف: [*أدخل رقم الهاتف شاملاً رمز المدينة*] الفاكس: [*أدخل رقم الفاكس شاملاً رمز المدينة*] البريد الإلكتروني: [*أدخل البريد الإلكتروني*]
4-11	**موعد مباشرة العمل**: يباشر الملتزم بالعمل في [حدّد أحد الخيارين التاليين]: - [*في اليوم ____ من شهر _____ من سنة _____*] - [*بناءً على أمر مباشرة يصدر عن سلطة التعاقد خلال ____ يوم/شهر من تاريخ توقيع سلطة التعاقد والملتزم على العقد*]
6-11	**مهلة التنفيذ:** إن مهلة إنتهاء التنفيذ وتسليم اللوازم هي [*أدخل مهلة أو تاريخ التسليم*] من تاريخ موعد المباشرة بحسب المادة 4-11 أعلاه. [*في حال ضرورة تحديد مواعيد تسليم جزئي لصنف أو قسم معين، حدّد تلك المهل لكل صنف أو قسم*]

إسم المشروع:_____

7-11	**التسليم وتفاصيل الشحن والوثائق الأخرى التي يجب أن يقدمها الملتزم لسلطة التعاقد** [*أدخل تفاصيل الشحن والنماذج والرسومات ودلائل التشغيل والصيانة وثائق الأخرى المطلوبة، مثل فاتورة الشحن البحري، أو فاتورة الشحن الجوي، أو إشعار الشحن البري، أو بوليصة التأمين، أو شهادة ضمان الشركة المصنعة، أو شهادة الفحص الصادرة عن وكالة الفحص المسماة، تفاصيل شحن الشركة المصنعة.. إلخ*]. يجب تسليم الوثائق المدرجة أعلاه إلى سلطة التعاقد [قبل وصول اللوازم، أو خلال مهلة... *أدخل المهلة*] وإذا لم يتم تسليمها يتحمل الملتزم أية تكاليف تنتتج عن ذلك.
2-12	**مهلة إبداء الموقف من الرسومات والمخططات:** تبدي سلطة التعاقد موقفها من الرسومات والمخططات والتصاميم والمواصفات التي يعدّها الملتزم من أجل تنفيذ الصفقة خلال [5 أيام *أو أذكر مهلة أخرى*] من تاريخ تقديمها.
3-12	**الالتزامات والنماذج الإضافية على الملتزم**. يجب تقديم نماذج للبنود التالية: [حدّد البنود]: [*أدخل اية التزامات أو نماذج إضافية*] وذلك خلال مهلة [10 أيام عمل *أو حدّد مهلة أخرى*] من تاريخ نفاذ العقد، [أو لا ينطبق]. تبدي سلطة التعاقد رأيها بالنماذج المقدمة خلال [5 أيام *أو أذكر مهلة أخرى*] وإلا اعتبر موقفها قبولا للنماذج المقدمة.
3-12/ أ	**في حال الموافقة على النماذج المقدمة** على الملتزم البدء بالتنفيذ خلال مهلة [*أدخل المهلة*].
3-12/ب	**في حال عدم الموافقة على النماذج المقدمة** على الملتزم إعادة تقديم نماذج جديدة خلال مهلة [*أدخل المهلة* على أن لا تتعدى هذه المدة خمسة أيام عمل تلي تاريخ تبلغ عدم الموافقة] وتبدي سلطة التعاقد رأيها خلال المهلة أعلاه.
1-13	**النقل:** تكون مسؤولية نقل اللوازم وفق مصطلح الانكوتيرمز المطبق. إذا لم يكن النقل وفق مصطلح الانكوتيرمز المطبق فانه سيكون كالتالي: [*أدخل* "يُطلب من الملتزم نقل اللوازم إلى المكان النهائي المحدّد على أنه موقع المشروع، وعلى الملتزم القيام بترتيبات النقل إلى هذا المكان النهائي بما يشمل التأمين والتخزين كما هو محدّد في العقد، ويجب أن تكون تكاليف ذلك مشمولة في قيمة العقد]. أو [*أي شروط تجارية أخرى متفق عليها (حدّد المسؤوليات ذات الصلة لكل من سلطة التعاقد والملتزم)*]. **حجم التغليف والوزن:** يحدّد حجم التغليف ووزن الصناديق وفق ما يلي [*أذكر الحجم والوزن وطريق التغليف بوضوح*].
2-13	**التغليف والتوثيق:** يجب أن تتوافق عملية التغليف والتعبئة ووضع العلامات المناسبة والتوثيق داخل وخارج عبوات الشحن بشكل صارم مع المتطلبات التالية: [*أدخل بالتفصيل نوع التغليف والتعبئة المطلوبة، والعلامات وجميع الوثائق المطلوبة*].

إسم المشروع:_____

14-1/أ/ب/	**تعديل (مراجعة) الأسعار:** أسعار اللوازم المشمولة في العقد ستكون [*ادخل* "خاضعة للتعديل" *أو* "غير خاضعة للتعديل"]. في حالة كانت الأسعار خاضعة للتعديل: **تاريخ سريان التعديلات**: [*أدخل التاريخ*]. **مبررات تعديل السعر**:[*أدخل الظروف التي تبرر تعديل السعر كالزيادة أو الانخفاض في تكلفة المواد والعمالة والطاقة*]. **كيفية تعديل السعر:** [*أدخل المعادلات والمؤشرات التي سيتم تطبيقها لتعديل السعر وطريقة تطبيقها*].
2-15	**الدفع:** طريقة وشروط الدفع للملتزم تحت هذا العقد تكون على النحو التالي: **دفعات على الحساب، عند الاستلام المؤقت**: [حدّد *النسبة (في حال وجود دفعات على الحساب) شرط إحتجاز عشر المستحق؛ في حال إمكانية إجراء الإستلام المؤقت بشكل جزئي لكل صنف أو قسم مثلاً*] . تدفع بعد صدور شهادة الإستلام المؤقت.
3-15	**رد التوقيفات:** تستبدل التوقيفات العشرية بضمانة تبلغ قيمتها [*أدخل القيمة وطريقة تقديم الضمان*] أو لا ينطبق. **أو ترد التوقيفات عند الإستلام النهائي**: [*تدفع 10% المتبقية بعد صدور شهادة الاستلام النهائي بعد انجاز الفحص والاختبار التشغيلي من قبل سلطة التعاقد حدّد المهل*]. [حدّد *أي شروط أو أحكام أو آليات لإستكمال شروط الدفع وطريقة الدفع (مثلاً: حوالة مصرفية، إعتماد مصرفي، الخ...*].
4-15	**السلفة**: يعطى الملتزم سلفة مقدمة قيمتها [حدّد *قيمة السلفة أو السلفات، عند وجودها*، شرط أن لا تتخطّى //20// عشرين بالمئة من قيمة العقد على ألا تتجاوز في أيّ حال سقفاً مالياً مُحدّداً بمليار ليرة لبنانية] أو لا ينطبق.
5-15	**المطالبات والإجراءات الخاصة بالدفع:** على الملتزم عند إنتهاء التنفيذ تقديم مطالبة خطية مرفقة ب [حدّد الوثائق والمستندات المطلوبة مثل الكشوفات والفواتير والمحاضر والوثائق القانونية] إلى سلطة التعاقد خلال مهلة [أذكر المهلة على أن لا تتجاوز 14 يوم عمل من إنتهاء التنفيذ]
6-15	**الموافقة على الكشوفات:** على سلطة التعاقد إبداء موافقتها على الكشوفات أو تعديلها خلال فترة [حدّد الفترة على أن لا تتجاوز الشهر من تاريخ ورود طلب الملتزم المشار إليه في الفقرة السابقة].
7-15	**صرف المستحقات:** تصرف سلطة التعاقد الدفعات المطابقة للأصول خلال [حدّد المهلة على أن لا تتجاوز 90 يوماً] من تاريخ استلام الفواتير الصحيحة وأي وثائق أو مستندات ذات صلة وقبول سلطة التعاقد لها.

إسم المشروع:_____

16	**الضرائب والرسوم** *إختر أحد الخيارين:* - تشمل الأسعار جميع الضرائب والرسوم بما فيها الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة ولا تستثنى أية ضريبة او رسم منها. أو - تستثنى من الأسعار الضرائب والرسوم التالية *[أذكر الضرائب والرسوم المستثناة]*
17	حقوق التأليف والنشر: في جميع المخططات والوثائق والمستندات والبيانات والرسومات وجميع المواد الأخرى [إختر أحد الخيارات التالية: - تبقى ملكاً للمورد أو - تصبح ملكاً لسلطة التعاقد أو - تبقى مسجّلة بإسم الطرف الثالث المقدمة من قبله].
1 -20	**كفالة حسن التنفيذ:** **قيمة كفالة حسن التنفيذ:** [*أدخل النسبة*] من قيمة العقد.
2-20	**شكل الكفالة:** - [نقدية: تدفع قيمتها إلى إحدى صناديق خزينة الدولة أو صندوق سلطة التعاقد المختصّة أو - بموجب كتاب ضمان مصرفي أو - الإثنان معاً].
3-20	**فترة صلاحية كفالة حسن التنفيذ:** [*أدخل الفترة*].
4-20	تعدل نسبة كفالة حسن التنفيذ بعد الإستلام المؤقت وتصبح [5% أو حدّد *نسبة أخرى*] وذلك لمدة 30 يوماً بعد الاستلام النهائي.
21	**التأمين:** [*أدخل متطلبات التأمين في حال وجوبه*] يجب ان يكون التأمين على اللوازم وفق مصطلح الانكوتيرمز المطبق. إذا لم يكن كذلك فانه سيكون كالتالي: [*أدخل تفاصيل التأمين المتفق عليه بما في ذلك نسبة التغطية والقيمة والعملة*].
1-22	الاختبار والفحص الهندسي: [*أدخل طبيعة وتكرار وإجراءات التفتيش والاختبارات اللازمة أو حدّد المرجع (الفقرة) ذات الصلة في المواصفات الفنية*].
2-22	سيقام الاختبار والفحص المخبري و/أو الهندسي في [*أدخل إسم وعنوان الموقع اللازمة أو حدّد المرجع (الفقرة) ذات الصلة في المواصفات الفنية*].
6-22	على الملتزم أن يقدّم تقريراً لسلطة التعاقد بنتائج جميع عمليات الإختبارات خلال [حدّد *المدة*] من انتهاء كل اختبار أو فحص.

إسم المشروع:_____

7-22	تبدي سلطة التعاقد موقفها من نتائج الإختبارات والفحوصات المقدّمة خلال مهلة [*أدخل المهلة*] من تاريخ ورود هذه النتائج إليها.
24	**التعويضات المقطوعة ستكون**: [*1% أو أدخل نسبة أخرى*] من قيمة اللوازم و/أو الخدمات المتأخرة، لكل أسبوع تأخير. الحد الأعلى لمبلغ التعويضات المقطوعة: [*10% أو أدخل نسبة أخرى*] % من قيمة العقد.
1-25	**سنة صنع اللوازم:** يجب أن تكون سنة التصنيع للوازم: [*أدخل سنة تصنيع اللوازم في حال الإنطباق أو لا ينطبق*]. أن جميع اللوازم المقدّمة [*جديدة وغير مستخدمة ومن أحدث طراز وتتضمن التطورات في التصميم والمواد كافة أو يسمح تقديم لوازم مستعملة*]
3-25	[*في حال كانت فترة سريان مفعول ضمان اللوازم مختلفة عن 36 شهراً، حدّد الفترة هنا*].
5-25	**فترة إصلاح أو تبديل اللوازم** أو الجزء المتضرر منها ستكون [*أدخل عدد الأيام المناسب*] يوماً من تاريخ تبلغ الملتزم بالعيب.
29	**تغيير الكميات والتعليمات وتعديل العقد** نسبة زيادة أو إنقاص كمية أي بند: [30% أو *أدخل نسبة أخرى*] نسبة زيادة أو إنقاص قيمة العقد: [20% أو *أدخل نسبة أخرى*]
2-34	**الإستلام المؤقت الجزئي:** [*في حال إمكانية إجراء إستلام مؤقت جزئي، حدّد الأقسام والأصناف التي سيجرى عليها الإستلام المؤقت بشكل خاص قبل الإستلام المؤقت الأخير*] **فترة التصحيح:** عند اكتشاف عيب أو خلل أو نقصان، تبلغ سلطة التعاقد الملتزم خلال [*أدخل عدد الأيام المناسب*] من تاريخ إكتشافه ليصار إلى تصحيحه خلال [*أدخل عدد الأيام المناسب والمذكور في المادة 25 أعلاه*].
4-34	**مراحل الإستلام وإجراءاته** يجري الإستلام على [مرحلتين مؤقت ونهائي أو مرحلة واحدة مؤقتاً ونهائياً معاً] (إختر الطريقة المعتمدة بحسب نوع الصفقة) تدعو لجنة الإستلام الملتزم لحضور عمليات الإستلام يحق للجنة الإستعانة بخبير (أو لا ينطبق) تتبع الإجراءات التالية [حدّد *الإجراءات كحق الإطلاع على المواد والدخول إلى الأماكن والتحري عن المصدر...*].
5-34	**مهلة الإستلام:** على لجنة الإستلام إنجاز عملها ووضع تقريرها خلال [*أدخل المهلة بالأيام*] من تاريخ تقديم الطلب *(يجب أن لا تتجاوز المهلة الثلاثين يوماً إلا في الحالات الإستثنائية عندها يمكن أن تصل إلى ستين يوماً).*

إسم المشروع:_____

6-34	**إنتهاء الضمان والإستلام النهائي:** يبلغ الملتزم سلطة التعاقد خطياً بانتهاء فترة ضمان العيوب قبل [شهر أو حدّد *مهلة أخرى*] من تاريخ حلول أجله. تقوم سلطة التعاقد بالمباشرة بإجراءات الاستلام النهائي خلال [خمسة أيام من تاريخ إنتهاء الضمان *أو حدّد مهلة أخرى*] عند اكتشاف إخلال الملتزم بمسؤولياته في ضمان العيوب، تبلغه سلطة التعاقد بذلك خلال [ثلاثة أيام من إكتشاف الإخلال أو أدخل مهلة أخرى]، وعلى الملتزم تصحيح الخطأ خلال [*أدخل المهلة المناسبة*] من تاريخ تبليغه.
2-36	[حدّد أحد الخيارين التاليين]: - لا ينطبق التحكيم على هذا العقد. - [في حال إنطباق مبدأ التحكيم (بعد صدور قرار معلل من الوزير المختص)]: من الممكن إحالة النزاعات التي قد تنشأ بين الطرفين إلى التحكيم وفق الآلية التالية: *[حدّد دقائق وتفاصيل عملية التحكيم: أدخل أي من قواعد التحكيم الدولية المتعارف عليها: مثل قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي* ***UNCITRAL Arbitration Rules*** *أو غيرها من القواعد المشابهة]*

إسم المشروع:_____

ج- نماذج العقود

1. كتاب القبول

[أدخل التاريخ اليوم/الشهر/السنة]

إلى: [إسم وعنوان الملتزم]

الموضوع: [رقم الإخطار بإرساء العقد]

إن هذا الكتاب هو لإبلاغكم بأن عرضكم المقدم بتاريخ [أدخل التاريخ] **[لتنفيذ]** أدخل إسم العقد ورقم التعريف **[بقيمة]** إدراج المبلغ (المبالغ) بالأرقام والكلمات وأسماء (أسماء) العملة (العملات)]، كما تم تصحيحه وتعديله وفقاً لتعليمات العارضين، هو مقبول من قبلنا.

1. وفقاً لتعليمات العارضين 35، في غضون سبعة (7) أيام تقويمية من استلام هذا الإخطار بالعقد، يتعين على الملتزم الإقرار باستلام إخطار العقد وتزويد الجهة الشارية بتفاصيل الحساب (الحسابات) المصرفي الذي يقترح الملتزم استخدامه لغرض استلام المدفوعات المستحقة بموجب العقد، بالشكل التالي:

إسم حساب المستفيد: [أدخل إسم حساب المستفيد]

رقم حساب المستفيد (IBAN): [أدخل رقم حساب المستفيد (IBAN)]

إسم مصرف المستفيد: [أدخل إسم مصرف المستفيد]

عنوان المصرف الخاص بالمستفيد: [أدخل عنوان المصرف الخاص بالمستفيد]

رمز سويفت: [أدخل رمز سويفت]

في حالة إجراء المدفوعات بعملة ليست عملة بلد الملتزم، يجب تقديم تفاصيل المصرف المراسل بالصيغة التالية:

تفاصيل مراسل مصرف المستفيد: [أدخل]

إسم المصرف المراسل: [أدخل]

عنوان: [أدخل]

إسم الحساب: [أدخل]

رقم حساب(IBAN): [أدخل]

رمز سويفت: [أدخل]

2. وفقاً لـ تعليمات العارضين 35، عند استلام المشارك الإقرار بترسية العقد يرسل إلى الجهة الشارية هذا الإقرار مع تفاصيل الحساب المصرفي الذي سيستخدم لغرض تلقي المدفوعات المستحقة بموجب العقد وعلى الجهة الشارية توقيع اتفاقية العقد وإرسالها إلى الملتزم للتوقيع. وفقاً لـ تعليمات العارضين 36، في غضون خمسة عشرة (15) يوماً تقويمياً من استلام الملتزم لاتفاقية العقد، يجب عليه التوقيع على هذه الإتفاقية وتاريخها وإعادتها إلى الجهة الشارية.

إسم المشروع:_____

3. خلال الفترة المحدّدة في العقد، يجب على الملتزم تزويد الجهة الشارية بضمان أداء بمبلغ [أدخل المبلغ (المبالغ) بالأرقام والكلمات وإسم (أسماء) العملة (العملات)] وفقاً لشروط العقد، باستخدام لهذا الغرض نموذج ضمان الأداء المدرجة في القسم السابع، شروط وأحكام العقد.

4. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب منكم تقديم توقع بالتدفق النقدي لتقدير المدفوعات بموجب العقد التي تتوقع استحقاقها خلال كل شهر بدءاً من تاريخ توقيع العقد.

التوقيع المعتمد
إسم ولقب الموقّع
إسم الوكالة

2. اتفاقية العقد

تم إبرام اتفاقية العقد هذه بتاريخ [أدخل اليوم/ الشهر/ السنة] [*إسم الوزير أو المدير العام أو رئيس المؤسسة العامة أو رئيس البلدية*]

ما بين

1. الدولة اللبنانية، [*إسم الإدارة أو المؤسسة العامة أو البلدية*] *ممثلة بشخص*:
[*إسم الوزير أو المدير العام أو رئيس المؤسسة العامة أو رئيس البلدية*]
(والمشار إليه فيما يلي بـ "الجهة الشارية ")
2. [أدخل إسم الملتزم]، ممثلا بشخص:
[*أدخل إسم ممثل الملتزم*] (والمشار إليه فيما يلي بـ "الملتزم")

حيث إن الجهة الشارية دعت إلى تقديم عروض للسلع والخدمات ذات الصلة، وتوصف بأنها [أدخل وصفاً موجزاً للسلع والخدمات ذات الصلة] وقد وافق على العرض المقدم من قبل الملتزم لتوريد هذه السلع والخدمات ذات الصلة، ويوافق الجهة الشارية على أن يدفع للملتزم قيمة العقد أو أي مبلغ آخر قد يصبح مستحق الدفع بموجب أحكام العقد في الأوقات وبالطريقة المنصوص عليها في العقد.

تم الاتفاق على ما يلي:

1) يكون للكلمات والعبارات في هذه الاتفاقية نفس المعاني المخصصة لها على التوالي في وثائق العقد المشار إليها.
2) تعتبر الوثائق التالية، حسب ترتيب الأسبقية، مشكّلة ومقروءة ومفسرة كجزء من هذه الاتفاقية. تسود هذه الاتفاقية على جميع مستندات العقد الأخرى.
   - كتاب القبول
   - كتاب العرض
   - أرقام الإضافات [أدخل أرقام الإضافات إن وجدت]
   - الشروط الخاصة
   - الشروط العامة
   - المتطلبات
   - الرسومات
   - الجداول المكتملة وأي مستندات أخرى تشكل جزءاً من العقد.

إسم المشروع:_____

3) بالنظر إلى المدفوعات التي سيقدمها الجهة الشارية للملتزم كما هو موضح في هذه الاتفاقية، يتعهد الملتزم بموجب هذ الإتفاقية بتوريد السلع والخدمات ذات الصلة ومعالجة العيوب الواردة فيها بما يتفق من جميع الجوانب مع أحكام العقد.
4) لا يجوز دفع المبالغ المستحقة للملتزم بموجب العقد إلا إلى الحساب (الحسابات) المصرفي التالي:

إسم حساب المستفيد: [أدخل إسم حساب المستفيد]

رقم حساب المستفيد (IBAN): [أدخل رقم حساب المستفيد (IBAN)]

إسم مصرف المستفيد: [أدخل إسم مصرف المستفيد]

رمز سويفت: [أدخل رمز سويفت]

أدخل تفاصيل الحساب (الحسابات) المصرفية التي عرضها الملتزم لغرض استلام المدفوعات المستحقة بموجب العقد.

تفاصيل مراسل بنك المستفيد:

إسم المصرف المراسل: [أدخل]

عنوان المصرف المراسل: [أدخل]

إسم الحساب: [أدخل]

رقم حساب(IBAN): [أدخل]

رمز سويفت: [أدخل]

يُلغى البند أعلاه المتعلق بتفاصيل المصرف المراسل إذا لم يكن قابلاً للتطبيق.

5) يتعهد الجهة الشارية بموجب هذه الإتفاقية بأن يدفع للملتزم مقابل توريد السلع والخدمات ذات الصلة وإصلاح العيوب فيها، قيمة العقد أو أي مبلغ آخر قد يصبح واجبا الدفع بموجب أحكام العقد في الأوقات وبالطريقة التي يحدّدها العقد.

يتم تنفيذ الاتفاقية وفقاً للقوانين اللبنانية في اليوم والشهر والسنة المذكورة أعلاه.

موقعة من قبل:	موقعة من قبل:
إسم ولقب الموقّع:	إسم ولقب الموقّع:
عن الجهة الشارية ونيابة عنه بحضور:	عن الملتزم ونيابة عنه بحضور:
شاهد:	شاهد:
إسم:	إسم:
العنوان:	العنوان:
تاريخ:	تاريخ:

إسم المشروع:_____

3. ضمان الأداء

ملاحظة للمشارك (الملتزم) - كل النص المائل للاستخدام في إعداد هذا النموذج ويجب حذفه من المستند النهائي

[الكفيل، ورقة ذات رأسية (ترويسة) وكود معرف **SWIFT]**

إلى: **[**أدخل إسم وعنوان الجهة الشارية**]**

التاريخ:**[**أدخل تاريخ الإصدار**]**

نوع الضمان	ضمان الأداء
رقم الضمان:	**[**أدخل الرقم المرجعي للضمان**]**
الضامن:	**[**أدخل إسم وعنوان مكان الإصدار**]**
الملتزم:	**[**إسم وعنوان الملتزم**]**
المستفيد:	**[**أدخل إسم وعنوان الجهة الشارية**]**
العلاقة الأساسية:	التزام الملتزم فيما يتعلق بـ **[**أدخل الرقم المرجعي وتفاصيل العقد**]**
مبلغ الضمان والعملة:	**[**يُدرج بالأرقام والكلمات الحد الأقصى للمبلغ (المبالغ) المستحق الدفع والعملة (العملات) التي يُدفع بها**]**
أي مستند مطلوب لدعم طلب الدفع، بصرف النظر عن البيان الداعم المطلوب صراحةً في النص أدناه:	طلب المستفيد كتابياً للإعلان عن تقصير الملتزم بموجب العقد
لغة أي مستندات مطلوبة:	**[**أدخل "العربية" أو لغة مستند العقد إذا لم تكن باللغة العربية**]**
شكل العرض:	**[**أدخل نموذجاً ورقياً أو إلكترونياً**]** إذا كان الورق يشير إلى الوضع أو التسليم. إذا كان إلكترونياً، يشير إلى التنسيق ونظام تسليم البيانات والعنوان الإلكتروني للعرض
الوقت الذي يمكن من خلاله تقديم الطلب إذا كان مختلفاً عن تاريخ الإصدار:	**[**أدخل الوقت**]**
تغيير شرط المبلغ:	سيتم زيادة مبلغ الضمان من خلال تقديم بيان العارض إلى الضامن بأن العقد الأساسي قد تم تعديله لزيادة نطاق أو قيمة الأعمال وتحديد المبلغ والعملة أو القيمة الجديدة.
انتهاء الضمان:	ينتهي هذا الضمان في موعد لا يتجاوز**[**أدخل اليوم/الشهر/ السنة**]**

يجب أن يتلقى الضامن أي طلب للدفع بموجب هذا الضمان في تاريخ انتهاء الصلاحية أو قبله ويخضع هذا الضمان للقواعد الموحدة لضمانات الطلب، المنشور تحت الرقم 758 الصادر عن الغرفة التجارية الدولية، باستثناء المادة 15 الفقرة (أ) بموجب هذا القانون.

إسم المشروع:_____

4. ضمان الدفع المسبق

ملاحظة للمشارك (الملتزم) - كل النص المائل للاستخدام في إعداد هذا النموذج ويجب حذفه من المستند النهائي.

[الكفيل، ورقة ذات رأسية (ترويسة) وكود معرف **SWIFT**]

إلى: **[أدخل إسم وعنوان الجهة الشارية]**

التاريخ:**[أدخل تاريخ الإصدار]**

نوع الضمان:	ضمانة الدفع المسبق
رقم الضمان:	**[أدخل الرقم المرجعي للضمان]**
الضامن:	**[أدخل إسم وعنوان مكان الإصدار]**
الملتزم:	**[إسم وعنوان الملتزم]**
المستفيد:	**[أدخل إسم وعنوان الجهة الشارية]**
العلاقة الأساسية:	التزام الملتزم فيما يتعلق بـ **[أدخل الرقم المرجعي وتفاصيل العقد]**
مبلغ الضمان والعملة:	**[يُدرج بالأرقام والكلمات الحد الأقصى للمبلغ (المبالغ) المستحق الدفع والعملة (العملات) التي يُدفع بها]**
أي مستند مطلوب لدعم طلب الدفع، بصرف النظر عن البيان الداعم المطلوب صراحةً في النص أدناه:	طلب المستفيد الأول كتابياً مصحوباً ببيان مكتوب ينص على: (أ) فشل الملتزم في سداد الدفعة المقدمة وفقاً لشروط العقد؛ و (ب) المبلغ الذي تخلف الملتزم عن سداده. من شروط أي مطالبة ودفع بموجب هذا الضمان أن يكون قد تم استلام الدفعة المقدمة المشار إليها أعلاه من قبل الملتزم على رقم حسابه [أدخل رقم حساب المستفيد (IBAN)] في إسم مصرف المستفيد: [أدخل إسم مصرف المستفيد] وعنوان المصرف [أدخل عنوان المصرف الخاص بالمستفيد]
لغة أي مستندات مطلوبة:	[أدخل "العربية" أو لغة مستند العقد إذا لم تكن باللغة العربية]
شكل العرض:	**[أدخل نموذجاً ورقياً أو إلكترونياً]** إذا كان الورق يشير إلى الوضع أو التسليم. إذا كان إلكترونياً، يشير إلى التنسيق ونظام تسليم البيانات والعنوان الإلكتروني للعرض
الوقت الذي يمكن من خلاله تقديم الطلب إذا كان مختلفاً عن تاريخ الإصدار:	**[أدخل الوقت]**

إسم المشروع:_____

تغيير شرط المبلغ	يجب تخفيض الحد الأقصى لمبلغ هذا الضمان تدريجياً بمقدار مبلغ الدفعة المقدمة التي دفعها الملتزم كما هو موضح في نسخ البيانات المؤقتة أو شهادات الدفع التي يجب تقديمها إلى الضامن
انتهاء الضمان:	تنتهي صلاحية هذا الضمان، كحد أقصى، عند استلامنا نسخة من شهادة الدفع المؤقتة التي تشير إلى أن [أدخل النسبة المئوية بالأرقام والكلمات] تم اعتماد النسبة المئوية لسعر العقد للدفع، أو في **[**أدخل اليوم/ الشهر/ السنة**]**، أيهما أسبق.

يجب أن يتلقى الضامن أي طلب للدفع بموجب هذا الضمان في تاريخ انتهاء الصلاحية أو قبله.

ويخضع هذا الضمان للقواعد الموحدة لضمانات الطلب، المنشور تحت الرقم 758 الصادر عن الغرفة التجارية الدولية، باستثناء المادة 15 الفقرة (أ) بموجب هذا القانون.

مسودة

إسم المشروع:_____